



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية وآدابها  
قسم الدراسات العليا  
(نحو وصرف)

# العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية  
وآدابها تخصص (نحو وصرف)

للطالب : محمد بن حسين بن عازب الزهراني

الرقم الجامعي (٤٣١٨٨٢٠٦)

١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ

إشراف الأستاذ الدكتور:

سعد بن حمدان الغامدي

## ملخص الرسالة

### العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط

تهدف هذه الدراسة إلى عرض العِلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه (البسيط في شرح جمل الزجاجي)، وتناول المسائل الخلافية المتعلقة بها، والتعرّف على خصائص التعليل عند ابن أبي الربيع، وقيمة عله في شرح نصوص الجمل والقواعد النحوية. ولقد جاءت هذه الدراسة في فصلين، تسبقهما مقدمة، وتقبهما خاتمة. وذلك على النحو التالي:

- المقدمة : وفيها سبب اختيار الموضوع .
- التمهيد: وفيه: - تعريف العِلَّة لغة واصطلاحاً.
- نشأة العِلَّة، وتطورها، وأقسامها، وموقف العلماء منها.
- الفصل الأول: وفيه: أنواع العِلل عند ابن أبي الربيع، واشتمل على ثلاثة مباحث، مسبقة بتوطئة لكل مبحث:
  - المبحث الأول: العِلل التعليمية.
  - المبحث الثاني: العِلل القياسية.
  - المبحث الثالث: العِلل الجدلية.
- الفصل الثاني: منهج ابن أبي الربيع في التعليل، وقيمة تعليلاته، وفيه مبحثان:
  - المبحث الأول: طريقته في التعليل.
  - المبحث الثاني: قيمة تعليلاته.
- الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.
- الفهارس الفنية: (فهرس الآيات الكريمة)، و(فهرس الشواهد الشعرية)، و(فهرس المصادر والمراجع)، و(فهرس الموضوعات)

## *Abstract*

### *The Grammatical Reasoning with Ibn Abi Al Rabee'a in his Book Al Bassett Fi Sharh Jomal Al Zujaji*

*This study aimed to display the grammatical reasoning with Ibn Abi Al Rabee'a in his book (Al Bassett Fi Sharh Jomal Al Zujaji) (Explanation of Al Zujaj Sentences )*

*dealing with contentious issues related to it and to identify the characteristics of the reasoning with Ibn Abi Al Rabee'a and the reasoning value in explain the texts of sentences and grammatical rules.*

*The study includes apart from the introduction two Chapters and a Conclusion*

*Introduction: the Reason for Selecting the Subject.*

*- Preamble:*

*- Introduction :*

- Definition of reasoning Linguistically and Terminologically*
- Reasoning origin, development, its types and the scholar's position towards it.*

*First Chapter: Types of reasoning as specified by with Ibn Abi Al Rabee'a through three researches each one is preceded by an introduction.*

- First research: Educational reasoning.*
- Second research: Standard reasoning.*
- Third research: Argumentative reasoning.*

*Second Chapter: the methodology of Ibn Abi Al Rabee'a concerning the reasoning , divided into two researches:*

- Approach of reasoning.*
- Value of his reasoning.*

*Conclusion: the most important findings*

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

لقد منَّ الله على البشرية جمعاء بأن بعث فيهم رسوله محمداً، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين ورحمة الله للعالمين، وأنزل عليه الذكر الحكيم بلسان عربيّ مبين؛ فكانت اللغة العربية بذلك هي أشرف اللغات، حيث نشأت علومها في خدمة القرآن الكريم، فارتبطت به أوثق ارتباط، فيها تُفهم معانيه ومقاصده، وتُستنبط أحكامه، وتدرك حكمه، وتظهر وجوه إعجازه.

وإذا كان هذا شأن علوم اللغة العربية عامة، فإنَّ علم النُّحو ذروة سنامها، فهو أجلُّ علومها؛ فلا غرابة أن نجد علماء النحو قد وقفوا حياتهم عليه تَعَلُّماً وتَعَلِّماً، حتى اكتمل هذا العلم، ونضجت دراسته، وأُحكمت قواعده، فَخَلَّفُوا لَنَا إرثاً ضخماً ما بين موسوعات ومختصرات، ومتون وشروحات. فنسأل الله أن يجزيهم عنا بكل حرف خَطَّوه خيرَ الجزاء، وأن يجعل ما قَدَّموه حُجَّةً لهم يوم لا ينفع مال ولا بنون؛ وما ذلك إلا أنَّهم أخلصوا النِّيَّةَ لله، وتحمَّلوا تبعات ذلك من الجهد والعناء، فغدوا يجمعون فصيح لغة العرب، ويستنبطون قواعد هذا العلم حتى أرسوها. وما اكتفوا بذلك فأخذوا يمعنون الفكر في تلك الأساليب والنماذج التي أمامهم، ويرددون النظر فيها متأملين، حتى تجاوزوا العناية بالحكم النُّحوي إلى العناية بما وراءه فيما عُرِفَ بالعلَّة النحوية.

وبِعَضِّ النظر عن تباين موقف علماء العربية من العِلَّة النحوية إلا أنَّها بحق تُنم عن عقول فذة، وطاقات ذهنية متوقدة.

وكان من بين أولئك الأفاضل العالم الجليل عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، وهو أحد أئمة العلماء، وأبرزهم في عصره، حتى قال عنه تلميذه ابن الشَّاطِ: "أَعْلَمُ مَنْ لَقِينَاهُ، وَأَعْظَمُ مِنْ رَوِينَا عَنْهُ الْعِلْمَ وَلُقِّنَاهُ، وَأَجَلُّ مَنْ نُظِمَ بَيْنَ يَدَيْهِ اجْتِمَاعِنَا، وَعَظَمَ بِمَا لَدَيْهِ انْتِفَاعِنَا"<sup>١</sup>. وهو ممن اهتم كثيراً بالتعليل النحوي، من خلال بسطه الآراء النحوية ومناقشتها والردَّ عليها، وذلك في كتابه (البسيط في شرح جمل الزجاجي).

من أجل هذا وقع الاختيار على موضوع (العِلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط).

وقد سعيتُ من خلال هذا البحث إلى عرض ما تيسر من العِلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه (البسيط في شرح جمل الزَّجَاجي)، محاولاً تناول ما يتعلق بها من مسائل خلافية بين النحاة، ثم التعرف على منهجه في التعليل، وقيمة عِلله في شرح نصوص الجمل، والقواعد النحوية بصفة عامة.

ولأنَّ أكثر الرسائل العلمية الموجهة لدراسة العِلَّة عند أحد العلماء، اعتمدت الأبواب النحوية تقسيماً لفصولها، فقد رأيت أن من الجدة والخروج عن المألوف أن أعتد تقسيماً آخر، فارتأيت أن يكون تقسيم الزَّجَاجي لها إلى عِلل تعليمية وقياسية وجدلية .

فاقتضى ذلك منِّي أن يكون هذا البحث في: فصلين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة.

فبعد المقدِّمة، بدأ البحث بالتمهيد، وفيه تمَّ التعريف بالعِلَّة لغة واصطلاحاً، ثم الحديث عن نشأة العِلَّة وتطورها وأنواعها وموقف النحاة منها، وكان ذلك بإيجاز، فقد أُلْفِت في ذلك كتب عديدة، وكثُر تناولُه عند الدارسين. أمَّا الفصلان فقد جاء الأول منهما موسوماً ب(أنواع

١ - مقدمة تحقيق الدكتور عيَّاد للبسيط ١/٤٧

العِلل عند ابن أبي الرِّبيع)، وفيه ثلاثة مباحث: الأول: العِلل التعليمية، والثاني: العِلل القياسية، والثالث: العِلل الجدلية. أمَّا الفصل الثاني فكان عنوانه منهج ابن أبي الرِّبيع في التعليل النحوي، وقيمة تعليلاته، وقد تناولتُ فيه مبحثين: الأول: طريقته في التعليل، والثاني: قيمة تعليلاته في خدمة النص المشروح والقواعد النحوية.

وقد كان منهجنا واضحاً في معظم مسائل البحث، وهو إيراد عِلَّة ابن أبي الرِّبيع، يسبقها الحكم النحوي الخاص بها، ويعقبها التوضيح بالبحث فيمن اعتمد هذه العِلَّة، أو خالفها من النُّحاة، مع الموازنة أحياناً بين العِلل، والترجيح فيما بينها.

وذلك بدوره اقتضى أن أعتمد على عدد من المراجع التي اهتمت بالعِلَّة النحوية، سواء في كتب التراث، أو الكتب والدراسات الحديثة، فكانت خير معين لي بعد الله سبحانه وتعالى.

ولا أنسى أن أتوجه بأجزل الشكر إلى الله تعالى أولاً على توفيقه وعونه، ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي القدير، الدكتور: سعد بن حمدان الغامدي - يحفظه الله - الذي كان لي خير معين وموجه، وأصدق ناصح ومنبّه، حتى تم هذا البحث.

ولا يفوتني أن أشكر كُلَّ من أعانني على إتمام هذا البحث في أي موقع كان، وبأي وسيلة كانت.

أسأل الله - جلَّ في علاه - أن أكون قد وُفِّقْتُ في إتمام هذا البحث كما ينبغي له أن يكون عليه.

اللَّهُمَّ مُدِّنا بتوفيق من عندك، وألهمنا الصَّواب، وجنبنا الزَّلل، إنَّك ولي ذلك والقادر عليه.

## التمهيد

### العلة في النحو العربي

**تعريفها :**

**في اللغة :**

مادّة (علل) وردت في معاجم اللغة بمعان عدة، غير أنّ الذي يعنينا منها العِلَّة بالكسر.

والعلة بالكسر جاءت - أيضا- بمعان مختلفة، أشهرها الدلالة على المرَضِ، والعليلُ المريض<sup>١</sup>.

ووردت بمعنى الحدّث يشغل صاحبه عن وجهه، أي عن حاجته، كأنّ تلك العِلَّة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله<sup>٢</sup>.

كما وردت بمعنى السبب، فهذا عِلَّة لهذا أي سبب<sup>٣</sup>، وقد اعتلّ، وهذه عِلَّة أي سببه<sup>٤</sup>. ويقال اعتلّ إذا تمسك بحجّته، وأعلّه جعله ذا عِلَّة، ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم<sup>٥</sup>.

فالمعنيان اللغويان الأخيران أقرب لما نحن فيه، وما سنأتي عليه من اصطلاحات العلماء.

### في الاصطلاح :

تناول تعريف العِلَّة الكثير من العلماء، وسنعرض لأبرز تلك التعريفات، فعلى وجه

---

١ - العين ٨٨/١، معجم مقاييس اللغة ١٤/٤، لسان العرب ١١/٤٧١، المصباح المنير ٢/٤٢٦

٢ - العين ٨٨/١، لسان العرب ١١/٤٧١

٣ - لسان العرب ١١/٤٧١

٤ - القاموس المحيط ٤/٢٠

٥ - المصباح المنير ٢/٤٢٦

العموم عرّفها الجرجاني بأنّها: "ما يَتَوَقَّفُ عليه وجودُ الشّيءِ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه"<sup>١</sup>. وهي عند أبي البقاء الكفويّ: "عبارة عن معنى يَحِلُّ بالمحلِّ، فيتغيّر به حالُ المحلِّ، ومنه سُمِّي المرضُ عِلَّةً، وهي ما يَتَوَقَّفُ عليه الشّيءُ"<sup>٢</sup>.

ومثله تعريف النّهانوي، فقد ذكر أنّها: "اسمٌ لعارضٍ يتغيّر به وصف المحلِّ بحلولة، لا عن اختيار، ولهذا سُمِّي المرضُ عِلَّةً"<sup>٣</sup>.

أمّا تعريف النّحاة لها، فقد عرّفها الرّماني بأنّها: "تغيّرُ المعلول عما كان عليه"<sup>٤</sup>. وعرّفها المحدثون أيضاً، فهي عند الدكتور مازن المبارك: "الوصفُ الذي يكون مظنةً وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهها معيناً من التعبير والصياغة"<sup>٥</sup>.

## نشأتها وتطورها وأنواعها وموقف النحاة منها :

حظيت العِلَّةُ بعناية فائقة، واهتمام منقطع النظير من النحاة على مرّ العصور.

وكان شأنها بادئ الأمر إحساساً داخل العربي بلغته، ووعياً تاماً بمواقع كلامه، حتى إذا ما سئل أحدهم عن وجه من وجوه الكلام اختاره دون سواه أظهرَ عِلَّةً ذلك عفوية دون تكلف. وحسبنا أن نشير سريعاً إلى بعض المواقف التي توضح ذلك ننتزع الشاهد منها، وهو مربط الفرس. فمن ذلك مقولة الأعرابي عندما سئل أتقول جاءته كتابي؟! فكان جوابه: نعم، أليس بصحيفة؟ فعلّ تأنيث الفعل مع فاعله المذكر بأنّ الكتاب صحيفة. ومنه أيضاً ما ورَدنا عن أعرابي آخر في تلقائية تامّة عندما قال: أيّش ذا؟ اختلفت جهتا الكلام. وذلك في

---

١ - التعريفات ١٣٠

٢ - الكليات ٦٢٠

٣ - كشاف الفنون ١٢٠٦

٤ - العلة النحوية في كتاب سيبويه ٤

٥ - النحو العربي: العلة النحوية ٩٠



تعليل اختياره لوجه من الكلام دون آخر. ومما أورده سيبويه قولهم في مثل من أمثالهم: (اللهم ضبعاً وذنباً)، إذ كان يدعو بذلك على غنم رجل، فإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم أجمع فيها ضبعاً وذنباً.

فهذا كُله تصريحٌ منهم بالعلّة. وقد أورده ابن جنّي، وذكر أنّ ما روي منه كثير، وعلّق على تعليل الأعرابي عندما قال: "أليس بصحيفة؟"، فقال: "أفتترك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعا أعرابيا جافيا عُفلاً، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجهم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سَمْتِهِ وَأَمِّهِ"<sup>٢</sup>.

وبهذا يتبين لنا أنّ العرب وإن كانوا يتكلمون لغتهم سليقةً وطبعاً إلا أنّهم يعنون مواقع كلامهم، وتقوم في عقولهم علّة "فالذي قام في نفوس العرب سليقة وملكة، والذي جاء به النحاة تجريدٌ وصنعة"<sup>٣</sup>.

وأولّ النحاة المنسوب إليهم العناية بهذا الجانب - على الأرجح - هو ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، حتى قيل عنه: "أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العِلل"<sup>٤</sup>، ولكنه ونحاة عصره آنذاك - وإن كان لهم فضل الريادة - لم يذهبوا بعيداً في ذلك، فبقيت عليهم تتسم ببساطتها، ومحدوديتها في تفسير بعض الظواهر اللغوية نحوية كانت أو غيرها، فهي ترتبط بجزئية تعرض لهم في مسألة ما<sup>٥</sup>.

حتى يأتي الخليل (ت ١٧٥هـ) فيفتح باب التعليل على مصراعيه، ويتقدم به شوطاً

١ - الكتاب ٢٥٥/١

٢ - الخصائص ٢٠٨-٢٠٩

٣ - الأصول تمام حسان ١٦٢

٤ - العلة النحوية ٥٣، وتاريخ آداب اللغة العربية ١٣١/٢

٥ - أصول التفكير النحوي ١٥٤

كبيراً عندما سئل: أَعَنَ الْعَرَبُ أَخَذَتْ هَذِهِ الْعِلْلَ أَمْ اخْتَرَعَتْهَا مِنْ نَفْسِكَ؟ فِيمِضِي فِي إِجَابَتِهِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَتَادُولَةِ فِي كِتَابِ أَصُولِ النَّحْوِ وَتَارِيخِهِ إِلَى قَوْلِهِ: "فَإِنْ سَنَحَ لَغَيْرِي عِلَّةً لِمَا عَلَّنْتُهُ مِنَ النَّحْوِ هِيَ أَلْيَقُ مِمَّا ذَكَرْتُ بِالْمَعْلُولِ فَلْيَأْتِ بِهَا"<sup>٢</sup>. وَكَأَنِّي بِنَتْمِيذِهِ سَيَّبُوهُ (ت ١٨٥هـ) أَوَّلَ مَنْ يَلْجُ الْبَابَ بِ(كِتَابِهِ)، حَيْثُ نَجَدَهُ مَلِيئًا بِالتَّعْلِيلَاتِ، مُعَقِّبًا بِهَا عَلَى الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ، بَلْ إِنَّهُ لَا يَكَادُ يَخْلُو حَكْمَ مَنْ تَعْلِيلَ "وَلَيْسَ شَيْءٌ يَضْطَرُّونَ إِلَيْهِ إِلَّا وَهُمْ يَحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا"<sup>٣</sup>.

وَتَنَسَّمُ تَعْلِيلَاتِ هَذَا الْعَصْرِ بِشُمُولِهَا وَإِحْكَامِهَا، وَبِطَابَعِهَا التَّعْلِيمِي، فَهِيَ بَعِيدَةٌ عَنِ التَّعْقِيدِ وَالتَّأَثُّرِ بِالْمَنْطِقِ، وَلِذَلِكَ وَرَدَتْ بِأَسْلُوبِ أَقْرَبَ إِلَى الْجَزْمِ وَالتَّقْرِيرِ مِنْهُ إِلَى الْفَرْضِ وَالتَّخِيلِ وَالتَّجْدُلِ"<sup>٤</sup>. وَبِمَكْنَنَا الْقَوْلِ إِنَّهَا وَصَلَتْ فِي مَرَاحِلِ النَّمُوِّ إِلَى مَرَحَلَةِ النُّضْجِ، فَقَدْ اتَّضَحَتْ مَعَالِمُهَا، وَأَصْبَحَتْ أَدَاةً فَعَّالَةً لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ حَالَاتِ الْكَلِمَةِ الْمَخْتَلِفَةِ، كَيْفَ لَا وَالتَّخِيلِ "سَيِّدُ أَهْلِ الْأَدَبِ فِي الْقِيَاسِ، وَاسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ النَّحْوِ، وَتَعْلِيلِهِ"<sup>٥</sup>؟

كَمَا يَمَكْنَنَا الْقَوْلُ إِنَّهَا ارْتَبَطَتْ فِي نَشْأَتِهَا بِنَشْأَةِ عِلْمِ النَّحْوِ الَّذِي نَشَأَ وَتَرَعَرَعَ وَاشْتَدَّ سَوْقُهُ فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَبِذَلِكَ نَطْمئنُ تَمَامًا إِلَى أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ مُحَضَّةٌ، وَلَيْسَتْ دَخِيلَةٌ كَمَا يَدْعَى بَعْضُهُمْ، وَلَا أَثَرَ لِعِلْمِ الْكَلَامِ فِيهَا كَمَا نَجَدُهُ لِاحِقًا فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ الْهَجْرِيَيْنِ وَمَا تَلَاهُمَا، حَيْثُ وَجَدْتُ الْعِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ اِهْتِمَامًا بِالْغَاةِ وَعِنَايَةً فَائِقَةً، فَبَعْدَ أَنْ كَانَتْ الْعِلْلُ تَأْتِي مَبْتُوثَةً فِي ثَنَائِهَا كِتَابَ النَّحْوِ مَعَاقِبَةَ الْحَكْمِ النَّحْوِيِّ نَجَدُهَا الْآنَ تُقَرَّدُ بِالتَّأَلِيفِ عَلَى غَرَارِ مَا قَامَ بِهِ الزَّجَاجِي (ت ٣٣٧هـ) فِي كِتَابِهِ (الإيضاح في علل النحو) فِيمَا وَصَلَ إِلَيْنَا وَغَيْرِهِ، عَدَا الْكُتُبَ الَّتِي لَمْ تَصِلْنَا كَ(العلل في النحو) لِقَطْرَبِ (٢٠٦هـ) وَغَيْرِهِ أَيْضًا.

<sup>١</sup> - المدارس النحوية ٤٨

<sup>٢</sup> - الإيضاح في علل النحو ٦٥

<sup>٣</sup> - الكتاب ٣٢/١

<sup>٤</sup> - العلة النحوية ٥٨

<sup>٥</sup> - تاريخ آداب اللغة العربية ١٢٣/٢

وكان من نتاج توسعهم في بحث العلة، وتقصي دقائقها وأسرارها أن أحاطوا بجميع

جوانبها، ففصلوا القول في أنواعها من وجوه شتى، كما فعل ابن السراج<sup>١</sup> (ت ٣١٦هـ)، وهو أول من صنّف العِلَّة إلى أنواع واضحة محددة، فجعلها على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى عِلَّة العِلَّة، مثل أن يقولوا: لِم صار الفاعل مرفوعاً؟ وجعلها من بعده الزجاجي<sup>٢</sup> على ثلاثة أقسام:

العلل التعليمية: "وهي التي يُتوصَّل بها إلى تعلُّم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا ذهب فهو ذاهب"<sup>٣</sup>، ومنها البحث عن عِلَّة رفع كلمة أو نصبها، أو جزمها: لِم رُفِعَتْ، ولِم نُصِبَتْ، ولِم جُزِمَتْ؟ فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

والقياس الذي يعنيه الزجاجي هنا ما كان في الباب الواحد، وضرب له مثالا بصياغة اسم الفاعل من كلِّ فعل ثلاثي، ورفع كل فاعل في كلامنا، ونحن لم نسمع كل ذلك من قبل، وإنما سمعنا بعضه وقسنا عليه. فهذا النوع من العلل عنده يقوم على صوغ نمط غير مسموع على نمط مسموع.

العلل القياسية: وهي التي كان الحكم فيها ناجماً عن قياس شيء على شيء، ومثَّل لها بأن يُقال: لِم نصبت (زيداً) في قولك: إنَّ زيداً قائمٌ؟ فيقال: إنَّ وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحُمِلت عليه، فأعمِلت إعماله، فالمنسوب بها مُشَبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مُشَبَّه بالفاعل لفظاً.

<sup>١</sup> - الأصول ٣٥/١

<sup>٢</sup> - الإيضاح ٦٤

<sup>٣</sup> - الإيضاح ٦٤

العلل الجدليّة النَّظريّة: ومثّل لها بما يعتلّ به في باب (إنّ) بعد الاعتلال القياسي السابق، فيقال: من أين شابهت (إنّ) وأخواتها الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهوها؟ ويُطلق على هذه العلل السابقة تسمية أخرى، وهي: العلل الأوائل، والنّوائى، والنّوائث. وهي عند ابن جني من جهة أخرى على ضربين: موجبة ومجوزة<sup>١</sup>. وذكر الدينوري في (ثمار الصناعة) أنّ اعتلالات النّحويين صنفان:

- علة تطرد على كلام العرب، وتتساق إلى قانون لغتهم. ويعني بها التعليمية.
  - علة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. ثم ذكر أنّهم للأولى أكثر استعمالاً، وأنّ المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً:
- علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة اشتغال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى.

وقد فصلوا القول أيضاً في بيان شروطها، وحالاتها، ومسالكها، وقوادحها، كما فعل السيوطي في (الاقتراح)<sup>٢</sup>.

ولكن هذا الاهتمام وإنّ أتى أكله في تأصيل علم النحو، وإرساء قواعده إلا أنّه قد يصل حد المبالغة والإسراف فيه عند بعض النحاة، وما يترتب على ذلك من الشطط، والخروج عن الغرض الذي قام من أجله البحث في العلل.

١ - الخصائص ١٥٢

٢ - الاقتراح ١٦٩ - ١٩٦

وكان من صور تلك المبالغة تكأف العلل أحياناً، وامتزاجها بالمنطق وطابعه الفلسفي، حتى غدا بعضها مستتكراً ممجوجاً، يرفضه العقل ولا يكاد يسيغه؛ ولعل ذلك ما دعا أبا علي الفارسي (٣٧٧هـ) - على الرغم من ولعه واهتمامه بالتعليل - إلى أن يطلق مقولته الشهيرة: "إن كان النحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"<sup>١</sup>.

من أجل هذا نجد من النحاة من يطعن في العلة، وينادي بنقضها إلا اليسير منها، وهو ما كان في معرفته فائدة مرجوة، وذلك كما فعل ابن مضاء (٥٩٢هـ) وغيره.

في حين نرى علماً شامخاً كابن جني (٣٩٢هـ) يقف منها موقف المؤيد لها، والمنادي بها، فيعقد باباً في الخصائص للرد على من اعتقد فساد علل النحويين، ويعزو ذلك الاعتقاد لضعف المعتقد نفسه عن إحكام العلة. وهو وإن لم يُفردا بالتأليف إلا أنها حظيت باهتمام بالغ عنده، بل إن له ولأستاذه أبي علي الفارسي اليد الطولى في إبرازها حتى تبوأَت مكانتها التي هي عليها في كتب الأصول، وقد تناول جميع جوانبها، كمقارنتها بعلل المتكلمين، وعلل المتفقيين والتفريق بين العلة والسبب، وجواز التعليل بعلتين لحكم واحد، وتعليل الحكمين بعلّة واحدة، كما تحدث عن دور العلة، وعن تعارض العلل، وغيرها من مسائل العلة<sup>٢</sup>.

واستمرّ التأليف في العلة والاهتمام بها بعد القرن الهجري الرابع، فهذا ابن الأنباري (٥٧٧هـ) يصنّف كتابه (أسرار العربية)، ويقول عنه: "أوضحتُ فيه فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل"<sup>٣</sup>. وتعرّض لها كذلك في (الإغراب في جدل

<sup>١</sup> - بغية الوعاة ١٨١/٢

<sup>٢</sup> - الخصائص ١٤٠ - ١٧٢

<sup>٣</sup> - أسرار العربية ٢

الإعراب) و(لمع الأدلة)<sup>١</sup>. وتبعه أبو البقاء العكبري(٦١٦هـ) في ذلك بكتابه (اللُّباب في علل البناء والإعراب)، ولعلَّ الإمام السُّيوطي(٩١١هـ) من المتأخرين ممَّن نجد لهم عناية بالتَّعليل في الكثير من مصنفاته، وإنَّ كان(الاقتراح) هو أبرزها في هذا الجانب. وما نجده عند علماء اللغة القدماء من افتراق حول العلة ما بين مؤيد متقبل لها، وممانع رادِّ لها نجده - أيضا - عند المحدثين، ولكلِّ وجهة هو مولياها. ونستطيع القول إنَّ الاتفاق بينهما يكاد يكون حول اليسير منها، وذلك فيما يراه البعض مفيداً في إرساء دعائم القواعد النحوية، وتقريبها للمتعلمين. والحقُّ أنَّ الاتجاه إلى التعليل عموماً والقياسي خاصة ملامح تطوُّر الفكر العربي ونضجه على مرِّ العصور، وثمره من ثمار تطوره، فالواجب أن نعتدَّ به لا أن نطرِّحه، فهي عللٌ مطرَّدة كاشفة عن حكمة العربية، بل إنَّ من الدَّاعين إلى أطراحها من لم يستطع التخلي عنها.

---

<sup>١</sup> - الإعراب في جدل الإعراب ٥٤ - ٥٩ ، ١٠٥ - ١٠٧

# الفصل الأول

## أنواع العِللِ عند ابن أبي الربيع

- المبحث الأول: العلل التعليمية .
- المبحث الثاني: العلل القياسية .
- المبحث الثالث: العلل الجدلية .

## المبحث الأول :

### العلل التعليمية :

من الواضح - تماماً- أنّ التعليل النحوي قديم جداً، ففكرة مستقرّة في دواخل العرب عند اختيار وجه ما في كلامهم، والممارسة تظهر حين تُستدعى.

وقد مرّ التعليل النحوي بعدة تقسيمات شكلية في عصور لاحقة، وتحديدًا في مطلع القرن الرابع للهجرة. ومن أبرز تلك التقسيمات - وعليه مدار بحثنا - ما توصل إليه الزجاجي (ت ٣٣٧) إذ يقول: "إنّ علل النحو ليست موجبة وإنّما هي مُستنبطة أوضاعاً، ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق. وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية".<sup>١</sup>

وعلى الرغم مما دار حول العلة من جدل كبير بين مؤيد لها ورافض، إلا أنّ التعليمية منها تكاد تكون محل إجماع عند جميع النحويين متقدمين ومتأخرين، وعلى رأسهم ابن مضاء؛ وذلك للفائدة المرجوة منها، كيف لا وهي التي يتوصل بها إلى كلام العرب؟ كما جاء في حدهم لها.

وافنتار الحكم النحوي إلى تعليل يدعم وجاهته قد يجعل المتعلم ينظر إلى هذه الأحكام على أنّها "من قبيل الأحكام الاعتباطية التي لا تقي بواقع اللغة، فرضها النحوي تعسفاً، ووجب على المرء تطبيقها آلياً بدون أن يفهم حيثياتها، ذلك أنّها بصيغها المقتضبة، وخلوها من كل تعليل لا يجد فيها المرء ما يقيم به الدليل على وجاهتها، ويقنع بالدواعي إلى وضعها على الصورة التي هي عليها".<sup>٢</sup> وعلى هذا النحو تشكّل في ذهن النحوي أنّ العلة "أصبحت رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي، فأعطت المجرّد نوعاً من

١- الإيضاح ٦٤-٦٥

٢- نظرات في التراث اللغوي العربي ٥-٦



التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه<sup>١</sup>.

فالعلة التعليمية - في جوهرها - تفسير للواقع اللغوي، فهي تابعة له؛ وهي لذلك لا تنتج شيئاً جديداً يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية، أي بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جُمْل وأساليب، دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي، بل تعتبره أساساً واجب المراعاة والاحترام<sup>٢</sup>.

وإن كنت قد اخترت هذا التقسيم الوارد عند الزجاجي ليكون عماد هذا البحث إلا أنني لا أسلم بكل ما جاء فيه عن الزجاجي، فقد استشهد الزجاجي بباب (إِنَّ) وأخواتها ليوضح فكرة هذا التقسيم، فالعلة التعليمية عنده تتمثل في مُوجب نصب (زيد) في قولنا: "إِنَّ زيدا قائم"، وهو (إِنَّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، والقياسية تتمثل في بيان وجه نصب (إِنَّ) لزيد. أي لِمَ وجب أن تنصب (إِنَّ) الاسم؟ فيقال: "لأنها وأخواتها ضارعت المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت أعماله لما ضارعت، فالمنصوب بها مُشَبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تُشَبَّه من الأفعال ما قُدِم مفعوله على فاعله"<sup>٣</sup>.

وأما العلة الجدلية عنده "فكُلُّ ما يُعْتَلُّ به في باب (إِنَّ) بعد هذا"<sup>٤</sup>.

والذي أراه - والله أعلم - أن هناك عللاً في باب (إِنَّ) ليست من الجدل وإن أنت بعد ما ذكر؛ وذلك أنها تؤدي إلى تعلُّم كلام العرب كما جاء في حدِّه للعلل التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب.

ولتتضح الصورة أكثر سأذكر على سبيل المثال - مسألة عدم جواز تقديم أخبار (إِنَّ) عليها أو على أسمائها، فهي تؤدي - حتماً - إلى تعلم كلام العرب، ولا تقتصر على معرفتنا

١ - الأصول (د. تمام حسان) ١٦٢

٢ - أصول التفكير النحوي ١٧١

٣ - الإيضاح ٦٤

٤ - الإيضاح ٦٤

بحكمتهم، بل إلى ما يَصِحُّ من الأساليب وما لا يَصِحُّ عندما نتحدث.

أمَّا القياسية - هنا - فستكون في تعليل نصبنا لاسم (إنَّ)، ما الذي أوجب نصبه؟ وتعليل رفع خبرها، ما الذي أوجب رفعه؟ وهو جانب لا يخلو من الصبغة التعليمية على أي حال؛ لأنَّه في الحقيقة يقودنا لتعلم لغة العرب. وأرى أنها أولى أن توصف بأنها تعليمية، وسيأتي بيان ذلك.

وقد تنبَّه لهذا ابن جنِّي، فرفض ما أسماه ابن السَّراج بعِلَّة العِلَّة، ورأى إنَّما هي تنمим للعِلَّة بشرحها وتفسيرها، فقال: "ألا ترى أنَّه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا، فقال في جواب رفع زيدٍ من قولنا قام زيد: إنَّما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنَّما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العِلَّة التي ارتفع لها الفاعل. وهذا هو الذي أراد المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي بإسناد الفعل إليه.

نعم ولو شاء لمأطله، فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا؟ فكان جوابه أن يقول: إنَّ صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضَّمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبَّه أبو بكر أن تكون هنا عِلَّة، وعِلَّة العِلَّة، وعِلَّة عِلَّة العِلَّة. وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه، فيقول: وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضَّعيفة؛ لئلا يجمعوا بن ثقيلين. فإنَّ تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدَّة العِلل، وأدَّى ذلك إلى هُجْنَة القول وضعفَ القائل به".<sup>١</sup>

ولعلِّي حول هذه الفكرة أستأنس برأي الدكتور حسن عبد الغني عندما تحدث عن تسمية العِلل التعليمية، فذكر أنَّها تبدو غير موفِّقة، أو بالأحرى غير دقيقة، إذ إنَّ قولنا: إنَّ

زيداً نُصِبَ لِأَنَّهُ اسم (إِنَّ) لا يعطينا تلك المَلَكَة التي نتكلم بها كما نظمت العرب كلامها بنصب اسم إِنَّ ورفع خبرها، ولعلَّ العِلَّة القياسية هي المحور في ذلك، وهي التي ينبغي أن يُقال عنها ما سبق من صفة العِلل التعليمية، ومن المناسبة أن يُصطلح عليها تسمية العِلل القياسية التعليمية، وفي المقابل نصطلح على العِلل الأولى بتسمية: العِلل الإعلامية، لأنها هي التي تُعَلِّمنا لم نُصِب زيدَ ورُفِعَ قائم في ( إِنَّ زيدا قائم) <sup>١</sup>.

ومن المهم أن نتوقَّف قليلا عند النصوص التي حاولت تصنيف العِلل إلى تعليمية، وقياسية، وجدلية، ونحرر القول فيها. وهي نص ابن السراج، والزجاجي، وابن جني، وابن مضاء. فابن مضاء يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو: العِلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: (قام زيد): لِمَ رُفِعَ؟ فيقال: لِأَنَّهُ فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: وَلِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يُقال له: كذا نطقت به العرب" <sup>٢</sup>. فالحقيقة أن ما ذكره لا يُعد تعليلا كما عُرِفَتْ به العلة النحوية من أنها تأتي معاينة للأحكام النحوية، وتتوخى الإقناع بالحكم النحوي، ولا توجهه. وذلك ظاهر في جواب الخليل عندما سئل عن علله، وظاهر أيضا في نص الزجاجي عندما ذكر أن عِلل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستتبطة أوضاعا ومقاييس. فابن مضاء علَّل رفع كلمة زيد في تركيب من التراكيب اللغوية، وقد علَّل بالحكم نفسه الذي كان يجب أن يُعلَّل، فقد جعل الحكم النحوي عِلَّة، فالقاعدة النحوية لا تتمثل في قولنا: (زيد مرفوع)، وإنما في قولنا: (كل فاعل مرفوع)، وقد علَّل لهذا بأنَّ العرب نطقت هكذا، فلم يعلل لحكم رفع الفاعل تحديدا؛ لأنَّ القول بأنَّ العرب نطقت هكذا يصلح عِلَّة لكل وجه تكلمت به العرب.

<sup>١</sup> - التعليل في الدرس النحوي ص ٢٨-٢٩

<sup>٢</sup> - الرد على النحاة ١٢٧

أما نصّ ابن جنّي فأراه أقرب للصواب، على أنه قد لا يسلم من الاعتراض، فقد يقول قائل: إن قولنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه لا يوجب رفعه تحديداً، وإنما الإسناد عامل، فتكون الحاجة لا زالت قائمة إلى السؤال عن المسند إليه لم صار مرفوعاً؟ فيقال: أنّ الفاعل أقل في الكلام من المفعول فأعطي الحركة الثقيلة، وأنّ الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنّه يحدث الفعل فأعطي أقوى الحركات وهو الضم. ومَرَّ بنا أنّ ابن جنّي جعل هذا من المماثلة في العلة. وأرى أنه لا غنى عن هذه الأوجه المذكورة في جعل رفع الفاعل أولى من نصبه؛ ولهذا أرى أنه ليس من الصواب القول باستبعاد العلل الثواني والثالث على الإطلاق من الدرس النحوي.

وأما نصّ الزجاجي فذكر فيه أنّ من العلل التعليمية قولنا: إنّ زيدا قائم. إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بأنّ؛ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر. وهو بهذا وقع في الإشكال نفسه عند ابن مضاء، فكونها تنصب الاسم وترفع الخبر حكم نحوي، ومهمة العلة النحوية تأتي بعده محاولة الإقناع به وإثبات وجاهته. وبطريقتهما هذه تكون العلة بمنأى عن القواعد النحوية العامة التي تحفظ هذا العلم، ويندرج تحتها العديد من التراكيب التي لا يمكن حصرها.

وفي نصّ ابن السراج ذكر أنّ "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع"<sup>1</sup>. وواضح كل الوضوح أنّ ما ذكره ليس تعليلاً، بل هو من قبيل الأحكام النحوية كما ذكرت سابقاً.

ولم أجد من النحاة من عمد إلى تصنيف كلّ علة على حدة ببيان نوعها أهي تعليمية،

---

<sup>1</sup> - الأصول ٣٥

أم قياسية، أم جدلية؟ بل إنَّ ما ذُكر في هذا الجانب ممَّن استوقفه التعليل - باستثناء موقف ابن جني، وابن مضاء - لا يكاد يتجاوز الإشارة السريعة إلى ما ذكره الرَّجَّاجي ومثَّل به لإيضاح فكرته في تقسيم العِلَّة إلى تلك الأقسام الثلاثة. وكأنَّهم اكتفوا بالإطار العام الذي حدَّده الزجاجي لكلِّ نوع من أنواع العِلَّة التي ذكرها منطلقاً من حدِّه للعِلَّة التعليمية التي تقودنا إلى كلام العرب، ثم الاعتماد على ترتيب العِلل من بعدها.

وخلاصة القول أنَّ فهمنا للجانب التعليمي في العِلل إذا اقتصر على تعلُّم ما يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب فإنَّ ذلك في الحقيقة يتمُّ بتعلم قواعد النحو بمنأى تام عن التعليل. والصواب أن يُنظر إلى العِلل باعتبارها مجموعة من الضوابط يستتبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهِّم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية وتناسق عناصرها<sup>١</sup>.

والحق أنَّ من العِلل ما يصعب تصنيفه بدقة تامَّة؛ وذلك لتعدد العِلل في المسألة الواحدة وتداخلها، وأهمية اجتماعها حيناً، والاستغناء عن بعضها حيناً آخر بتجاوزه إلى ما بعده كما ذكر ابن جني، وباختلاف ترتيبها حيناً آخر. ووجه الصعوبة يكمن في أن تستلَّ علة منفردة من بين تلك العِلل المتداخلة.

وسأعرض بعضاً من العِلل التعلیمیة التي وردت عند ابن أبي الرِّبيع في كتاب (البسيط)، علماً بأنَّه لم يشر إلى أنَّها تعليمية في أيِّ منها.

---

<sup>١</sup> - نظرات في التراث اللغوي العربي ١١٨

## نماذج من العلل التعليمية :

### علة عامل رفع الفاعل :

ذكر ابن أبي الربيع في باب الفاعل أنّ تقديم الزجاجي لباب الفاعل من بين المرفوعات فيه إشارة إلى أنّ الرفع أصله للفاعل، وكذلك فعل سيبويه في كتابه. ثم علّل لعامل الرفع فيه، فقال: "إنّما ارتفع لأنّ الفعل أسند إليه، وبني للإخبار عنه"<sup>١</sup>. ثم ذكر أنّ الإسناد إليه، وتفريغ الفعل له، وبناء الفعل للإسناد إليه ألفاظ مترادفة لمعنى واحد، وقد أتى بها سيبويه في مواضع.

فالعلة عند ابن أبي الربيع الإسناد، فيكون العامل معنويا. وحجّة من قال بأنّ العامل فيه الإسناد أنّ "الإسناد يعمّ جميع الصور الإثباتية وغيرها"<sup>٢</sup>، ف"يرتفع في النفي، كما يرتفع في الإيجاب، تقول: ما قام زيد، ولم يذهب عمرو، فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب، كما لو أوجبت له، نحو: قام زيد، وذهب عمرو، وما أشبه ذلك"<sup>٣</sup>.

والجمهور على أنّ رافعه العامل المسند إليه من فعل، أو ما ضمّن معناه؛ لأنّه طالب له<sup>٤</sup>. فالعكبري على سبيل المثال يذكر أنّ "العامل في الفاعل الفعل المسند إليه، وهذا أسدّ من قولهم: (العامل إسناد الفعل إليه)، لأنّ الإسناد معنى، والعامل لفظي"<sup>٥</sup>.

وبعد ذكرهم أنّ العامل في الفاعل هو الفعل، أو ما تضمن معناه، يتّضح حرصهم على نفي أنّ يكون الإسناد هو العامل. جاء في شرح المفصل لابن يعيش: "ورافعه ما أسند إليه من الفعل، أو ما كان في معناه من الأسماء، مثال الفعل: (قام زيد)، رفعت (زيدا) ب(قام). ومثال ما هو في معنى الفعل من الأسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين، نحو قولك: (زيد ضاربٌ غلامه، وحسنٌ وجهه، ومضروب أخوه)،

١ - البسيط ٢٦١/١، وانظر الأشباه والنظائر ٧٨/٢

٢ - ابن فلاح النحوي ٤٥٥/٢

٣ - أسرار العربية ٧٩

٤ - المقتضب ٩/١، والأصول ٧٢/١، والعلل في النحو ١٤١، وشرح التسهيل ٤٠/٢، والهمع ٢٥٤/٢

٥ - اللباب ١٥١/١، وانظر شرح التسهيل ٤٠/٢، والتذليل والتكميل ١٨٠/٦

فهذا في تقدير (يضرب غلامه، وحسُن وجهه، ويُضرب أخوه)؛ فارتفاع كل واحد من (الغلام)، و(الوجه) و(الأخ) كارتفاع (زيد) بالفعل قبله من قولك: (ضرب زيد). وربما قال بعضهم في عبارته: (الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه). وهو تقريب، وهو في الحقيقة غير جائز؛ لأنَّ الإسناد معنى، ولا خلاف أنَّ عامل الفاعل لفظي<sup>١</sup>.

"وحجّة الجمهور من وجهين:

أحدهما: أنَّ العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، فالمصيرُ إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه.

والثاني: أنَّ الفعل قبله مختصُّ به فعمل فيه، قياساً على كلِّ مختصِّ عمل لاختصاصه<sup>٢</sup>.

وهاتان العلتان أكثر العلل رواجاً عند النحاة. والأرجح عندي ما ذهب إليه الجمهور؛ لقوّة ما احتجُّوا به إذا ما قورنت بحجج الآخرين.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الذي رفع هذا الاسم كونه فاعلاً. وردّه ابن أبي الرِّبيع بأننا نقول: ما قام زيد، فيرتفع (زيد) ونحن نعلم أنّه لم يفعل شيئاً، وإنّما ارتفع لأنَّ الفعل أسند إليه وبُني للإخبار عنه<sup>٣</sup>.

وإذا كان ابن أبي الرِّبيع اكتفى بوجه واحد في الردِّ على الكوفيين، وبيان فساد ما ذهبوا إليه، فإنَّ العكبري قد ردّه من أربعة أوجه:

أحدها: أنَّ (إنَّ) عاملة بنفسها، وهي نائبة عن الفعل، فعمل الفعل بنفسه أولى.

والثاني: أنَّ الفعل لفظٌ مختصُّ بالاسم، والاختصاص مؤثر في المعنى، فوجب أن

<sup>١</sup> - شرح المفصل ٢٠١/١

<sup>٢</sup> - ابن فلاح النحوي ٤٥٥/٢

<sup>٣</sup> - البسيط ٢٦١/١

يؤثر في اللفظ كعوامل الفعل.

والثالث: أنَّ الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ.

والرابع: أنَّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلا وفي المعنى مفعولا به، كقولك: مات زيد، ومفعولا في اللفظ وهو في المعنى فاعل، كقولك: تصبَّب زيدٌ عرقا، ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل<sup>١</sup>.

ومن العِلل التي اتَّسمت بالضعف ما نسبه ابن فلاح للكسائي في (المُعني)، في مثل ما قام زيد، ولا خرج عمرو، فذكر أنَّه يرتفع بتركه الفعل. وقال عنه ابن فلاح رأى ضعيف؛ لأنَّ الرَّافع يكون لفظا، أو في حكم اللفظ وهو الإسناد، وأمَّا التَّرك فبعيد منهما<sup>٢</sup>.

ومنها ما ذكره السيوطي أنَّ بعض النحاة علَّل رفع الفاعل لـ "شبهه بالمبتدأ من حيث إنَّه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر. ورُدَّ بأنَّ الشَّبه معنويٌّ، والمعاني لم يستقرَّ لها عمل في الأسماء"<sup>٣</sup>. وفي الحقيقة أنَّ هذا التعليل في الوجه الذي جعل الفاعل مرفوعا ولم يكن منصوبا، وليس في العامل، فهو علة ثانية تتَّجه بهذه العلة نحو العِلل القياسية، فهو يرى أنَّ المبتدأ أصل المرفوعات، وأنَّ رفع الفاعل بالقياس عليه. والأرجح خلاف ذلك. فقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أنَّ المصنِّف "قدَّم الكلام على الفاعل؛ لأنَّه الأصل في استحقاق الرَّفع، وما عداه محمول عليه"<sup>٤</sup>.

وقد نصَّ الزجاجي على أنَّ علة عامل رفع الفاعل عِلَّة تعليمية، إذ قال: "لأنَّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا و ما أشبهه من نوع التَّعليم، وبه ضبطُ كلام العرب"<sup>٥</sup>.

١ - الباب ١/١٥١

٢ - ابن فلاح النحوي ٢/٤٥٥

٣ - الهمع ٢/٢٥٤

٤ - شرح المفصل ١/٢٠٠

٥ - الإيضاح ٦٤



## علة تقديم الفاعل على المفعول في الرتبة :

الوجه الذي أوجب تقديم الفاعل في الرتبة "أنَّ الفاعل عمدة، لا يستغني عنه الفعل؛ لأنَّ الفعل بني له، وللاخبار عنه أخذ من المصدر، فلا يمكن حذفه؛ لأنَّ ذلك نقض الغرض، وأمَّا المفعول فإنَّ شئت جنئت به، وإنَّ شئت لم تأت به؛ لأنَّ الفعل لم يُبَيِّنْ للاخبار عنه، وإنَّما يطلبه بالمعنى، لا يطلبه بالبنية، فإنَّ بُنيَ له الفعل فقيل: ضُرب، صار المفعول به عمدة، لا بُدَّ من ذكره بمنزلة الفاعل"<sup>١</sup>.

هذا ما علَّل به ابن أبي الرِّبيع، ونلاحظ أنَّه علَّل بِعِدَّة عبارات، فذكر أنَّ الوجه الذي أوجب تقديم الفاعل على المفعول به في الرتبة أنَّه عمدة، ثم ذكر عبارة بنفس المعنى، وهي أنَّه لا يستغني عنه الفعل، ثم علَّل لعدم استغناء الفعل عنه بأنَّ الفعل بُنيَ له وللاخبار عنه. فالعلة عنده أنَّ الفاعل عمدة، وأمَّا ما ذكره بعد ذلك فهو تأكيد للعلة، وتتميم لها.

ومحاولة تأكيد العلة وإبرازها سمة واضحة في التعليل عند ابن أبي الرِّبيع، فعلى الرغم من وضوح الفكرة وتعليلها - هنا- إلاَّ أنَّه أفاض في شرحها وإبرازها، ولم يوجز كما فعل الآخرون، فقد عاد مرة أخرى لإيضاح الفكرة، فقال إضافة إلى ما سبق: "فقد تحصلَّ من هذا أنَّ كُلَّ ما يطلبه الفعل ببنيته فهو عمدة لا يجوز حذفه، وكُلَّ ما لا يطلبه الفعل ببنيته فهو فضلة، ويُستغنى عنه، وأنت في إثباته بالخيار. فتقديم ما لا بد للفعل منه، وما اشتق الفعل منه؛ من المصدر للاخبار عنه، أولى مما أنت في إثباته بالخيار"<sup>٢</sup>.

وقد علَّل النحاة الآخرون بعِللٍ أرى أنَّها تتفق في العموم مع ما علل به ابن أبي الرِّبيع، فالعلة الرئيسة عندهم أنَّ الفاعل عمدة لا يستغني الفعل عنه، والمفعول فضلة يمكن الاستغناء عنه، وما ذُكر إضافة إلى هذه العلة لا أراه من الفروق الجوهرية المغايرة تماما عن التعليل السابق. والدليل عدم حصرها ومناقشتها من قبل النحاة الذين اهتموا بحصر

١ - البسيط ٢٧٢/١

٢ - البسيط ٢٧٢/١

العلل ومناقشتها، ثم ردّ تلك الوجوه أو تأييدها بالأدلة في حال وجود اختلاف بينها، كما يفعل عادة الأنباري والعكبري وابن فلاح.

فقد أورد العكبري هذه العلة في اللباب، فقال: "الأصل تقديم الفاعل على المفعول، لأنّه لازم في الجملة، جار مجرى جزء الفعل، والمفعول قد يُستغنى عنه، والفاعل يصدر منه الفعل".<sup>١</sup> فقوله لازم في الجملة بمعنى أنه عمدة. وأضاف جار مجرى جزء الفعل، وهو بمعنى لا يُستغنى عنه.

وذكر ابن فلاح في المغني أنّه: "إذا اجتمع الفاعل و المفعول فالأصل تقديم الفاعل؛ لأنّه لازم للفعل وكالجزء منه، ولذلك إذا أضمرنا وجب تقديم ضمير الفاعل، كقولك: أكرمتك".<sup>٢</sup>

وقد علّل الورّاق (ت ٣٨١) لهذه المسألة، فقال: "وإنّما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول؛ لأنّ الفعل منه يحدث، فصار أحقّ بالتقديم من المفعول، فوجب لهذه العلة أن يُرتب قبله، وأيضا فإنّ الفعل يستغني بالفاعل عن المفعول، نحو: قام زيد، فصار المفعول فضلا يذكر بعد الفاعل، فلهذا وجب تقديم الفاعل عليه".<sup>٣</sup>

### **علة عدم نعت المضمرة ولا النعت به :**

ذكر ابن أبي الرّبيع أنّ المضمرة لا يُنعت به؛ لأنّه لا يدلُّ على وصف. ولا يُنعت؛ لأمرين: "أحدهما: أنّ النّعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهرا ومضمرا، لأنّ المضمرة وضعه مخالف لوضع الظاهر، المضمرة إنّما يذكر حيث يعلم على من يعود، ويكون معه ما يفسره، والظاهر إنّما وضع لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به".<sup>٤</sup>

١ - اللباب ١/١٥٣

٢ - ابن فلاح النحوي ٢/٤٩٦

٣ - العلل في النحو ١٤١

٤ - البسيط ١/٣٢٠

ولم أجد - في حدود ما اطلعتُ عليه - من علل بهذه العلة، ولم ينسبها ابن أبي الربيع لأحد كما يفعل عادة عندما يُسبق إلى تعليل في مسألة ما، وكما فعل حين أضاف إلى هذا التعليل تعليلاً آخر نسبته لأبي القاسم الزجاجي. وهو: أن الاسم لا يُضمّر إلا بعد أن يُعرف، فيستغني بذلك عن النعت. وذكر أن سيبويه علل به.

وأرى هذا الوجه أقوى من سابقه، وفيه كفاية عنه. وقد علل به أكثر النحويين. وكذلك اتفقوا في تعليل امتناع النعت بالضمير، فعَلته عندهم عدم الدلالة على الوصف<sup>١</sup>. وهي العلة التي ذكرها ابن أبي الربيع.

فعد المبرّد - على سبيل المثال - "المضمّر لا يوصف به؛ لأنّه ليس بتحلّيّة ولا نَسَب. ولا يوصف؛ لأنّه لا يضمّر حتى يُعرّف"<sup>٢</sup>. والمقصود بالتحلّيّة الوصف، مثل: مررت برجل طويل، ومررت برجلٍ عاقلٍ، والنسب مثل: مررت برجلٍ تميميّ.

و جاء في شرح المفصل لابن يعيش: "فأمّا المضمّرات فلا توصف؛ وذلك لوضوح معناها، ومعرفة المخاطب بالمقصود بها، إذ كنت لا تُضمّر الاسم إلا وقد عُرفَ المخاطبُ إلى من يعود، ومن تعني؛ فاستغنى لذلك عن الوصف، ولا يوصف بها؛ لأنّ الصّفة تحلّيّة بحال من أحوال الموصوف، والمضمّرات لا اشتقاق لها، فلا تكون تحلّيّة"<sup>٣</sup>.

وجاء في شرح الرضي: "أمّا أنّه لا يوصف؛ فلأنّ المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف<sup>٤</sup>، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل"<sup>٥</sup>.

فالرضي في هذا الجانب يتفق تعليله مع الآخرين، ولم يرتض قول بعضهم: لم يقع

---

١ - العلل في النحو ٢٣٥، وتمهيد القواعد ٣٣٦٧/٧، والجمع ١٧٦/٥

٢ - المقتضب ٢٨٤/٤

٣ - شرح المفصل ٢٤٧/٢

٤ - انظر الخلاف في ترتيب المعارف في شرح المفصل ٢٤٧/٢، وشرح الرضي ٤٠/٣-٤١

٥ - شرح الرضي ٣٧/٣

صفة؛ لأنه لا يدلُّ على معنى (أي وصف)، وذكر أنَّ فيه نظراً، إذ هو يدلُّ على ما يدلُّ عليه مفسِّره، فلو رجع إلى دالِّ على معنى، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدلَّ أيضاً عليه كقولك: زيد كريم وأنت هو. والعلة في امتناع الوصف بالمضمر عنده "أنَّ الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصَّ أو مساوياً، ولا أخصَّ من المضمر، ولا مساوي له حتى يقع صفة له"<sup>١</sup>.

وأجاز الكسائي نعت ضمير الغائب إذا كان النعت لمدح، أو ذم، أو ترحم<sup>٢</sup>. واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَفْزِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾<sup>٣</sup> وقولهم: مررتُ به المسكين، وقولهم: اللّهُمَّ صلِّ عليه الرؤوف الرحيم. وأيده فيما ذهب إليه ابن مالك، وقال عنه: رأي قوي، وذكر أنَّ غير الكسائي يجعل هذا بدلاً، وفيه تكلف<sup>٤</sup>.

### علة عدم النعت بالعلم:

لا يُنعت بالعلم؛ وذلك لأنَّ "الأسماء الأعلام ليس فيها دلالة على الوصف"<sup>٥</sup>. وهذه العلة عند ابن يعيش هي عدم الاشتقاق<sup>٦</sup>. وهي العلة السائدة عند أكثر النحويين. أمَّا سيبويه فعلم ذلك بقوله: "وأعلم أنَّ العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفةً؛ لأنه ليس بحليّة ولا قرابة ولا مُبهم"<sup>٧</sup>. وهو أول من علَّل بهذا، وتابعه كثير<sup>٨</sup>.

وعند الرّضي "لا يوصف به لأنه لم يوضع إلا للذات المعيّنة، لا لمعنى في ذات؛ ولذلك إذا نُقل إلى العلميّة عن الجنسيّة اسمٌ دالٌّ على معنى انمحي ذلك المعنى بالتسمية

١ - شرح الرضي ٣٧/٣

٢ - الارتشاف ٤/١٩٣١، والمساعد ٢/٤٢٠

٣ - سورة سبأ ٤٨

٤ - شرح التسهيل ٣/١٨٢

٥ - البسيط ١/٣٢١

٦ - شرح المفصل ٢/٢٤٧

٧ - الكتاب ٢/١٢

٨ - المقتضب ٤/٢٨٤، المقتصد ٢/٢٢٣

نحو: أحمر، وأشقر، إذا سمّيت بهما"<sup>١</sup>.

وما ذكره الرّضي هو معنى قول ابن مالك: "فلأنّه ليس مقيس الاشتقاق ووضعا ولا تأويلا، وإن كان مشتقا في الأصل"<sup>٢</sup>.

فقوله: وإن كان مشتقا في الأصل، هو بمعنى (انمى ذلك المعنى في التسمية).

وأشمل هذه العلة ما جاء على لسان سيبويه، فالبقية مدارها عدم الاشتقاق وإن اختلفت العبارة.

### **علة عدم جواز الفصل بين النعت والمنعوت إذا كان المنعوت مبهما :**

مما يجوز نعته الأسماء المبهمة. "وكونها يُنعت بها هو مذهب البصريين"<sup>٣</sup>. ففي المقتصد مثلاً: "وأما المبهمة فتوصف بأسماء الأجناس التي فيها الألف واللام، نحو: مررت بهذا الرجل"<sup>٤</sup>. ولم يتطرق ابن أبي الرّبيع إلى الخلاف في المسألة.

فالكوفيون والزجاج والسّهيلي يرون أنّ المبهم مما لا يُنعت، وعلة عدم نعته أنّ غالب ما يقع بعده جامد، والأولى جعله بيانا<sup>٥</sup>، واختاره ابن مالك، وعلّل له بأنّه غير مشتق، ولا مؤول بمشتق. وذكر أنّ ما دعا القائلين بأنه نعت اعتقادهم أنّ عطف البيان لا يكون متبوعه أخصّ منه وهو غير صحيح<sup>٦</sup>. وأرى مذهبهم هو الأرجح.

أمّا ابن أبي الرّبيع فمضى يعلّل عدم جواز الفصل بين النّعت ومنعوته إذا كان المنعوت مبهما، نحو قولنا: جاءني هذا الرجل، ورأيت هذا الرجل، ولا يجوز أنّ يفصل بين هذا والرجل بفاصل؛ لأنّه معه كالشيء الواحد. ثم علّل كونه معه كالشيء الواحد بأنّ جميع النّعوت إنّما جيء بها لبيان وصف الأوّل بعد ما تبيّن جنسه، فقولنا: جاءني زيد قد تبيّن

١ - شرح الرضي ٤٢ / ٣

٢ - شرح التسهيل ١٨٢ / ٣

٣ - الارتشاف ٤ / ١٩١٨، وانظر الكتاب ٨٦ / ٢، والمقتضب ٤ / ٣٢٢، والأصول ٢ / ٣٢

٤ - المقتصد ٢٢١ / ٢

٥ - الهمع ٥ / ١٧٧

٦ - شرح التسهيل ٣ / ١٨١

جنسه، وإنما وقع الإشكال في وصفه، فقلت: زيد العاقل، وانفصل بذلك من غيره، وهكذا جميع الصفات إلا المبهم، فإن أول ما ينبهم فيه الجنس، وجاء (الرجل) وما أشبهه مما يدل على الجنس لبيان ذلك منه، فصار عند ذلك بمنزلة (زيد) إذا جئت به. ثم إن وقع انبهم بعد ذلك أزيل بما يدل على الصفة، وجرى مجرى زيد، فتقول: جاءني هذا الرجل العاقل، فلهذا صار المبهم مع صفته كالشيء الواحد.

ويستمر ابن أبي الربيع في تأكيد الفكرة وتجليتها مفترضاً من يحاوره، فيقول: فإن قلت: هذا صحيح إذا وصف بالجنس، فإن كان الجنس معلوماً، ووصف بما يدل على الصفة، نحو: جاءني هذا العاقل، فيجب أن يفصل بين الاسم ونعته.

قلت: إذا وُصف المبهم بالمشقّق فإنما هو من إقامة الصفة مقام الموصوف. وعلل ذلك بأن المشتقات إنما وُضعت أن تكون جارية على الأسماء الجوامد الدالة على الجنس. فيجب أن يجري المشتق إذا جرى على المبهم صفة مجرى الجامد؛ لأنه قام مقامه<sup>١</sup>.

وبمثل هذا علل ابن يعيش دونما إفاضة في النقاش حيث يقول: "إنك إذا قلت: هذا الرجل، فالرجل وما قبله اسم واحد للزوم الصفة له؛ لأنك إذا أوّمت إلى شيء، لزمك البيان عن نوع الذي تقصده، فالبيان كاللزام له"<sup>٢</sup>.

وجاء في (العلل في النحو)<sup>٣</sup> أنه لا يجوز أن تُنعت المبهمات بالمضاف الذي فيه الألف واللام؛ لأن الإشارة تطلب العهد من الألف واللام، ولذلك صارت المبهمات مع نعوتها كالشيء الواحد، ولا يجوز الفصل بينها لما أحدثت في نعته من المعنى وهو إبطال العهد. والدليل على ذلك أنك تقول: جاءني هذا الرجل، من غير مقدمة ذكر، ولو قلت: جاءني الرجل ولم يتقدم عهد بينك وبين المخاطب فيه لم يجز. فبان أن الألف واللام تسقط منها حكم العهد بالإشارة، ولو جاز أن تُنعت المبهمات بالمضاف إلى الألف واللام لصار

<sup>١</sup> - البسيط ١/٣٢٢

<sup>٢</sup> - شرح المفصل ٢/٢٤٨

<sup>٣</sup> - العلل في النحو ٢٣٦

المضاف معرفة بهما، وصار في حكم المعهود، ولأجل تقدم الإشارة يجب أن يكون المُشار إليه غير معهود، لأنَّه لا يجوز اسم في حال واحدة معهوداً وهو غير معهود.

### **علة كون الاتفاق في العامل شرطاً من شروط الجمع بين نعتي الاسمين إذا كان نعتهما واحداً :**

إذا نُعتَ معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل، أُتبع النعت المنعوت: رفعاً، ونصباً، وجراً<sup>١</sup>؛ لأنَّ العاملين من جهة المعنى شيء واحد، فنزلاً منزلة العامل الواحد<sup>٢</sup>.  
ولا يَصِحُّ أنْ نقول: قام زيد وهذا محمد العاقلان، وعِلَّة ذلك بيْنها ابن أبي الرِّبيع، فقال: "إنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، ولا يعمل عاملان في اسم واحد"<sup>٣</sup>.  
وقال الأزهري: "ويمتنع الإِتباع؛ لأنَّه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة، بناءً على أنَّ العامل في المنعوت هو العامل في النعت"<sup>٤</sup>.

وشرط الاتفاق في العامل عليه جمهور النحويين، ففي قولنا: مررتُ بزيد وهذا عمرو الظريفان أوالظرفين يُمنَع الإِتباع عندهم، ويجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل<sup>٥</sup>.

ويَصِحُّ عند ابن أبي الرِّبيع - وهو رأي الجمهور<sup>٦</sup> - أنْ نقول: قام زيد وقعد عمرو العاقلان، وذلك أنَّ الفعلين في معنى فعل واحد. أي كأنك قلت: اختلف زيد وعمرو العاقلان، أو تضاد الرجلان. ثم ذكر أنَّه يظهر من كلام سيبويه<sup>٧</sup> أنَّ العاملين إذا كانا فعلين

<sup>١</sup> - شرح ابن عقيل ٤٣٥

<sup>٢</sup> - شرح التصريح ١٢٢/٢

<sup>٣</sup> - البسيط ١/٣٢٤

<sup>٤</sup> - شرح التصريح ١٢٢/٢، وانظر حاشية الصبان ١٠٣/٣

<sup>٥</sup> - شرح التصريح ١٢٢/٢، والارتشاف ٤/١٩٢٣

<sup>٦</sup> - شرح التصريح ١٢٢/٢، والجمع ٥/١٨١

<sup>٧</sup> - الكتاب ٢/٦٠

فيجوز الجمع بين النعتين؛ لأنَّك تقدر فيهما أن تردَّهما إلى فعل واحد.  
فحصر ابنُ أبي الربيع جواز الإتياع في حالة واحدة، وهي أن يكون العاملان فعليين،  
وعلَّ لذلك باستطاعتنا ردَّهما إلى فعل واحد. وهذا الكلام ليس دقيقاً، فقد أجاز نحاةُ "الإتياع  
إذا اتَّحد العمل، لا جنس العامل، وتقارب المعنى"<sup>١</sup>. وذهب إليه ابن مالك، فأجاز الإتياع  
عند تعدد العامل في مبتدأين، وفاعلين، ومجرورين من وجه واحد، ومنصوبين من وجه  
واحد، وذلك نحو: هذا زيد وذاك عمرو الحسيبان، وذهب بكر وانطلق بِشُرِّ الحازمان، ورأيت  
عليا وأبصرت سعيدا الماجدين، وسيق المال إلى عامر ولسالم المُفضَّلين، وذكر أن "هذه  
الأمثلة وأمثالها جائز فيها الإتياع، وإن لم يكن العامل في اللفظ عاملاً واحداً؛ لأنَّ ثاني  
العاملين فيهما صالح لأنَّ يُعدَّ توكيداً، وأولهما صالح للاستغناء به ولانفراده بالعمل في  
النعت، فيؤمن بذلك إعمال عاملين في معمول واحد"<sup>٢</sup>.

وذكر سبب الإشكال وهو "أنَّ في كلام سيبويه ما يُوهم منع جواز الإتياع عند تعدد  
العامل في غير مبتدأين وفاعلين، فإنه قال في: باب ما ينتصب فيه الاسم، لأنَّه لا سبيل  
إلى أن يكون صفة، بعد أن مثَّل بـ(هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء)، ثم قال: "ولا يجوز أن  
يجري وصفاً لِمَا انجرَّ من وجهين، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه، ثم قال: (وتقول: هذا  
عبد الله، وذاك أبوك الصالحان، لأنَّهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بنيا على  
مبتدأين، وانطلق عبد الله، ومضى أخوك الصالحان، لأنَّهما ارتفعا بفاعلين)، فمن النحويين  
من أخذ من هذا الكلام على أن مذهبه تخصيص نعت فاعلي الفعلين وخبري المبتدأين  
بجواز الإتياع، والأولى أن يجعل مذهبه على وفق ما قدرته قبل، لأنَّه منع الاشتراك في  
إعراب ما انجرَّ من وجهين، كما هو في: هذا فرس أخوي ابنيك، وسكت عن المجرورين من  
وجه واحد، وعن المنصوبين من وجه واحد، فعلم أنَّهما عنده غير ممتنعين، ويعضد هذا  
التأويل قوله في: هذا عبد الله وذاك أبوك الصالحان؛ لأنَّهما ارتفعا من وجه واحد"<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - المجمع ١٨٠/٥

<sup>٢</sup> - شرح التسهيل ١٧٨/٣

<sup>٣</sup> - شرح التسهيل ١٧٨/٣-١٧٩



والمبرد وابن السراج يمتنعان ذلك مطلقاً، وقالوا بوجود القطع في هذه الأمثلة كلها ومنع الإتياع، وفي نحو ذهب زيد، وذهب عمرو العاقلان، يريان القطع إن قدرنا الثاني عاملاً، والإتياع إن قدرناه توكيداً<sup>١</sup>.

والفراء والكسائي يجيزان الإتياع إذا تقارب معنى العاملين وإن اختلفا في العمل، نحو: رأيتُ زيداً، ومررتُ بعمرو الظرفين؛ لأنَّ المرور في معنى الرؤية، لكن الكسائي يُتبع الثاني والفراء يُتبع الأوّل<sup>٢</sup>.

والأرجح عندي ما ذهب إليه ابن مالك، وأرى أن فهمه لكلام سيويوه أقرب للصواب.

### علة بطلان مجيء كيف حرف عطف :

من الكوفيين من ذهب إلى أنّ (كيف) حرف عطف<sup>٣</sup> في مثل قولنا: جاءني زيد كيف عمرو. أي: أنه أولى بالمجيء.

قال ابن أبي الربيع: "والدليل على بطلان هذا القول أنّها لم تأت في الجرّ، لا تقول: مررتُ بزیدٍ كيف عمرو"<sup>٤</sup>. فعلّل بعدم إثباتها في الجرّ.

وكذلك فعل ابن عصفور، فقد ذكر أنّ الكوفيين زادوا (كيف) على حروف العطف، وأنّهم قد استدلّوا لذلك بقول العرب: ما أكلتُ لحمًا فكيف شحمًا. وذكر أنّ هذا خطأ؛ لأنّها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض؛ لأنّه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض، وهم يقولون: ما مررت برجلٍ فكيف بامرأة؟ ولا يقولون: فكيف امرأة، فدلّ ذلك على أنّها ليست بعاطفة، وأنّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً محمول على إضمار فعل، فكأنّك قلت: فكيف آكلُ شحمًا<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> - انظر المقتضب ٤/٣١٥، والأصول ٢/٤١-٤٢، والارتشاف ٤/١٩٢٤، والجمع ٥/١٨١

<sup>٢</sup> - الجمع ٥/١٨٠، والارتشاف ٤/١٩٢٣

<sup>٣</sup> - نسب ابن بابشاذ هذا القول لهشام وحده، ونسبه ابن عصفور للكوفيين. انظر الارتشاف ٤/١٩٨٠، والجمع ٥/٢٦٦

<sup>٤</sup> - البسيط ١/٣٤٤

<sup>٥</sup> - شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٦

وأكثر النحاة لا يعُدّون (كيف) من حروف العطف، فلا يذكرونها مع حروف العطف إلا قلة منهم، كما فعل هشام<sup>١</sup>، فقد ذكر العطف بـ(كيف) بعد النفي، نحو: ما مررت بزيد فكيف عمرو. وأنكره سيبويه، وقال عنه: "وهو رديء لا تتكلم به العرب"<sup>٢</sup>.

وفي المغني نُسِبَ هذا القول لعيسى بن موهب، وذكر أنه استشهد بقول الشاعر<sup>٣</sup>:

إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَأَنْتَ قَنَاتُهُ      وَهَانَ عَلَى الْأَدْنَى، فَكَيْفَ الْأَبَاعِدِ

وعده ابن هشام خطأ؛ لاقترانها بالفاء، وخَرَجَ جَرَّ (الأبعاد) إمَّا لَأَنَّهَا مجرورة بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حال الأبعاد. أو أَنَّهَا مجرورة بالعطف بالفاء، وأُقْحِمْتَ كيف بين العاطف والمعطوف<sup>٤</sup>.

وعِلَّةُ ابن هشام هذه ذكرها السيوطي حين تكلم عن (لولا) و(أين) و(ومتى) و(كيف)، فقال: "ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل أَنَّهَا ليست حروف عطف"<sup>٥</sup>. وذكر أَنَّ أبا حيان علل بها.

وبالنظر للعلتين السابقتين، وردَّ ابن هشام على الشاهد يتَّضح بجلاء أَنَّ (كيف) لا يمكن أَنْ تكون حرف عطف. كما يظهر جليًّا دور التعليل وقيمته في تقرير الأحكام النحوية.

### **علة عدم العطف إلا بالواو إذا كان الفعل لا يستغني بفاعل واحد :**

الفعل الذي لا يستغني بفاعل واحد إذا عطف أحدهما على الآخر لم يكن العطف إلا

<sup>١</sup> - هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي. صاحب الكسائي، وأخذ عنه. له كتاب الحدود، والمختصر، والقياس. توفي سنة ٢٠٩ هـ. انظر إنباه الرواة ٣/٣٦٤، ونزهة الألباء ١٢٩، والبلغة ٣٠٩، والفهرست ١/٧٦. ورأيه هذا في الارتشاف ٤/١٩٧٩، والجمع ٥/٢٦٥

<sup>٢</sup> - المساعد ٢/٤٤٣، والارتشاف ٤/١٩٨٠، والجمع ٥/٢٦٥

<sup>٣</sup> - مجهول القائل. انظر الجمع ٥/٢٦٦، والمعجم المفصل ٢/٤٠٥

<sup>٤</sup> - المغني ١/١٨٠-١٨١

<sup>٥</sup> - الجمع ٥/٢٦٥

بالواو<sup>١</sup> في مثل قولنا: اختصم زيد وعمرو، وعِلَّة ذلك عند ابن أبي الربيع "أنَّ الواو هي التي تجمع، وليس فيها دلالة على الترتيب"<sup>٢</sup>.

والجرجاني والأنباري جعلوا هذه المسألة دليلاً على أنَّ (الواو) لا تأتي إلا للجمع، وليس فيها دلالة على الترتيب. فالتعليل عندهما اتخذ شكلاً عكسياً.

جاء في أسرار العربية: "الذي يَدُلُّ على أنَّها للجمع دون الترتيب قولهم: اختصم زيد وعمرو؛ لأنَّ هذا الفعل لا يقع إلا من اثنين، ولا يجوز الاختصار على أحدهما، فدلَّ على أنَّها تفيد الجمع دون الترتيب"<sup>٣</sup>.

وجاء في المقتصد في معرض التَّدليل على عدم إفادة الترتيب في (الواو): "أنَّهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب، كقولهم: اشترك زيد وعمرو، واختصم بكر وخالد"<sup>٤</sup>.

فالواو لمطلق الجمع. فتعطف الشيء على صاحبه، نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾<sup>٥</sup>، وعلى سابقه نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾<sup>٦</sup>، وعلى لاحقه، نحو: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾<sup>٧</sup>، فليس فيها دلالة على الترتيب عند جمهور النحويين<sup>٨</sup>. فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونا قاما معا في وقت واحد، والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً، والثالث: أن

١ - البسيط ١/٣٥٢، وانظر مغني اللبيب ٢/٢٠، وشرح الأشموني ٢/٢٥٦

٢ - البسيط ١/٣٥٢، وانظر شرح الحمل لابن عصفور ١/٢٢٧، ٢٦٠، وشرح التصريح ٢/١٥٧

٣ - أسرار العربية ٢٢٠، وانظر اللباب ١/٤١٨، وترشيح العلل ٤٠

٤ - المقتصد ٢/٢٣٣

٥ - العنكبوت الآية ١٥

٦ - الحديد الآية ٢٦

٧ - الشورى الآية ٣

٨ - الجنى الداني ١٥٨

يكون المتأخر قام أولاً. قال سيبويه: "وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء"<sup>١</sup>.

قال ابن يعيش: "ولا نَعْلَمُ أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب"<sup>٢</sup>. وكذلك قال السيرافي والسُّهيلي بإجماع النُّحاة بصريهم وكوفيهم على أن (الواو) لمطلق الجمع، فلا تُوجِبُ تقديم ما قُدِّمَ لفظه، ولا تأخير ما أُخِرَ لفظه.

والقول بهذا الإجماع ليس بصحيح، لوجود الخلاف في ذلك، فقد ذهب قوم منهم: قطرب، وثعلب، وهشام، وأبو جعفر الدَّيْنُورِيَّ إلى أنها للترتيب<sup>٣</sup>؛ "لأنَّ الترتيب في اللفظ يَسْتَدْعِي سببا، والترتيب في الوجود صالح له، فوجب الحمل عليه"<sup>٤</sup>.

ورُدَّ قولهم هذا بشواهد من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾<sup>٥</sup>. فلو كانت للترتيب للزم من هذا اعتراف الكفار بالبعث<sup>٦</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا أَبْابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾<sup>٧</sup>، وقال في آية أخرى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا أَبْابَ سُجَّدًا﴾<sup>٨</sup>، والقصة واحدة، ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدّم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى، وإلا كان ذلك تناقضاً<sup>٩</sup>. والشواهد من القرآن الكريم في هذا الجانب عديدة جداً، ولا تدع مجالاً للشك في أن الأصل في الواو أنها لا تفيد الترتيب.

١ - الكتاب ٤٣٨/١

٢ - شرح المفصل ٧/٥

٣ - الارتشاف ١٩٨٢/٤، والهمع ٢٢٤/٥، ونسب هذا القول أيضاً إلى الفراء والكسائي والرعي وابن درستويه. انظر المساعد ٤٤٤/٢، ومعاني النحو ١٨٨/٣. ونفاه ابن مالك عن الفراء، وأورد نصّاً للفراء يوافق فيه رأي سيبويه. انظر شرح التسهيل ٢٠٨/٣

٤ - الهمع ٢٢٤/٥

٥ - المؤمنون ٣٧

٦ - شرح ابن عقيل ٤٤٦، وقد نسب ابن عقيل مذهب الترتيب في (الواو) إلى الكوفيين.

٧ - سورة البقرة الآية ٥٨

٨ - سورة الأعراف ١٦١

٩ - البسيط ٣٣٥/١، وانظر أسرار العربية ٢١٩، واللباب ٤١٧/١، وشرح المفصل ٦/٥، والهمع ٢٢٤/٥

واستدلوا أيضا بقول لبيد<sup>١</sup>:

أُغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتِقٍ      أَوْ جَوْنَةٍ قُدَحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا<sup>٢</sup>

فالتقدير: (فض ختامها وقدحت)؛ لأنه يريد بالجونة: القدر، وقدحت: أي عُرفت، والمعرفة يقال لها: المَقْدَحَة، وفض ختامها: أي كُشِفَ غطاؤها، والغرف إنما يكون بعد الكشف<sup>٣</sup>.

ومما استدلوا به لعدم إفادة (الواو) للترتيب أنها لو كانت للترتيب، لكانت كالفاء، ولَوَقَعَتْ موقعها في الجزاء، وكان يجوز أن نقول: (إِنْ تُحْسِنِ إِلَيَّ وَاللَّهُ يُجَازِيكَ)، كما تقول: (فَاللَّهُ يُجَازِيكَ). فلَمَّا لم يَجُزْ ذلك دَلَّ على أَنَّهَا لا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ<sup>٤</sup>.

ولِمَا أُورِدَ مِنَ الْأَدْلَةِ فَالْأَرْجَحُ عِنْدِي أَنَّ (الواو) لا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### **علة عدم جواز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل :**

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل<sup>٥</sup>. فإن قلت: جاؤوني أنفسهم، لم يجر<sup>٦</sup> حتى توكد بالضمير المنفصل<sup>٧</sup>، فتقول: جاؤوني هم أنفسهم، وكذلك القياس في (أعينهم)، وإن أكدته بكُلِّ وأجمع جاز، وإن لم تأت بالضمير المنفصل.

<sup>١</sup> - ديوان لبيد ٢٢٨، خزانة الأدب ٣/١١، وأسرار العربية ٢١٩، واللباب ٤١٧/١، وشرح المفصل ٩/٥، وشرح المعلقات العشر ١١٢

<sup>٢</sup> - أغلي السبأ: أجعل ثمنها غاليا . والسبأ: شراء الخمر ولا تستخدم في غيره . الأدكن: الأغير . عاتق: شراب جيد معتق. الجون: الأسود المشرب حمرة، ومؤنته الجونة، وهي زق الحمرة، أو القدر أو الخابية .

<sup>٣</sup> - أسرار العربية ٢٢٠، وانظر اللباب ٤١٧/١

<sup>٤</sup> - شرح المفصل ١٠/٥، وانظر اللباب ٤١٨/١

<sup>٥</sup> - البسيط ٣٧٢/١، وانظر شرح ابن عقيل ٤٤٠، وأوضح المسالك ٢٩٩/٣

<sup>٦</sup> - جاء في شرح التسهيل جواز ذلك على ضعف ذكره الأخفش ١٥٢/٣

<sup>٧</sup> - في الهمع لا يشترط كونه ضميراً، فيجوز: هَلَمْ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ، فالفصل ب(لكم)، الهمع ١٩٨/٥

وعِلَّةُ الفرق بين الاستخدامين أنَّ النَّفس تلي العوامل، وأجمع لا تلي العوامل، ولا تستعمل إلا تابعة، والضمير المرفوع قد اتصل بفعله حتى صار معه كالشيء الواحد، فكرهوا أن يأتوا بالنفس بعده، فيصير كأنه الذي ولي العوامل، فأرادوا أن يُفَرِّقوا بين حالتيه ثم أُجْرِيَ (العَيْن) مجرى (النَّفْس) وأُجْرِيَ (كُلُّ) مجرى (أجمع)؛ لأنَّ المعنى فيها واحد، ولأنَّ (كُلًّا) المضافة لا تستعمل في الأعراف إلا تابعةً على جهة التوكيد، أو مُبْتَدَأَةً، والأول أقوى<sup>١</sup>.

هذا ما عَلَّلَ به ابن أبي الرَّبِيع، وَعَلَّلَ به أكثر النحويين<sup>٢</sup>. وهي عِلَّةٌ سيبويه، مع فرق العبارة في أصل الحكم، فسيبويه يرى قُبْحَ هذا الاستعمال، أي: (أنَّ تصيف المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه). فقال: "وذلك أنَّه قبيح أن تقول: فعلتَ نفسك، إلا أن تقول: فعلتَ أنتَ نفسك، وإن قلت: فعلتَ أجمعون، حَسَنٌ؛ لأنَّ هذا يُعَمُّ به. وإذا قلت: (نفسك)، فإنَّما تريد أن تؤكد الفاعل، ولمَّا كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة، وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمَر، وذلك قولك: نزلتَ بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي، ونحو ذلك.

وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة. وكلُّهم قد تكون بمنزلة أجمعين؛ لأنَّ معناها معنى أجمعين فهي تجري مجراها"<sup>٣</sup>.

وعِلَّةُ ذلك اللَّبس كما وردت في الهمع وشرح التصريح. ففي الهمع: "وعِلَّتْهُ أَنْ تركه يؤدي إلى اللَّبس في بعض الصور نحو: هذ ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن أنَّها ماتت أو عميت"<sup>٤</sup>.

وجاء في شرح التَّصْرِيح: "إذ لو قيل: المرأة خرجت عينها، توهمت الباصرة، أو نفسها:

١ - البسيط ١/ ٣٧٢-٣٧٣

٢ - انظر الأصول ٢/ ٢٠، والمقتصد ٢/ ١٩٨، وشرح المقدمة المحسبة ٤٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٩

٣ - الكتاب ٢/ ٣٧٩

٤ - الهمع ٥/ ١٩٧

توهّمت نفس الحياة، وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس"¹.

وقد جعلهما ابن يعيش علتين، وفصل القول فيهما، فقال: "فإن أكّدت المضمّر المرفوع بالنفس والعين، لم يحسن حتى تؤكّده أولاً بالمضمّر، ثم تأتي بالنفس، أو العين، فتقول: (قمت أنت نفسك). ولو قلت: (قمت نفسك أو عينك) لكان ضعيفا غير حسن؛ لأنّ النفس والعين يليان العوامل. ومعنى قولنا: (بليان العوامل) أنّ العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعيّة، بل يكونان فاعلين، ومفعولين، ومضافين، وذلك أنّهما لم يتمكنوا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسميّة. ألا تراك تقول: (طابت نفسه)، و(صحّت عينه)، و(نزّلت بنفس الجبل)، و(أخرج الله نفسه)؟ فلمّا لم يكن التأكيد فيهما ظاهرا، فكان الغالب عليهما الاسميّة، لم يحسن تأكيد المضمّر المرفوع بهما؛ لأنّه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت، وعطف البيان، فقبح لذلك، كما قبح العطف عليه من غير تأكيد.

فأمّا (كلّ) وإن كانت تلي العوامل، فتقول: (جاءني كلّ القوم)، و(رأيت كلّ القوم)، و(مررت بكلّ القوم)، فإنّ التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم، فكانت مشابهة ل(أجمعين)، فلذلك جاز تأكيد المضمّر المرفوع بها من غير تقدّم تأكيد آخر بضمير.

ووجه ثانياً أنّ التأكيد بالنفس والعين من غير تقدّم تأكيد آخر ربّما أوقع لبساً في كثير من الأمر، ألا ترى أنّك لو قلت: (هندٌ ضربت نفسها)، لم يُعلم: أرفعت (نفسها) بالفعل وأخليت الفعل من الضمير، أم جعلت في الفعل ضميراً لهند، وأكّدت بالنفس، فإذا قلت: (هندٌ ضربت هي نفسها) حسن من غير قبح؛ لأنّك لما جئت بالمضمّر المنفصل علم أنّ الفعل غير خالٍ من المضمّر؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون هو الفاعل، أو تأكيدا، فلا يجوز أن يكون فاعلا؛ لأنّك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل. ألا ترى أنّك لا تقول: (ضربت أنا)؛ لأنّك قادر على أن تقول: (ضربت). وإذا لم يجز أن يكون فاعلا، تعيّن أن يكون تأكيدا، وإذا كان في الفعل ضمير مؤكّد بالضمير المنفصل أمّن اللبس، وجاز توكيده

¹ - شرح التصريح ١٤٠/٢

بالنفس والعين، فاعرفه"<sup>١</sup>.

والذي أراه أنَّ ولاية النَّفس للعوامل هي التي أوقعت في اللبس في بعض المواضع؛ وبذلك تكون العلة واحدة. بدليل قول ابن أبي الربيع: "فيصير كأنه الذي يلي العوامل". بمعنى أنَّ ولاية النَّفس للعوامل سيكون سببا في حدوث اللبس. ويؤيد رأبي هذا نصُّ ابن عصفور في تعليل هذه المسألة إذ قال: "والسَّبب في ذلك أنَّ النَّفس والعين يستعملان يليان العوامل، فلو لم تؤكد إذا أردت التأكيد بهما - بضمير الرَّفع المنفصل لأدَّى ذلك إلى التباس في بعض المواضع، ألا ترى أنَّك إذا قلت: زيدٌ فُبِضَ نفسه، وهندٌ ذَهَبَتْ نفسها، احتمل أنَّ يكون النَّفس تأكيدا للضمير في فُبِضَ وفي ذَهَبَتْ، وأنَّ يكون مرفوعا بهما فإذا أكَّدت بالضمير المنفصل قلت: فُبِضَ هو نفسه، وذَهَبَتْ هي نفسها ارتفع اللبس، ثم حُمِلَ ما ليس فيه لبس في نحو: قمت أنت نفسك، على ما فيه لبس.

وأما أجمعُ فلا تُستعمل أبداً تلي العامل، فإذا قلت: المال فُبِضَ أجمع، والدار انهدمت جمعاء، عُلِمَ أنَّ أجمع وجمعاء تأكيدان، لا مرفوعان بقُبِضَ وانهدمت. وأما كُلُّ فلم تحتج معها إلى أنَّ تؤكد بالضمير المنفصل؛ لأنَّ ولايتها للعامل ضعيفة؛ ولأنَّها بمنزلة أجمع في العموم، فلمَّا كانت في معناها حُمِلَتْ عليها"<sup>٢</sup>.

### عل ترتيب أفاظ التوكيد إذا اجتمعت :

أشار ابن أبي الربيع إلى وجوب ترتيب أفاظ التوكيد إذا جمعت بينها، فقال: "اعلم أنَّه يجوز لك أنَّ تأتي بالنفس وحدها، وأنَّ تأتي بالعين وحدها، ولك أنَّ تأتي بهما، فإن جئت بهما قدمت النفس على العين؛ لأنَّ النفس أبين في هذا المعنى، وليس فيه اشتراك بخلاف العين فإنَّه يقع على معان، فوجب لذلك تقديم النفس؛ لأنَّه أوضح فيما يراد من التوكيد"<sup>٣</sup>. ثم انتقل للحديث عن (كلُّ وأجمع)، فذكر أنَّه يجب تقديم كلُّ على أجمع، كما في قوله تعالى:

١ - شرح المفصل ٢٢٤/٢

٢ - شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٩-٢٧٠

٣ - البسيط ٣٧٩/١



﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾<sup>١</sup>، ولا يَصِحُّ: جاءني القوم أجمعون كلُّهم؛ لأنَّ كُلاًّ تستعمل تابعة ومبتدأة وتلي العوامل قليلاً، وإنَّ قطعت عن الإضافة تليها كثيراً؛ لذلك كانت أقوى. وأما (أكتعون) فلا تقع إلا بعد (أجمعين)؛ لأنَّه أُبدِلَ منه كراهة تكرار اللفظ، ولولا ذلك ما لزم التبعية<sup>٢</sup>. فابن أبي الرِّبيع هنا يعلِّل لما كان من ألفاظ التوكيد في المعنى الواحد، أي معنى الحقيقة أو معنى الإحاطة، ولم يعلِّل لتقديم ما كان بين المعاني المختلفة.

والحال نفسه عند الرضي، إلا أنَّ الرضي أضاف في تعليل تقديم (كُلُّ) على (أجمع) كونه جامداً، وإتباع المشتق للجامد أولى<sup>٣</sup>. وبهذا علل الأنباري من قبل، حيث قال: "وقُدِّم (كُلُّهم) على أجمعين؛ لأنَّ معنى الإحاطة في (أجمعين) أظهر منه في كلُّهم؛ لأنَّ أجمعين من الاجتماع، و(كُلُّ) لا اشتقاق له"<sup>٤</sup>.

وعلل الأنباري أيضاً لتقديم ألفاظ الحقيقة على ألفاظ الشمول. فألفاظ الإحاطة والعموم فيها معنى التَّبَع، والنَّفْس والعين ليس فيهما معنى التَّبَع، فكان تقديمهما أولى<sup>٥</sup>.

وعند ابن يعيش نُقِّدَم ألفاظ الحقيقة على ألفاظ الإحاطة؛ لأنَّها أشد تمكناً في الاسمية، وتُقَدِّم (كُلُّ) على (أجمع)؛ لأنَّ (كُلُّاً) تكون تأكيداً وغير تأكيد، و(أجمع) لا تكون إلا تأكيداً<sup>٦</sup>. ويبدو لي أنَّه لا خلاف في وجوب ترتيب ألفاظ التَّوَكِيدِ إلا ما ذكره أبو حيان و السُّيوطي، فبعد أن ذكرنا وجوب ترتيبها، أشارا سريعاً إلى أنَّ هناك قولاً آخر يرى أنَّ التَّرتيب لا يجب بل يَحْسُن، ولم ينسباه لأحد، ولم يستوقفهما كثيراً<sup>٧</sup>.

١ - سورة ص آية (٧٣)

٢ - البسيط ١/٣٨٠-٣٨١

٣ - شرح الرضي ٣/١١٠-١١١

٤ - أسرار العربية ٢٠٩

٥ - أسرار العربية ٢٠٩

٦ - شرح المفصل ٢/٢٣٠، وانظر الباب ١/٤٠٢

٧ - انظر الارتشاف ٤/١٩٥١، الهمع ٥/٢٠١

وعلى العكس من ذلك جاءت النصوص على وجوب الترتيب واضحة صريحة، كقول الرضي: "اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي قدّمت النفس، ثم العين، ثم الكلّ، ثم أجمعين، ثم أخواته من أكتعين إلى أبصعين"<sup>١</sup>.

وقد وردَ الخلاف في ما بعد (أجمع) من ألفاظ التوكيد، أي: (أكتّع)، و(أبصّع)، و(أبتّع)، فذهب بعض النحاة إلى أنها تُرتّب على هذا النحو المذكور<sup>٢</sup>. قال ابن يعيش: "وأما ما بعد (أجمع)، فتتابع لا تقع إلا بعدها، ف(أكتّع) تابع لـ(أجمع)، يقع بعده كقولنا: (حسنّ بسنّ)، و(أبصّع) تابع لـ(أكتّع) يقع بعده هذا ترتيبها"<sup>٣</sup>. وقال الأشموني: "لا يجوز أن يُتعدّى هذا الترتيب"<sup>٤</sup>.

ونقل الصّبان في حاشيته عن الفارضي تعليل ذلك الترتيب، فقال: "ووليّه (أكتّع) لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع؛ لأنّه من تكّع الجلد إذا انقبض ففيه معنى الجمع، ووليّه (أبصّع)؛ لأنّه من تبصّع العرق إذا سال، وهو لا يسيل حتى يجتمع، وأخر (أبتّع) لأنّه أبعد من (أبصّع)؛ لأنّه طويل العنق، أو شديد المفاصل، لكن لا يخلو من دلالاته على اجتماع"<sup>٥</sup>.

ولم يرتضِ ابن أبي الرّبيع هذا النحو من التعليل، وذكر أنّه "لا يجب أن يُتكلّف لهذه الألفاظ اشتقاق، إذ لو كانت مشتقةً لكانت على طريقة واحدة، ولم يلزم أن يكون أحدهما ثانياً عن صاحبه"<sup>٦</sup>. وعلة الترتيب عنده أن كلّ لفظٍ مُبدّلٍ من سابقه، كما فعلوا في شيطانٍ ليّطآن، وحسنّ بسنّ، فأبدلوا ليزول تكرر اللفظ؛ ولذلك لزم الترتيب، فالأولوية للفظ المُبدّل

<sup>١</sup> - شرح الرضي ١١٠/٣، وانظر شرح الحمل لابن عصفور ٢٦٦/١

<sup>٢</sup> - الأصول ٢٣/٢

<sup>٣</sup> - شرح المفصل ٢٣١/٢

<sup>٤</sup> - شرح الأشموني ٢٣٨/٢

<sup>٥</sup> - حاشية الصبان ١١/٣

<sup>٦</sup> - البسيط ٣٨٢/١

منه. وإلى هذا ذهب ابن يعيش<sup>١</sup>. وأرى أن هذا التعليل أقرب للصواب.

وذهب آخرون إلى أن الترتيب لا يجب. قال ابن كيسان: "تبدأ بأيهن شئت بعد أجمع"<sup>٢</sup>. وقال ابن عصفور: "وأما أبصع وأبتع فلا تُبال أيهما قدمت على الآخر"<sup>٣</sup>. وكذلك قال ابن مالك، فالترتيب عنده لا يلزم لكنه أجود<sup>٤</sup>.

### علة عدم جواز عطف التوكيد بعضه على بعض :

ذكر ابن أبي الزبيع أنه لا يجوز عطف ما جيء به لإثبات الحقيقة على ما جيء به للإحاطة، فلا يجوز أن تقول: جاءني القوم أنفسهم وكلهم. وعلل ذلك باختلافهما، فالنفس لإثبات الحقيقة، وكلهم للإحاطة<sup>٥</sup>.

ويُفهم من كلامه بادئ الأمر جواز العطف إن اتفقا في المعنى، ولكنه يستطرد ويثبت العكس من ذلك، وكعادته في كثير من العلل التي تناولها يعتمد أسلوب المناقشة، فيثبت عدم جواز عطف التوكيد بعضه على بعض مطلقاً. قال: فإن قلت: أعطف أجمعين على كلهم، وأعينهم على أنفسهم، لأن المعنى واحد.

قلت: هذا يبطل بوجوه. ومختصر ما ذكره على النحو التالي:

أولاً: عطف الشيء على نفسه بغير شرطيه. فإن قلت جاءني القوم كلهم وأجمعون كأنك قلت: جاءني القوم كلهم وكلهم. ثم يفترض القول بأن العرب تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، مثل: (كذبا و مينا). وقال إنما ذلك بشرطين: أحدهما: اختلاف اللفظين.

وثانيهما: ألا يقعا في مساق يقتضي أن يكون الأول هو الثاني، والثاني هو الأول،

١ - شرح المفصل ٢٣١/٢

٢ - انظر رأيه هذا في شرح الرضي ١١١/٣، والارتشاف ١٩٥٢/٢، والجمع ٢٠١/٥

٣ - شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦ / ١

٤ - شرح التسهيل ١٥٧/٣

٥ - البسيط ٣٨٣/١

فكلُّهم وأجمعون ونحوهما إنّما جنّت به للإحاطة، فمساقيهما يقتضي أن يكونا لمعنى واحد، فإذا كان لا يعطف أحدهما على الآخر مع اتفاق اللفظين فألاً يعطف أحدهما على الآخر مع اتفاق المساق واقتضائه لمعنى واحد أولى وأحق.

ثانياً: أنّك لا يمكن أن تعطف الشيء على نفسه إلا بالواو، ولذلك جاز أن تُقدّم أحدهما على الآخر؛ لأنّها لا تقتضي الترتيب، ولو قدّمت (أجمعين) على (كلهم) لم يَصِحَّ. فإن قلت: قام القوم أجمعون وكلُّهم لا يصحُّ، حيث تقدّم أنّه إذا اجتمعا يُقدّم (كل) على (أجمع).

ثالثاً: أنّ حروف العطف أصلها أن تتوب مناب العوامل، فكرهوا لذلك ولاية أجمعين حروف العطف؛ وذلك لأنّ أجمعين لا تلي العوامل.

ثم ذكر بعد أن فرغ من هذه الوجوه، أنّ أسدّها في التعليل هو التعليل الأول، وهو عطف الشيء على نفسه بغير شرطيه.

وعدم جواز عطف التوكيد بعضه على بعض من المسائل المتفق عليها، ولم يخالف في ذلك غير ابن الطراوة<sup>١</sup>.

وعلة ذلك عند النحاة الآخرين جاءت مقتضبة بسيطة، وهي: الاتحاد في المعنى<sup>٢</sup>. كما ذكر الرضي: أنّك لو عطفت "لكان كعطف الشيء على نفسه"<sup>٣</sup>. وهم بهذا يعلّلون لما اتفق معناه. أمّا ابن أبي الربيع فيبدو أنّ ما دعاه إلى هذه الإفاضة في الشرح أنّه ابتداءً بتعليل ما لم يتحد في المعنى، وهو ما كان لإثبات الحقيقة والإحاطة، فخشى أن يفهم منه جواز العطف في حال اتفاق المعنى، فراح ينفيه بحشد ما أمكن من أدلة جريا على عادته في المناقشة. وأرى أنه كان بالإمكان الاكتفاء بالتعليل بما علل به الآخرون، وهو أنه كعطف الشيء على نفسه.

<sup>١</sup> - انظر شرح المفصل ٢/٢٢١، وشرح الأشموني ٢/٢٣٨، وحاشية الصبان ٣/١١٩

<sup>٢</sup> - انظر اللباب ١/٤٠٣، والهمع ٥/٢٠٦، وحاشية الصبان ٣/١١٩

<sup>٣</sup> - شرح الرضي ٣/١٠٢

## علة عامل البديل :

البديل على تقدير تكرار العامل. هذا ما اختاره ابن أبي الربيع، والمسألة موضع خلاف، وفيها قولان:

الأول: أنه على نية تكرار العامل، فإذا قلت جاءني أخوك زيد، فهو على تقدير: جاءني أخوك جاءني زيد. وعَلَّ ابن أبي الربيع ذلك بقوله: "إنما احتيج لهذا؛ لأنَّ زيدا اسم جامد، وأصل الجامد أن يلي العوامل"<sup>١</sup>. ويبدو لي أنه قد انفرد بهذا التعليل.

وعلى هذا القول أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي والرماني<sup>٢</sup>. وقيل لأبي علي: كيف يكون البديل إيضاحا للمبديل منه، وهو من غير جملته؟ فقال: لَمَّا لَمْ يظهر العامل في البديل، وإنَّما دَلَّ عليه العامل في المبديل منه، واتَّصل البديل بالمبديل منه جاز أن يوضحه<sup>٣</sup>.

الثاني: مذهب سيبويه، وأبي العباس محمد بن يزيد، والسيِّرافي، وهو أن العامل في البديل هو العامل في المبديل منه كالنعت والتأكيد، وذلك لتعلقهما به من طريق واحد.

وعَلَّلوا ظهور العامل في بعض المواضع أنه قد يكون تأكيدا، ولو كان العامل مُقَدِّراً كثر ظهوره وفشا استعماله<sup>٤</sup>. وعَلَّلَ الجرجاني كثرة ظهور المُقَدَّر إن كان حرفا وقلته في الفعل بأنَّ "لفظ الحرف مختصر، فلا يُستنكر أن يتكرَّر وليس كذلك الفعل"<sup>٥</sup>.

ولم يتطرق ابن أبي الربيع لهذا الرَّأي في البسيط صراحة، ولكنَّه تعرَّض لرأي آخر قريب من معناه، وهو ما ذهب إليه المبرِّد من أنه على تقدير طرح الأول، وإحلال الثاني محله. فذهب في قولك: (جاءني أخوك زيد) إلى أن زيدا جاء على تقدير طرح أخيك،

<sup>١</sup> - البسيط ٣٨٧/١

<sup>٢</sup> - شرح المفصل ٢٦٤/٢

<sup>٣</sup> - أسرار العربية ٢١٨

<sup>٤</sup> - شرح المفصل ٢٦٤/٢ - ٢٦٥

<sup>٥</sup> - المقتصد ٢٢٧/٢

وإحلال زيد محله، وكأنك قلت جاءني زيدٌ. وردّه ابن أبي الربيع من وجهين: الأول: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾<sup>١</sup> (من آمن منهم): بدل من (الذين استضعفوا)، فلو كان البديل على طرح الأول لم تُكرّر اللام. وظهور العامل في كثير من الكلام هي حجة من قال بأن البديل على تكرار العامل.<sup>٢</sup>

الثاني: قول العرب: (محمد أكرمه أخاك)، فأخوك بدل من الضمير المنصوب، ولو كان البديل على طرح الأول لبقى المبتدأ بلا ضمير يعود عليه من خبره وهو جملة. ثم ذكر أنّ الوجه الثاني أظهر في التعليل.

والجمهور على المذهب الأول، وهو الأقرب عندي، ويؤيده قولك: يا أخانا زيد بالضم لا غير، ولو كان العامل الأول، لوجب نصبه كالنعت<sup>٣</sup>.

وأما من قال المبدل منه في حكم الطرح إنّما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ، بدليل جواز: ضربت زيداً يده، إذ لو لم يُعتد بزيد أصلاً لَمَا كان للضمير ما يعود عليه<sup>٤</sup>. وكذلك نية طرحه تخرجه من أن يكون مبيّناً. فكما لا يجوز أن يكون المؤكد ولا المنعوت في نية الطرح، فكذلك المبدل منه على جهة البيان لا يكون في نية الطرح<sup>٥</sup>. وممّا يؤكّد هذا قول المبرّد نفسه في موضع آخر من المقتضب: "ولو كان البديل يُبطل المبدل منه لم يجز أن نقول: زيد مررتُ به أبي عبد الله؛ لأنّك لو لم تعتدّ بالهاء، فقلت: زيد مررتُ بأبي عبد الله كان خُلُفاً؛ لأنّك جعلت زيدا ابتداءً ولم ترد إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام"<sup>٦</sup>.

١ - الأعراف آية ٧٥

٢ - الباب ١/٤١٤، وشرح المفصل ٢/٢٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٠

٣ - شرح المفصل ٢/٢٦٥

٤ - شرح التصريح ٢/١٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٠

٥ - شرح المقدمة المحسبة ١/٤٢٣

٦ - المقتضب ٤/٣٩٩

## علة جواز بدل المعرفة من النكرة والعكس :

يجوز أن تُبدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة. بمعنى أنها ليست مثل النعت والمنعوت كالشيء الواحد. وقد ذكر ابن أبي الربيع أنَّ البديل والمبدل منه ليسا كالشيء الواحد؛ "لأنَّه في تقدير تكرار العامل، فهما جملتان، فيجوز أن تكون إحداها معرفة والأخرى نكرة"<sup>١</sup>.

ولم تستوقف هذه العلة جُلَّ النحاة المهتمين بالتعليل، فذكروا الحكم النحوي مردفين بالأمثلة، دون التعقيب بتعليل، وكأنَّ المسألة من الوضوح والاتفاق بما لا حاجة للتوقف عنده، إلا ما نجده عند ابن يعيش إذ قال: "ليس الأمر في البديل والمبدل منه كالنعت والمنعوت، فيلزم تطابقهما في التعريف والتكثير، كما كان ذلك في النعت؛ لأنَّ النعت من تمام المنعوت، وتحلية له، والبديل منقطع من المبدل منه، يُقدَّر في موضع الأول"<sup>٢</sup>.

والحكم هنا متفق عليه<sup>٣</sup>، لكنَّ الكوفيين والبغداديين يشترطون في بدل النكرة من المعرفة أن تُوصَف النكرة؛ لأنَّ المعرفة أبيض من النكرة، فإذا لم تصف النكرة انتقض غرض البديل، وإذا وصفها حصل بالصفة بيان لم يكن في المعرفة. وزاد أهل بغداد أن تكون الصفة من لفظ الأول<sup>٤</sup>، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾<sup>٥</sup>، ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين ثم قال: "والعرب لا تلتزم ذلك"<sup>٦</sup>.

١ - البسيط ١/٣٩٤

٢ - شرح المفصل ٢/٢٦٦

٣ - انظر الكتاب ٢/٨٦، والمقتضب ٤/٢٩٦، والأصول ٢/٤٦، وشرح التسهيل ٣/١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥، والجمع ٥/٢١٧، وشرح الأشموني ٢/٢٩٢، وحاشية الصبان ٣/١٩٨

٤ - الارتشاف ٤/١٩٦٢

٥ - سورة العلق آية ١٥-١٦

٦ - شرح التسهيل ٣/١٩١

## - علة كون الرفع أجود في نحو: "زيد ضربته" في باب الاشتغال:

ذكر ابن أبي الربيع أنّ الرفع أجود في نحو قولنا: (زيد ضربته)، وعلل ذلك بـ "أنّ النّصب فيه إضمار على شريطة التفسير، وليس في الرفع بالابتداء إلا جعل الجملة مكان الخبر"<sup>١</sup>.

ومنشأ هذه العلة كتاب سيبويه<sup>٢</sup>، وهو منشأ معظم علل النحاة. إلا أنّ لهم الإفاضة في شرح كثير من العلل وتفريعها. أما هذه العلة فقد اكتفت بطابعها التعليمي البسيط عند جميع من تناولها من الخالفين.

جاء في (علل النحو): "وإنّما اختير الرفع، لأنّ الرفع بغير إضمار، والنصب بإضمار، فكان ترك الإضمار أولى، لأنّه أخف مؤونة من النصب"<sup>٣</sup>.

وجاء في شرح الأشموني أنّه رُجِحَ على النصب؛ "لسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل"<sup>٤</sup>.

وهكذا سرّت هذه العلة عند كل من تناولها من الأقدمين<sup>٥</sup>، في ترجيح الرفع على النصب مع جواز النصب، وهو عربي كثير - أعني النصب - كما جاء عند سيبويه<sup>٦</sup>.

إلا أنّ بعض المحدثين لا يرتضي هذا النحو في تناول المسألة، فالدكتور مهدي المخزومي يرى أنّه لا معنى للقول برجحان الرفع على النصب على الإطلاق فـ "إذا كان قصد المتكلم إيراد (زيد) ليتحدّث عنه فلا بُدّ من رفعه؛ لأنّ المسند إليه مرفوع أبداً، وإن كان قصده تقديمه للاهتمام به فلا بُدّ من نصبه؛ لأنّه مفعول للفعل الذي تأخر عنه عرضاً،

١ - البسيط ٢/٦٣٠

٢ - الكتاب ١/٨١-٨٢

٣ - العلل في النحو ١٧٦

٤ - شرح الأشموني ١/٣٧٤

٥ - انظر شرح الرضي ١/٤٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٢، وشرح كتاب الجمل لابن بابشاذ ١١٣، وأوضح

المسالك ٢/١٤٢، وشرح المفصل ١/٤٠٤، وشرح التصريح ١/٤٤١

٦ - الكتاب ١/٨٢



وللنصّ على الاهتمام بالمفعول<sup>١</sup>. فالترجيح عنده في الاختيار للمعنى المقصود، لا للاستغناء في الرفع عند تقدير محذوف. وهو الاعتراض نفسه الذي أورده الدكتور فاضل السامرائي، فكلُّ ترجيح عنده "من دون النظر إلى المعنى ترجيح باطل، لا يقوم على أساس"<sup>٢</sup>، ف "كان المأمول من النحاة أن يقولوا: وَرَدَ عن العرب قولهم: (محمد أكرمه) وهو بمعنى كذا، و(محمدًا أكرمه) وهو بمعنى كذا، فإن أردتَ المعنى الفلاني تعيّن الرفع وإن أردتَ المعنى الآخر تعيّن النصب"<sup>٣</sup>.

والأرجح عندي مذهب المحدثين، فالمعنى المراد يجب أن يكون هو الفيصل في اختيار وجه دون آخر. وأمّا ما أدّعي من أن في الإضمار تكلف جعلت تركه أولى، فالعربية تمتلئ بشواهد كثيرة على العكس من هذا الادعاء.

### علة نصب الفعل للمصدر :

المفعول المطلق هو أول المفاعيل، بل إنّه "أولى الأشياء أن يطلق عليه لفظ المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت قياما، كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود، وفعلته على الحقيقة، وليس كذلك سائر المفعولات. ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدا لم تكن قد أخرجت من العدم إلى الوجود شيئا من زيد، وإنّما هو من خلق الله - تعالى - البتة، وإنّما أوقعت به أمرا، ولذلك قيل: (المفعول به). ألا ترى أنك عملت به الضرب، ويعلم ضرورة أن المفعول على الحقيقة ما أخرجته الفاعل من العدم إلى الوجود، والمصدر بهذه الصفة"<sup>٤</sup>.

وقد علّل ابن أبي الربيع لتعدي الفعل إلى المصدر ب "أنّ الفعل إنّما يتعدى إلى المصدر لدلالته عليه بحروفه"<sup>٥</sup>، وهي العلة المتداولة عند من علّل لهذه المسألة، فقد جاء في شرح المفصل أنّ المصدر أحد المفعولات، "ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان، لأنّ

١ - في النحو العربي نقد وتوجيه ١٧٤

٢ - معاني النحو ١١٢/٢

٣ - معاني النحو ١١٢/٢

٤ - المقتصد ٥١٥/١

٥ - البسيط ٤٦٩/١

الفعل يتضمن كلَّ واحد منهما. والفعل إنّما ينصب ما كان فيه دلالة عليه، فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف، نحو: ( قمت قياماً )، و(ضربت ضرباً) لقوة دلالاته عليه إذ كانت دلالاته عليه لفظية<sup>١</sup>.

وعلى هذا النحو علَّلَ ابن السَّراج، والورَّاق، والأنباري<sup>٢</sup>. وعبارتهم جميعاً واضحة مقتضبة، تتناسب تماماً مع الجانب التعليمي للمسألة.

### **عده عدم تثنية المصدر وجمعه إلا إذا دخلته (تاء) التأنيث :**

جاء في جمل الزجاجي: (والمصدر موحدٌ أبداً إلا أن تدخل عليه الهاء). والمقصود بالهاء هنا (تاء) التأنيث؛ لأنها تكون هاء في الوقف.

أمّا علّة كونه لا يُثنَّى ولا يجمع؛ فلأنَّ المصدر اسم جنس، وأسماء الأجناس تقع على القليل والكثير بلفظ واحد. وأمّا كونه يُثنَّى ويجمع إذا دخلته التاء فواجب؛ لأمرين:

الأول: دلالاته على الواحد، فصار كرجل وفرس وتمرّة، فالمصدر المحدود يُثنَّى كما تُثنَّى.

الثاني: أنّه صار بدخول التاء شبيهاً بالمفعول به، والمفعول به يُثنَّى ويجمع نحو: ضربت رجلين، فنقول في ضربة: ضربت زيدا ضربتين، ولا يقال في الضرب: ضربت ضربين. فتعدّى الفعل إلى المصدر بعد دخول (تاء) التأنيث عليه، وكأنه تعدّى إلى المفعول به؛ لأنّه لا يقتضيه بلفظه، وكذلك المفعول به ينصبه الفعل ولا يقتضيه بلفظه.

هذا ما علَّلَ به ابن أبي الرِّبيع، وقد رجَّح الأولى بعد أن عرض أكثر من علّة كعادته. وقد أورد الخلاف في ثنية المصدر إذا اختلفت أنواعه، ومال إلى عدم جوازه، وعلَّل ذلك بأنّه كما لا يُثنَّى ولا يُجمع إذا تعددت آحاده فلا يثنى ويجمع إذا تعددت أنواعه؛ لأنَّ اسم الجنس يقع على النوع الواحد وعلى النوعين وعلى أكثر من ذلك، ودعا لالتزام ما سمع منه<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - شرح المفصل ١/٢٧٤

<sup>٢</sup> - انظر على الترتيب: الأصول ١/١٦١، والعلل في النحو ٢١٧، وأسرار العربية ١٣٧

<sup>٣</sup> - البسيط ١/٤٧٣

والحق أنّ القياس الذي أورده بعيد المآخذ إذا ما قورن بقياس المسألة عند ابن هشام في شرح الجمل، إذ يقول: "وإنّما لا يُثبَّت المصدر ولا يُجمع؛ لأنّ معنى المصدر ومعنى الفعل واحد، لأنّك إذا قلت: ضربت زيدا ضرباً فمعنى قولك ضرباً معنى ضربت، فإنّما اثبتّ بالمصدر توكيدا للفعل، فلمّا كان المصدر بمعنى الفعل لا يثبَّت ولا يجمع<sup>١</sup>، فإذا أدخلت في المصدر هاء التانيث، أشبه المصدر حينئذ الأسماء، لأنّ الأفعال لا تدخلها، وإنّما تدخل في الأسماء، فلمّا أدخلتها في المصدر ثبته وجمعه، كما ثببت الأسماء وجمعتها"<sup>٢</sup>، فالقياس عنده بمشابهة المصدر للفعل في المعنى أو الانفكاك عنها، ومشابهته للأسماء من خلال قبول تاء التانيث.

وهذه العلة وإن كانت في جانب منها قامت على القياس إلّا أنني آثرت عرضها في العلة التعليمية؛ وذلك لأنّ القياس المذكور هنا يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بالعلة التعليمية فقط، لوضوحها وبساطتها، ولأنّها الأكثر تداولاً<sup>٣</sup>. وقد رجّحها ابن أبي الربيع بعد أن عرض العلتين. ومن جهة أخرى فإنّ المشابهة المذكورة لم تكن إلّا بسبب دخول التاء؛ لأنها تجعل المصدر محددًا، فيضارع المفعول به. وقد جاء نصُّ يحيى بن حمزة على ذلك واضحًا، إذ قال: "والمصدر موحّد أبداً، لا يثبَّت ولا يجمع، لأنّه يقع على القليل وعلى الكثير من جنسه، كقولك: ضربت زيدا ضرباً، وضربت الزيدين ضرباً، وضربت الزيدين ضرباً، إلّا أن تدخل عليه التاء، فيصير محددًا، فيضارع المفعول به، فيثبَّت ويجمع"<sup>٤</sup>.

### علة امتناع التقديم في معمولي (إن وأخواتها):

لا يجوز تقديم خبر إنّ وأخواتها عليها، ولا تقديم أسمائها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ما لم يكن ظرفاً أو جاراً أو مجروراً.

١ - ذكر هذه العلة الأشموني في شرحه على الألفية ٤٠٥/١

٢ - شرح الجمل لابن هشام ١٢٩-١٣٠

٣ - شرح كتاب الجمل ٧٨، واللمع ٤٥، وشرح التصريح ٤٩٧/١

٤ - المنهاج ٢٧٠/١

وقد فصلَ ابن أبي الرِّبيع تعليلَ كُلِّ حكمٍ مما سبق على النَّحو التَّالي:

لا تتقدم أسماؤها عليها؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّها حروف صدور، والحروف الصدور لا يتقدَّم عليها ما كان في خبرها.

الثاني: "أنَّها غير متصرفة في نفسها، وكلُّ ما يعمل عمل الفعل ولا يتصرف في نفسه

فلا يتصرف في معموله؛ لأنَّ الأفعال إذا كانت غير متصرفة فلا تتصرف في معمولها، وإذا كانت متصرفة في نفسها تصرفت في معمولها"<sup>١</sup>.

وعلَّ لامتناع تقديم أخبارها عليها بالعلتين السابقتين، وأضاف إليهما عِلَّةً ثالثة، وهي

أنَّ أخبارها شبيهة بالفاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل.

وحصرَ امتناع تقديم أخبارها على أسمائها في عِلَّةً واحدة، وهي أنَّها لا تتصرف في

نفسها، فلا تتصرف في معمولاتها.

ولم يتوسَّع النُّحاة في تعليل هذه المسألة على نحو ما نجده عند ابن أبي الرِّبيع، إلَّا

العكبري في تعليل عدم جواز تقديم المرفوع (أي خبرها) على خبرها، فنذكر عدة أوجه، منها

ما ذكره ابن أبي الرِّبيع، ومنها ما تكلف فيه، وأجودها تعذر الإضمار، أي أنَّ هذه الحروف

لا تتصل بها ضمائر الرفع، كالتاء والواو في قمت وقاموا<sup>٢</sup>.

أمَّا بقية النُّحاة فقد اكتفوا بما علل به سيبويه، وهو الصحيح عندي؛ لكفايته فلا داعي

لتكلف غيره، فالعِلَّة عنده أنَّها فروع على الأفعال في العمل، فلا تتصرف تصرف الأفعال<sup>٣</sup>.

وممن اعتمد هذه العِلَّة: المُبرِّد، والورَّاق، والجرجاني، والأنباري، وابن عصفور، والرضي،

---

١ - البسيط ٧٧١/٢

٢ - اللباب ٢٠٩/١

٣ - الكتاب ١٣١/٢

وابن مالك، والسيوطي<sup>١</sup>.

وسأكتفي بعرض ما جاء في المفصل نصاً ليتبين الأمر، فقد جاء فيه: "ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم. ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف، وكونها فروعا على الأفعال في العمل، فأنحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم في الأفعال، نحو: (قائماً كان زيد)، و(كان قائماً زيد)، ولم يجر ذلك في هذه الحروف"<sup>٢</sup>.

فالعلة عند معظم النحاة جاءت بسيطة غير متكلفة تناسب الغرض التعليمي، فاكتفوا بتعليل واحد؛ لأنه يفي بغرضهم منها. ويظهر لي أنه الصواب، والله أعلم.

### **علة جواز تقديم خبر (إن وأخواتها) إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً :**

رأينا كيف علل ابن أبي الربيع لامتناع تقديم اسم (إن) عليها بوجهين، ولامتناع تقديم أخبارها عليها بثلاثة أوجه، ثم علل لامتناع تقديم أخبارها على أسمائها بوجه واحد فقط، وهو أنها لا تتصرف في نفسها، فلا تتصرف في معمولاتها. وحصر التعليل الأخير في علة واحدة هو المبرر - عنده - لجواز تقديم خبر إن على اسمها إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، حيث يقول: "وأما تقديم أخبارها على أسمائها فيمنعه شيء واحد، وهو أنها لا تتصرف في نفسها، فلا تتصرف في معمولاتها، وتقديم أخبارها على أسمائها تصرف في معمولات، فلما كان الموجب لمنع تقديم الخبر على الاسم فيها من جهة واحدة جاز ذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فقالوا: إن في الدار زيداً، وإن عندك عمراً"<sup>٣</sup>.

وهذا التعليل من الغرابة بمكان! ولم أجده عند غيره. فهو يرى أن عدم تعدد العلل

---

١ - انظر على الترتيب: المقتضب ٤/١٠٩، والعلل في النحو ١١٣، والمقتصد ١/٣٩٢، والإنصاف ١/١٧٩، وشرح الحمل لابن

عصفور ١/٤٣٩، والمقرب ١/١٠٧، وشرح الرضي ١/٢٨٥، وشرح الكافية ١/٢١٠، والأشباه والنظائر ١/٢٩٢، والهمع ٢/١٦٠

٢ - شرح المفصل ١/٢٥٦

٣ - البسيط ٢/٧٧٢

يُضْعَفُ مَعْنَى تَقْدِيمِ أَخْبَارِ الْحُرُوفِ النَّاسِخَةِ عَلَى أَسْمَائِهَا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا مَجْرُورًا.  
وَلَا يُقْبَلُ تَعْلِيلُهُ هَذَا؛ لِمَا مَرَّ بِنَا مِنْ أَنَّ عَدَمَ تَصْرُفٍ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا كَانَ عِلَّةً وَحِيدَةً  
مُعْتَمَدَةً عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ لِامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ أَسْمَائِهَا وَأَخْبَارِهَا عَلَيْهَا، وَامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ أَخْبَارِهَا عَلَى  
أَسْمَائِهَا.

وَعِنْدَ تَتَبُّعِ هَذِهِ الْعِلَّةِ عِنْدَ النُّحَاةِ نَجِدُهُمْ يَعْتَمِدُونَ التَّعْلِيلَ بِالتَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ  
وَالْمَجْرُورِ. فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَوَقَّفُ عِنْدَ ذِكْرِ التَّوَسُّعِ فَقَطْ<sup>١</sup>. وَمِنْهُمْ مَنْ يَتِمُّ التَّعْلِيلَ بِذِكْرِ مَوْجِبِ  
التَّوَسُّعِ عَلَى إِطْلَاقِهِ، أَوْ بِتَقْيِيدِهِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ "لَأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْمُولُ الْخَبَرِ"<sup>٢</sup>.

أَمَّا عَلَى الإِطْلَاقِ فَإِنَّ "العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها. والسبب في  
اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أن كلَّ كلام لا بُدَّ فيه من ظرف ملفوظ به  
أو مقدر، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، فلا بُدَّ للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون  
فيهما، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره. والمجرورات تشبه الظروف، ألا  
ترى أن كلَّ ظرف فهو في التقدير مجرور بفي، ولذلك إذا أضمر عاد إلى أصله، فتقول:  
يوم الجمعة صمت فيه. فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع"<sup>٣</sup>.

إِنَّ الْعِلَّةَ عِنْدَ النُّحَاةِ هِيَ الاتِّسَاعُ، سِوَاهُ كَانَ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ وَأَنَّهُ وَعَاءُ  
كُلِّ شَيْءٍ، أَوْ بِتَقْيِيدِ الاتِّسَاعِ - هُنَا - بِأَنَّ الظَّرْفَ أَوْ الْمَجْرُورَ لَيْسَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا  
هُوَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ.

وَلَمْ يَنْطَرِقْ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، بَلْ ذَهَبَ لِأَمْرِ بَعِيدٍ لَا وَجَاهَةَ فِيهِ عِنْدِي.  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١ - المجمع ١٦٠/٢، والمقتصد ٣٩٢/١

٢ - شرح التسهيل ٣٩٣/١، وانظر اللباب ٢١٠/١، وشرح المفصل ٢٥٨/١، وابن فلاح النحوي ٩٠٠/٣

٣ - شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٩/١، وانظر شرح الرضي ٢٨٦/١

## العلّة في الجرّ بحروف الجرّ :

ذكر ابن أبي الرّبيع أنّ الأصل في الأسماء التي تلي حروف الجرّ أنّ تكون منصوبة؛ لأنّ الفعل طالب لها من جهة حدثه لا من جهة بُنيته، وكلّ ما يطلب الفعل من جهة حدثه ولا يطلبه من جهة بنيته فيجب أن يكون منصوبا، لكن لما كان الفعل لا يصل بنفسه، وإنّما يصل بحرفٍ لما ذكرته من الدّلالة على الصّفة، صار الحرف طالبا بالخفض لمكان الإضافة، فصار هذا الاسم قد تعاوره عاملان، وهما الحرف والفعل، فأظهروا عمل الحرف، وأزالوا عمل الفعل، وعلّقوه عن معموله، لأنّ التعلّيق قد وجد في الأفعال، ولم يوجد التعلّيق في الحروف<sup>١</sup>.

وتعليل عمل حروف الجرّ من العِلل التي تفاوتت بين النّحاة، حيث نجد فيه آراء عدة يحسّن بنا أن نستعرضها هنا. وقد جاءت على النحو التالي:

أولاً: العِلّة عند الوراق "أنّ حروف الجرّ تكون مُوصِلة للأفعال إلى ما بعدها، فتدخل مرّة على الفاعل ومرّة على المفعول به، كقولك في الفاعل: ما جاءني من أحد، والأصل: ما جاءني أحد، وتدخل على المفعول كقولك: ما رأيت من أحد، ومعناه ما رأيت أحدا، فلمّا كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول جعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطا، وهو الكسر لأنّه وسط اللسان، والضّم من الشّفة والفتح من أقصى الحلق، فلهذا خُصّ بالجرّ<sup>٢</sup>."

ثانيا: ما جاء في أسرار العربيّة: "وإنّما وجب أن تعمل الجرّ؛ لأنّ إعراب الأسماء رفع، ونصب، وجرّ، فلمّا سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع - أيضا - في

---

<sup>١</sup> - ذكر قبل هذا الكلام أنّها تسمى حروف الصفات ؛ لأنها تدل فيما بعدها على صفة، كقولنا: جلست في الدار، ففي الدار وعاء الجلوس، ولو قلت جلست الدار، لاحتمل أنّك تريد جلست في الدار، أو جلست على الدار، أو جلست إلى الدار. فتفهمك هذه الحروف معاني، وتوجب في الدار صفات. فلو لم تأت بهذه الحروف لم يتبيّن لمخاطبك ما تريد.

<sup>٢</sup> - البسيط ٢/٨٣٨-٨٣٩

<sup>٣</sup> - العلل في النحو ٨٥

الفاعل، وإلى النصب في المفعول، لم يبق إلا الجرّ؛ فهذا وجب أن تعمل الجرّ؛ وأجود من هذا أن تقول: إنّما عملت الجرّ؛ لأنّها تقع وسطا بين الاسم والفعل، والجرّ وقع وسطا بين الرفع والنصب، فأعطي الأوسط الأوسط<sup>١</sup>.

فأبو البركات الأنباري ذكر علتين، ورجح الثانية، وكذلك فعل العكبري<sup>٢</sup>.

ثالثا: ما علّل به ابن يعيش إذ قال: "وجعلت تلك الحروف جازّة، ولم تُفَضِّ إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها؛ لأنّهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره؛ ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف. وجعلت هذه الحروف جازّة؛ ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي. ولمّا امتنع النصب لما ذكرناه، لم يبق إلا الجرّ؛ لأنّ الرفع قد استبدّ به الفاعل، واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجرّ"<sup>٣</sup>. وبهذا علّل السيوطي أيضا<sup>٤</sup>.

فنحن نلاحظ تعدد أوجه تعليل هذه المسألة، إلا أنّ كلّ ما علّل به ممّا يقبله العقل، وتطمئن النفس إليه، فليس بينها تضاد، بل إنّها متوافقة يدعم كلّ منها الآخر ولا يعارضه، وبمجموعها تقوى الحجّة.

على أنّ رأي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عندي أقرب للصواب. فالجرّ بالحروف - كما يرى - ممّا جاء على أصله، فلا يُسأل عن علّته؛ وذلك لأنّ حروف الجرّ "مختصّة بالدخول على الأسماء، ومن حق المختصّ أن يعمل فيما اختصّ به العمل الخاص بهذا النوع، والجرّ هو الخاص بالأسماء"<sup>٥</sup>.

وأخيرا فقد كانت هذه بعض الأمثلة للعلل التعليمية الواردة عند ابن أبي الربيع. ولا يخفى ما فيها من فائدة عظيمة في مسألة تقرير الأحكام النحوية، وتجليتها أمام المتعلمين، ومحاولة إقناعهم بها. وهي وإن كانت تابعة للأحكام النحوية إلا أنّها تقودنا لفهم أعمق للغتنا العظيمة.

١ - أسرار العربية ١٨٩

٢ - اللباب ١/٣٥٢

٣ - شرح المفصل ٤/٤٥٦

٤ - اللمع ٤/١٥٣ - ١٥٤

٥ - أوضح المسالك ٣/٥



## المبحث الثاني :

### العلّة القياسية :

مرّ بنا أنّ العِلَّةَ التعليمية محلُّ إجماع عند النحويين كلهم تقريبا، وذلك لما يرجى في تناولها من فائدة في ترسيخ الحكم النحوي، وتقريبه للأفهام، وتثبيته في الأذهان.

أمّا العلل القياسية، أو ما يُعرف بالعلل الثواني كما يُطلق عليها فإنّها موضع خلاف بين النحويين، إلا أنّ الغلبة كانت للمؤيدين لها، يتضح ذلك بجلاء من خلال اعتماد أكثر النحاة عليها، وركونهم إليها في تقرير الأحكام النحوية.

وإذا كان مبعث العِلَّةِ الأولى تعليميا فإنّ القياسية "انبعثت من رغبة النحاة في طرد الأحكام"<sup>١</sup>، حيث إنّها "لا تصف الأمر الواقع، ولا تكفي بإدراك الوظائف النحوية، وإنّما تحاول الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق لحظ ما بينها من صلوات"<sup>٢</sup>.

وقد ذكر ابن مضاء "أنّ العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أنّ العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع"<sup>٣</sup>.

والذي أراه أنّ الجانب التعليمي في العلل القياسية ظاهر جليّ، ولا يمكن انكاره، "وذلك إذا نظرنا إلى العلل باعتبارها مجموعة من الضوابط يستتبطها النحوي أو يفترضها قصدًا تَقَهُم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية وتتسق عناصرها، كل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا، والمهم أنّه أمر محتمل لا يمكن رفضه إلا إذا عُوِّض بما هو أليق منه. معنى هذا أنّ التعليل يمكن أن يعتبر جهازا تفسيريا يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة وكشف الغطاء عن منطقته الداخلي، وإذا كان من حق الناظر في النحو لتعلم اللغة أن يرفضه أو

١ - أصول التفكير النحوي ١٧١

٢ - أصول التفكير النحوي ١٧١

٣ - الرد على النحاة ١٣١

يستخف به فإنَّ المتفقه في اللغة، بل الباحث فيها من وجهة نظر لسانية حديثة لا يرفض السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة بحثاً عن الخصائص العامة للغة المدروسة، بل اللغات عامة<sup>١</sup>.

فتسمية العلل بالقياسية لا يعني أنَّها بمعزل عن التعليم، وأرى الصواب تسميتها بالعلل التعليمية القياسية<sup>٢</sup>. وسيتبين هذا - إن شاء الله - في العلل القياسية التالية التي وردت عند ابن أبي الربيع:

### علة إعراب الفعل المضارع :

أجمع البصريون، والكوفيون على أنَّ الفعل المضارع معرب، واختلفوا في علة إعرابه<sup>٣</sup>، وابن أبي الربيع يرى أنه "إنَّما أعرب لشبهه بالاسم النكرة"<sup>٤</sup>، وبهذا علَّل البصريون جميعاً<sup>٥</sup>. أمَّا الكوفيون فيُعرب الفعل المضارع عندهم أصالة، وليس مشابهة للاسم. فهم يرون أنَّ المعاني المختلفة تتوارد عليه، وذلك حسب الحروف الداخلة عليه مثل: (لا) ما بين النهي والنفي، فالجزم دليل النهي، والرفع دليل النفي. و(اللام) إمَّا للأمر أو للتعليل، وهكذا يتغير المعنى بتغير الإعراب<sup>٦</sup>.

وقد تطرق ابن أبي الربيع لأوجه المشابهة، فذكر ثلاثة أوجه:

الأول: التخصيص بعد العموم، وذلك مثل: (رجل)، فهو يقع على أيِّ واحد من جنسه، وكذلك الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه السَّين أو سوف تخلص للاستقبال.

<sup>١</sup> - نظرات في التراث اللغوي العربي ١١٨

<sup>٢</sup> - ذكر الدكتور حسن عبد الغني الأسدي أن الأولى تسميتها العلل القياسية التعليمية، وذلك في بحثه (التعليل في الدرس النحوي) ص ٢٨-٢٩، وقد أشرت إلى ذلك في مطلع مبحث العلل التعليمية.

<sup>٣</sup> - الإنصاف ٥٤٩/٢

<sup>٤</sup> - البسيط ٢٢٧/١

<sup>٥</sup> - المسائل المشككة ١٩، وشرح الرضي ١٢/٥، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، وشرح المفصل ٢١٠/٤، والمقتصد ٩٤/١

<sup>٦</sup> - الإيضاح ٨١، وشرح الرضي ١٢/٥

الثاني: دخول اللام في خبر إنَّ على الفعل المضارع، كما تدخل على الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>١</sup>، فهو في المعنى بمنزلة: إنَّ ربك لحاكم.

الثالث: وقوع المضارع موقع الاسم، فنقول: إنَّ زيدا يقوم، كما نقول: إنَّ زيدا قائم. ثم ذكر أنَّه لا يَصِحُّ من هذه الوجوه إلا الأوَّل.

وقد ردَّ الثاني بأنَّ دخول اللام لم يَصِحَّ إلاَّ بعد الشَّبه، لأنَّها للابتداء، وهي مختصَّة بالأسماء كالإعراب، فالذي أوجب دخول الإعراب هو الذي أوجب دخول اللام، وهو الشَّبه بالاسم.

وردَّ الثالث بأنَّه الذي أوجب الرفع في الفعل، فهو نظير النواصب والجوارم، ولا يَصِحُّ أن يكون مما يوجب الإعراب.

ومنشأ عِلَّةُ إعراب المضارع كتاب سيويه<sup>٢</sup>. إلاَّ أنَّ المتأخرين تناولوها بمزيد من التفصيل والإيضاح، فمنهم من حصر الشَّبه في وجهين فقط، كما فعل أبو علي الفارسي، والرضي وأبو حيان<sup>٣</sup>، فقد اقتصرنا على الوجهين الأولين عند ابن أبي الرِّبيع. ومنهم من وافق قول ابن أبي الرِّبيع قوله تماماً، كالجرجاني وابن يعيش<sup>٤</sup>. ومنهم من حصرها في ثلاثة أوجه، لكنهم أهملوا وجها مما ذكره ابن أبي الرِّبيع، وجاء عنهم وجه آخر، كالمبرد والعكبري. فقد ذكرا أنَّه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ولم يذكرنا وقوعه موقع الاسم<sup>٥</sup>.

ومنهم من جعلها خمسة أوجه، كأبي البركات الأنباري في أسرار العربية، حيث وردَّ عنده ما وردَّ عند ابن أبي الرِّبيع، وذكر وجهين آخرين، الأوَّل: أنَّ المضارع واسم الفاعل يجريان معا على حركات وسكنات متوافقة، وقد سبق إليه كما أسلفت. والثاني: أنَّ الفعل المضارع يشترط فيه الحال والاستقبال، فأشبهه الأسماء المشتركة، كالعين يراد بها الباصرة

<sup>١</sup> - سورة النحل الآية ١٢٤

<sup>٢</sup> - الكتاب ١/١٤ - ١٥

<sup>٣</sup> - انظر على الترتيب: المسائل المشكلة ١٩، وشرح الرضي ١٢/٥، والارتشاف ٢/٨٣٤

<sup>٤</sup> - انظر المقتصد ١/٩٢-٩٣، وشرح المفصل ٤/٢١٠-٢١١

<sup>٥</sup> - انظر المقتضب ٢/٢، الباب ٢٠/٢

وعين الماء، وغيرهما من المعاني<sup>١</sup>.

ولابن مالك رأي آخر، فوجه الشبه - عنده - أنه يعرض للفعل المضارع بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يميز بينهما إلا الإعراب، كما في مسألة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بل إنّه رأى أنّ الجمع بينهما بما ذكره "أولى من الجمع بينهما بالإبهام، والتخصيص، ولام الابتداء، ومجازاة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون؛ لأنّ المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله؛ ولأنّ في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزّوة للمضارع، ولعلها أكمل، فمن ذلك أنّ الماضي إذا ورد مجردا من قد كان مبهما من بُعد الماضي وقربه، وإذا اقترن بقد فقد تخلّص للقرب، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس"<sup>٢</sup>.

وما ذكره هو رأي الكوفيين نفسه في إعراب الفعل المضارع، فهم يرون أنّه أعرب بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنّه قد تتوارد عليه - أيضا - المعاني المختلفة. فقد جعله ابن مالك وجه المشابهة الأولى، وذكر أنّ الاسم والفعل المضارع يشتركان في توارد المعاني المختلفة عليهما بعد التركيب، وعلل لعدم جعل ذلك سببا لإعراب الفعل المضارع بالأصالة لا بالشبه، فذكر أنّ "الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأنّ معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجبا؛ لأنّ الواجب لا محيص عنه، والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، نحو: لا تُعَنَ بالجفاء وتمدح عمرا، فإنّه يحتمل أن يكون نهياً عن الفعلين مطلقا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث، ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع، نحو أن تقول: لا تُعَنَ بالجفاء ومدح عمرو، ولا

<sup>١</sup> - أسرار العربية ٤٩، وينظر الإنصاف ٥٤٩/٢، وقد اقتصر فيه على ثلاثة وجوه كالتالي وردت عند المبرد.

<sup>٢</sup> - شرح التسهيل ٤٠/١

تُعنَ بالجفاء مادحا عمراً، ولا تُعنَ بالجفاء ولك مدح عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف؛ فلذا جعل الاسم أصلاً، والفعل المضارع فرعاً<sup>١</sup>.

وهذا الفرق الذي ذكره ابن مالك دقيق لا يتأتى إلا بطول تأمل، بينما الأوجه الأخرى المذكورة ظاهرة الشبه. وإن ضَعُف منها وجه قوي بالآخر.

وهذه المسألة خلافية، والخلاف فيها مستمر إلى عصرنا هذا، فعلى سبيل المثال يرى الدكتور مهدي المخزومي أن اختلاف أواخر الأفعال المضارعة لا يعني إعرابه، لأن هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير إلى معان غير إعرابية تعاقبت عليه من أجل تمييز زمن الفعل وتخصيصه، فبناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل، وإن أُريد له الدلالة على الماضي اتصل في النفي بلم ولما، وإذا أُريد له أن يخلص للمستقبل سبقته إن ولن وإن "فتغيّر آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب طروء معان إعرابية، ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة، أو عوامل جازمة، ليصحَّ أن يقال: إنّه معرب، كما دأب النحاة عليه، وكما خدعتهم فكرة العمل، فتوهموا أن حركات آخره آثارٌ لعوامل لفظية أو معنوية"<sup>٢</sup>.

وضرب مثلاً لذلك بالحركات التي تتعاقب على آخر الفعل الماضي، ولم يقل أحد بأنها علامات إعراب في نحو: كتب وكتبوا وكتبتُ، وكذلك تعاقبها في (حيث).

ونحن نراه - هنا - معللاً وهو من وصف علل النحويين بالتفاهة. والحق أنه لا يخفى على ذي لب ما في طرح الدكتور من الوهن والغرابة. فأما تناوله لما في هذه الحروف التي تسبق المضارع من معان نحو النفي والاستقبال فلم ينكره أحد، وقد بيّنه النحاة، وهو لا يتعارض أبداً مع إعراب المضارع، ولا ندري كيف يفسر اطراد نصب المضارع بعد حروف النصب، وجزمه بعد حروف الجزم.

<sup>١</sup> - شرح التسهيل ١/٣٩

<sup>٢</sup> - في النحو العربي نقد وتوجيه ١٣٤

ثم إنَّه تناول وجهها من أوجُه المشابهة، وعليه ادَّعى أنَّ الفعل الماضي يقع موضع الأسماء كالمضارع تماماً فيخبر به، نحو: زيد قال كذا، أو يُنعت به، نحو: زارنا رجل فعل كذا. فإذا لم يكن هذا الشَّبه يؤدي ببناء (فَعَلَ) إلى الإعراب، فلا يمكن الاستناد إليه في إعراب (يفعل) دون غيره من أبينة الأفعال.

ويظهر لي أنَّ الانتقائية فيما ذكره للانتصار لرأيه. فقد رأينا أنَّ ابن أبي الربيع ردَّ هذا الوجه ولم يقره، ودون شك فإنَّه قد اطَّل على أقوال النحاة في هذا الوجه الذي احتجَّ به. فأين هو من هذا كله؟! بل أين هو من بقية أوجُه الشَّبه؟!!

### **علة حذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم :**

جاء في البسيط: "وأما ما رُفِع بالضمة مُقدَّرةً فكلُّ ما آخِرُه ياء أو واو، فتعلَّم أنَّه مرفوع بسكون الواو والياء، فتتزلَّت بذلك الواو والياء منزلة الضمة، فكما زالت للجازم زالت الواو والياء له، وجرت الألف مجراها"<sup>١</sup>. ثمَّ نسب هذا التعليل إلى سيبويه، وذكر أنَّه أولى في التعليل، ولم يذكر سواه.

وما جاء بعد سيبويه من تعليل عند النحاة الآخرين لا يتجاوز إعادة الصياغة للمعنى نفسه، وفي أحسن الأحوال تتميم للعلة كما سنرى. جاء في الكتاب: "اعلم أنَّ الآخر إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك: لم يرم، ولم يغز، ولم يخش. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو، ويخشى"<sup>٢</sup>.

وذكر السيوطي أنَّ "مِنْ حَمَلِ الأَصْلِ عَلَى الفِرْعِ حُذِفُ الحُرُوفِ للجزم، وهي أصول، حملا على حذف الحركات له، وهي زوائد"<sup>٣</sup>.

ومن اختلاف العبارة ما نجده عند ابن السَّرَّاج، إذ يقول: "وإنَّما حذفت الياء والواو في

<sup>١</sup> - البسيط ٢١٥/١

<sup>٢</sup> - الكتاب ٢٣/١

<sup>٣</sup> - الاقتراح ١٢٩

الجزم إذا لم تصادف الجازم حركةً يحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأنَّ الحركة منها وليكون للجزم دليل<sup>١</sup>. وجاء في المقتصد أيضا: "أنَّ الجزم صادفهما ساكنين فلم يكن بدَّ من حذفهما، إذ لو ثبتا لكان الرفع والجزم واحداً في اللفظ"<sup>٢</sup>.

وممن تمَّ العِلَّةُ ابن الورَّاق، وذلك بتعليل جواز حذف حرف من الكلمة، فقال: "وجاز حذف الحرف لضعفه، إذ كان ساكنا، فجرى مجرى الحركة في جواز الحذف عليه"<sup>٣</sup>. وتابعه ابن الأنباري فيما أضاف، فقال: "وسهَّل حذفها، وإنَّ كانت أصلية؛ لسكونها؛ لأنَّها بالسكون تَضْعُفُ، فتصير في حكم الحركة، فكما أنَّ الحركة تحذف، فكذلك هذه الحروف"<sup>٤</sup>.

"والقول بأنَّ علامة الجزم فيها حذف حرف العِلَّةِ إنَّما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأنَّ هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في الألف في حالة النصب، وعُلَّ ذلك بأنَّ الإعراب في الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره فيه، بخلاف الاسم، ... وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، فعلى مذهب سيبويه لمَّا دخل الجازم حذف الحركة المقدرَّة واكتفى بها، ثم لمَّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العِلَّةِ، فحرف العِلَّةِ حُذِفَ للفرق عند الجازم لا به، وعلى قول ابن السراج: الجازم حذف نفس حرف العِلَّةِ"<sup>٥</sup>.

واختار مذهب سيبويه ( أي أنَّها لم تحذف للجزم) أبو حيان، ودلَّ عليه بشيئين:  
"أحدهما: أنَّ الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة للرفع، وإنَّما علامة الرفع ضمة مقدرَّة فيها.

١ - الأصول ١٦٤/٢

٢ - المقتصد ١٤٧/١، وانظر المجمع ١٧٨/١، وشرح الرضي ٢٢/٥، والإيضاح ١٠٣

٣ - العلل في النحو ٤١

٤ - أسرار العربية ٢٣١

٥ - شرح التصريح ٨٦/١-٨٧، وانظر الأشباه والنظائر ١٧٤/٢

الآخر: أنّ الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو: يغزوه، ويرمي من الحروف الأصلية<sup>١</sup>.

وقد ذكر الدكتور محمد الروابدة<sup>٢</sup> أنّ العلماء نصّوا على أنّ بعض العرب تجيز إثبات أصوات المد في حالة الجزم، فيعامل المعتل الآخر معاملة الصحيح، فتكتفي في حالة الجزم بحذف الحركة المقدرّة فقط. وأوردوا عدداً من الشواهد الشعرية على ذلك، ومنها<sup>٣</sup>:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ<sup>٤</sup>

وقول الآخر<sup>٥</sup>:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ      وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ

أما في العصر الحديث فقد أُعتمد على الدراسات الصوتية الحديثة في معالجة هذه القضية. وقد أطالوا الحديث فيها، إلا أنّ اعتبار آخر الفعل منتهياً بحركة قصيرة في حالة الجزم مسألة يتفق عليها القدماء والمحدثون، والخلاف بينهم في كون هذه الحركة دالة على الحرف المحذوف كما يقول القدماء، أو أنّها جزء من حركة طويلة حذف جزؤها الآخر للجزم كما يقول علماء اللغة المحدثون، فهم يرون أنّ آخر الفعل المضارع المعتل الآخر هو حركة طويلة، ووزن الأفعال مثل: يقضي، ويدعو، ويخشى، هو: يفعي، ويفعو، ويفعي. وإذا دخل عليها الجازم تُختصر الحركة الطويلة (ي، و، ي) إلى حركة قصيرة من جنسها توضع

١ - التذليل والتكميل ٢٠٢/١، وانظر النكت الحسان ٣٩

٢ - إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم ص ٤٧

٣ - البيت لقيس بن زهير في خزنة الأدب ٣٥٩/٨، والخصائص ٢٦٦، وسر صناعة الإعراب ٧٨، وأسرار العربية ٩٤، والإنصاف ٣٠/١، وشرح التصريح ٨٧/١، ولسان العرب ١٤/١٤ (أتى)، ٣٢٤/١٤ (رضى)، والهمع ١٧٩/١

٤ - تنمي: تكثر وتشيع. اللبون: جماعة الإبل ذات اللبن.

٥ - البيت لرؤبة في ديوانه ١٧٩، وفي خزنة الأدب ٣٥٩/٨، والخصائص ٢٤٨، وسر صناعة الإعراب ٧٨، وشرح التصريح ٨٧/١، والهمع ١٧٩/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٦/١، ولسان العرب ٣٢٤/١٤ (رضى)



على الحرف الذي قبلها<sup>١</sup>.

وهذا ممّا قصده الدكتور رمضان عبد التواب عندما تحدث عن النظرة الخاطئة التي تعتمد على الخط لا على النطق في أحكام اللغويين العرب في كثير من قواعدهم<sup>٢</sup>.

وهو ما أشار إليه أيضا الدكتور عبد الصبور شاهين حين ذكر أنّ عين الفعل في المضارع المعتل الآخر لا تتحمل أيّ حركة قبل أصوات العلة في أواخرها، بل إنّ أصوات العلة هي حركات عين الفعل، وكلّ ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة، كما تحذف القصيرة في آخر الفعل الصحيح<sup>٣</sup>.

والأرجح عندي ما ذهب إليه سيبويه، وهو أنّ الجازم حذف الحركة المقدرّة، ولمّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة. ويرجّح هذا المذهب ما استدللّ به أبو حيان من أنّ حروف العلة هذه ليست علامة للرفع، والجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع. وأنّ هذه الحروف أصل في الكلمة، والإعراب زائد على ماهية الكلمة.

### **علة كون الياء من (تفعلين) ضميراً وليست حرفاً :**

الياء في صيغة (تفعلين) اسم عند سيبويه والجمهور<sup>٤</sup>. وحرف عند الأخفش والمازني<sup>٥</sup>. بمعنى أنّها علامة تأنيث كالتاء في قامت، وليست ضميراً. والفاعل مُستكّن في الفعل. وقد تبنّى هذا الرأى الثاني مجموعة من المحدثين<sup>٦</sup>.

وحجة سيبويه التي ارتضاها ابن أبي الزبيع، وأيدها بمزيد من الأدلة، هي: "أنّ الياء لم تُنبئت علامةً للتأنيث في شيء من كلام العرب، إنّما اشتهر أنّ يكون التأنيث بالتاء والألف،

١ - إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم

٢ - فصول في فقه العربية ٤٠٨

٣ - المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨

٤ - البسيط ٢٠٦/١، وانظر الإيضاح ٧٤، والارتشاف ٩١٤/٢. وفي شرح المفصل ٢١٢/٤ ذكر ابن يعيش أنّ كثيراً من النحويين على أنّها حرف علامة تأنيث، ونسب إلى الأخفش وحده في رصف المباني ٥٠٦

٥ - البسيط ٢٠٦/١، وانظر شرح الرضي ١٥٣/٣، والارتشاف ٩١٤/٢. وأضاف أبو حيان المبرّد إلى الأخفش والمازني.

٦ - منهم: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الرحمن أيوب. انظر تحقيقات نحوية ٢٧، ونحو التيسير ١٠٥

وأما الياء فلم يستقرّ ذلك فيها<sup>١</sup>.

ثم يمضي في تقوية حجة سيبويه والتدليل عليها، فيدفع توهم أن يكون الياء للتأنيث والألف للتذكير في الإشارة بـ(ذي وذا) بأن حرف الإشارة ليس الذال خاصة، ثم لحقت الياء للتأنيث، وإنما الإشارة بالحرفين معاً، وذلك بمنزلة حملٍ و رِخْلٍ، مما فُصِّلَ فيه بين المذكر والمؤنث باختلاف الاسمين.

ومن جهة أخرى، لو كانت (الياء) علامة التأنيث بمنزلة التاء من (قامت) لوجب ألا تسقط مع ضمير التثنية، فنقول: هند قامت، والهندان قامتا، فعلمة التأنيث تبقى مع ضمير التثنية، بينما لا نقول: أنتما يا هندان تضربان، بل أنتما يا هندان تضربان.

وبهذا الأخير ردّ ابن مالك على الأخفش في شرح التسهيل، حيث قال: "لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افعليا كما يقال: فعلتا. لكنهم امتنعوا عن ذلك، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز"<sup>٢</sup>. وقد سبقه إليه أبو علي الفارسي<sup>٣</sup>.

وبعد أن فرغ ابن أبي الربيع من تقوية حجة سيبويه عرض حجة الأخفش، وهي: أن الضمير في الظهور والكمون لا يختلف بحال التأنيث والتذكير، فمتى ظهر في أحدهما ظهر في الآخر، ومتى استتر في أحدهما استتر في الآخر، فنقول: (زيد قام، وهند قامت) فيستتر، كذلك (الزيدان قاما)، و(الهندان قامتا)، و(زيد يقوم) و(هند تقوم)، فيجب أن يقال في مثل قولك: (أنت يا هند تضربين): أن الفاعل مضمر، والياء دالة على تأنيث ذلك المضمر.

وردّ هذه الحجة: بأن المضمر لا يختلف في الكمون والظهور إذا أمكن لحوق علامة التأنيث نحو: زيد قام، وهند قامت، وإذا تعذر ذلك لا بدّ من الظهور والمخالفة للمذكر، فإذا قلت: أنت يا زيد تضرب بالتاء للخطاب، وإذا قلت: أنت يا هند تضربين وجب ظهور الضمير، إذ لو لم يظهر لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق، لأنّ الفعل المسند للمذكر لا

١ - البسيط ٢٠٦/١

٢ - شرح التسهيل ١٢١/١-١٢٢

٣ - المسائل المشكّلة ٢٣٥

يلحقه علامة التأنيث من آخره، وإنما يكون ذلك في الماضي.

والحقُّ أنَّ عرض السيوطي لشُبُهَة الأَخْفَش ورَدَه عليها، كان أفضل من تناول ابن أبي الربيع لها، سواء في وضوح عرض الشُبُهَة، أو دِقَّة وتركيز دحضها، حيث قال: "وشُبُهَة الأَخْفَش أنَّ فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يُفَرِّق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولمَّا كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق، فجعلت الياء علامة للمؤنث"<sup>١</sup>. وقد رَدَّ هذه الشُبُهَة بأنَّها لو كانت حرفاً لثبتت الياء في التنثية كتاء التأنيث، وبأنَّ علامة التأنيث لم تلتحق آخر المضارع في موضع.

ويبدو أنَّ فهمَ ابن أبي الربيع لحجَّة الأَخْفَش لم يكن دقيقاً، بل إنَّ ما انفصل به عن حجَّة الأَخْفَش هو ما ادَّعاه الأَخْفَش نفسه، كما ورد عند السيوطي في الهمع.

في حين نجد المالقي أضاف عِللاً أخرى في رصف المباني عند ترجيحه مذهب سيبويه والجمهور، أبرزها أنَّها "لو كانت حرفاً علامة لم تثبت معها تاء المضارعة؛ لاجتماع علامتي تأنيث، كما لم تثبت مع تاء التأنيث، فلا يقال: فاطمات"<sup>٢</sup>.

ويتضح لي بجلاء أنَّ أدلَّة من قال باسمية الياء في (تفعلين) هي الأقوى، ولا مجال لردِّها. والله أعلم.

### علة منع الاسم من الصرف :

"ذهب النحاة إلى أنَّ سبب منع الاسم من الصِّرف هو مشابهة الاسم للفعل، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو قدوم وقادم، وإنما تكون المشابهة في أوجُه مخصوصة، تتبَّعها النحاة، متى وجد قسم منها في الاسم حرم التنوين"<sup>٣</sup>.

وهذه العِلَّة مصدرها سيبويه، وكلُّ من تناولها بعده تابع له، فقد جاء في الكتاب أنَّ "جميع ما يُتْرَكُ صرْفُه مضارعٌ به الفعل، لأنَّه إنَّما فُعِلَ ذلك به لأنَّه ليس له تمكُّن غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكُّن الاسم"<sup>٤</sup>.

إنَّ عِلَّة منع الاسم من الصِّرف هي شبهه بالفعل، والفعل لا ينون ولا يُجرّ، وكان

١ - الهمع ١/١٩٥

٢ - رصف المباني ٥٠٦-٥٠٧

٣ - معاني النحو ٣/٢٤٥

٤ - الكتاب ١/٢٣

القياس أن يُخَفِّضَ هذا النَّوعَ بالكسرة، وإثْمًا خُفِّضَ بالفتحة، لأنَّ هذه الأسماء أشبهت الأفعال من جهتين من جهات تسع ... فإذا وُجِدَ في الاسم اثنتان من هذه غلب عليه حكم الفعل، والفعل لا يَنْوِّن ولا يدخله الخفض<sup>١</sup>. هذا ما علَّلَ به ابن أبي الربيع، فلم يزد على ما جاء به سيبويه، وكذلك بقية النحاة<sup>٢</sup>.

إلا أنَّ بعض المحدثين لم يرتضوا ذلك، كما فعل إبراهيم مصطفى في انتقاده العلماء الأوائل عندما تناولوا باب الممنوع من الصرف على هذا النحو من التعليل، فرأى أنَّ تعليلهم مَنَعَ الصَّرْفَ بمشابهة الفعل، لو صحَّ لكان أولى الأسماء بالمنع من الصَّرْفِ الأسماء المشتقَّة من اسم فاعل واسم مفعول، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه<sup>٣</sup>. ثم إنَّه أخذ في عرض مواضع تشهد بقصور علَّهم، وعدم إحاطتها على حد وصفه، ودعا إلى الانصراف عمَّا قرَّره النُّحاة في نهاية المطاف.

وقد تعقَّبَه الدكتور فاضل السامرائي في كل ما جاء به من تزّهات، وردَّها بالأدلَّة الدامغة، وأثبت ضعف حجَّته فيها كلَّها<sup>٤</sup>.

وقد سار الدكتور مهدي المخزومي على نهج أستاذه إبراهيم مصطفى، فذكر أنَّ مسألة الشبّه بالفعل مسألة تقوم على الافتعال، وتشير إلى ما ارتكبه النُّحاة من تمحُّل. وقد تبنَّى رأيه في هذه المسألة، فقد علَّلَ جرَّ الأسماء الممنوعة من الصَّرْفِ بالفتحة بدل الكسرة بقوله: "إنَّ هذا الاسم لما حُرِمَ التتوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف ياءه، وحذفها كثير جدا في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجسَّؤا إلى الفتح مادامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأيِّ وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بدئت الكلمة ب(أل)، أو أتبعَت بالإضافة، أو أعيد تتوينها لسبب ما، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة بالإضافة إلى ياء المتكلم"<sup>٥</sup>.

ولكن "كيف تأتَّى للعربي أن يتوقع هذا الاشتباه فيجتنبه ابتداءً؟! وأين الاشتباه في ياء

١ - البسيط ٢١١/١-٢١٢

٢ - انظر الأصول ٧٩/٢، والعلل في النحو ٢٩٥، وشرح المقدمة النحوية ١٠٦، والمقتصد ٢٥٨/٢، واللباب ٥٠٠/١، وشرح

المفصل ١٦٦/١، وشرح الرضي ٨٩/١، وأوضح المسالك ١٠٦/٤، وشرح الأشموني ٩٣/١

٣ - إحياء النحو ١٦٧

٤ - معاني النحو ٢٥٦/٣ وما بعدها .

٥ - في النحو العربي ٨٩، وانظر إحياء النحو ١١٢

المتكلم في نحو: (مساكن) في جملة: نعيش في مساكن حديثة؟!<sup>١</sup>

والذي أراه - والله أعلم - أنّ ما قام به النُّحاة الأوائل نتاج جهد كبير منقطع النظير، قام على التأمل والاستقراء، وما وصلوا إليه - بتوفيق الله مع صدق النية - هو الصَّواب، ومَن ادّعى غير ذلك؛ فلأنّه "لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أنّ ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال"<sup>٢</sup>. ثم إنّه "لو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عن هذا الهوس وذا اللغو"<sup>٣</sup>.

### العلة في أن (رُبَّ) حرف وليست اسما :

ذهب البصريون إلى أنّ (رُبَّ) حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها اسمٌ. واستدلّ ابن أبي الربيع على حرفيتها بأنّ رُبَّ كلمة تدلُّ على معنى في غيرها، فيستقرّ أنّها حرف، ولا يُزال عن ذلك إلا بدليل يدلُّ على الاسمية. ثم قارن بينها وبين (كم)، وذكر أنّ الأصل في (كم) أنّ تكون حرفاً، لأنّها دالّة على معنى في غيرها، إلّا أنّ العرب حكمت لها بأحكام الأسماء، فأدخلت عليها حرف الجر، فقالوا: بكم رجل مررت؟ ووجد الكلام يستقل بها مع الاسم فقالوا: كم رجل قائل هذا! وكم عاقل في الدنيا! بينما لم تستعمل (رُبَّ) هكذا، فلم تقل العرب: رُبَّ رجل قائل هذا، فبقيت على القياس، وخرجت (كم) عن قياسها.

فقد استدلّ بوجه واحد وهو دلالة (رُبَّ) على معنى في غيرها، مع ملاحظة عدم خروجها عن استعمالها كما خرجت (كم).

وفكرة التعليل الرئيسة لحَرْفِيَّة (رُبَّ) عند البصريين، أو اسميتها عند الكوفيين قامت على قياسها بـ(كم) وبحروف الجرّ الأخرى. وسنعرض لأهم أوجه الاستدلال عند البصريين

١ - نظرية التعليل النحوي ٢٢٠

٢ - الخصائص ١٦٥

٣ - الخصائص ١٦٦

٤ - البسيط ٨٦٠/٢، وانظر الأزهية ٢٥٩، ومسائل خلافية في النحو ١١٠، ومغني اللبيب ١١٨/١، وحاشية الصبان ٣١٧/٢،

ومعاني النحو ٣٢/٣

على أن (رُبَّ) حرف، ثم نُعَرِّج على استدلالات الكوفيين على اسميتها.

أمَّا البصريون فاستدلوا على أنها حرف بعدة أوجه أهمها:

أولاً: أن معناها في غيرها<sup>١</sup>. وليست كم كذلك، لأنها قد دلّت على معنى في نفسها، وهو العدد.

ثانياً: أن (كم) يدخل عليها حرف الجرّ، ولا يَصِحّ ذلك في (رُبَّ)<sup>٢</sup>.

ثالثاً: أن (رُبَّ) توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجرّ، فنقول: (رُبَّ رجل عالم أدركت)، ف(رُبَّ) أوصلت معنى الإدراك إلى (الرجل)، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك: (مررت بزيد)<sup>٣</sup>.

وقد ذكر الرضي أن هذا الوجه ممّا أشكل على البصريين، وجعلهم يدّعون حَرْفِيَّةَ (رُبَّ) فذهبوا في نحو: رُبَّ رجل كريم أكرمت، إلى أن الفعل (أكرمت) يتعدى بنفسه، وضَعُفَ عن العمل؛ لأنّ الفعل المتأخر عن المفعول يضعف عن العمل، فيعمد بحرف الجرّ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّجْيَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>٤</sup>، ولا سيّما إذا وجب تأخر الفعل كما في رُبَّ. وقد ردّ هذا الاستدلال بأنّ "العادة أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجرّ، لإفادتها التخصيص، حتى تخصّ مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول، فلا يُستتكر عمله فيه، نحو: لزيد ضربت، وأنا ضارب لزيد"<sup>٥</sup> رابعاً: أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال<sup>٦</sup>.

١ - الإنصاف ٢/٨٣٣، انظر مسائل خلافية في النحو ١١٢، واللباب ١/٣٦٣، وشرح المفصل ٤/٤٨٢، وشرح التسهيل ٣/٤٣،

والجنى الداني ٤٣٩

٢ - شرح المفصل ٤/٤٨٢

٣ - شرح المفصل ٤/٤٨٢، والهمع ٤/١٧٤

٤ - يوسف الآية ٤٣

٥ - شرح الرضي ٦/٣٥

٦ - انظر شرح التسهيل ٣/٤٣، وشرح المفصل ٤/٤٨٢، وائتلاف النصرة ٤٤٤، والهمع ٤/١٧٤

خامساً: أنّ ما بعدها مجرور أبداً، ولا معنى للإضافة فيها، فتعيّن أنّ تكون حرف جر<sup>١</sup>.

سادساً: أنّها تتعلق أبداً بفعل. وهذا حكم حرف الجر<sup>٢</sup>.

هذا مجمل ما ورّد متفرقاً في كتب البصريين من حججهم وأدلتهم على أنّ (رُبّ) حرف.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّها اسم، واختار ذلك - أيضاً - الرّضي والدّماميني<sup>٣</sup>، واستدلّ الكوفيون على اسميتها بعدة وجوه، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: أنّها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام، بل متوسطة؛ وذلك لأنّها دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال<sup>٤</sup>.

ورُدد هذا الاستدلال بأنّها لا تقع إلا في صدر الكلام؛ لأنّ معناها التّقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حروف النّفي، وحرف النّفي له صدر الكلام<sup>٥</sup>.

وعُلّل لصدارتها بأنّها "نقيضة (كم) الخبريّة في التّكثير ولزوم (كم) الخبريّة الصّدر؛ لأنّها تشبه الاستفهامية في اللفظ، فنقول: كم رجلٍ ضربت! كما تقول في الاستفهامية: كم رجلاً ضربت؟ ولمّا ناقضت (كم) الخبريّة (رُبّ) فبنيت، لأنّها للتّقليل وهي للتّكثير، جعلت (رُبّ) مثلها في لزوم الصّدر، والعرب تحمل الشيء على النّقيض كما تحمله على النّظير، كحملهم (لا) النّافية للجنس في نصب ما بعدها على (إنّ) التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتها"<sup>٦</sup>.

١ - اللباب ١/٣٦٣

٢ - اللباب ١/٣٦٤

٣ - شرح الرضي ٦/٣٥، وحاشية الصبان ٢/٣١٧

٤ - الإنصاف ٢/٨٣٢، وشرح المفصل ٤/٤٨٢

٥ - الإنصاف ٢/٨٣٣، وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٤٠

٦ - رصف المباني ٢٦٨

ثانياً: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجرّ تعمل في النكرة والمعرفة.

ورُدَّ هذا الوجه بأنها لمّا كان معناها التّقليل - والنّكرة تدلّ على الكثرة - وجب ألاّ تدخل إلاّ على النّكرة التي تدلّ على الكثرة؛ ليصحّ فيها معنى التقليل.  
ثالثاً: أنها لا تعمل إلاّ في نكرة موصوفة، وحروف الجرّ تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

ويمكن الاعتراض على هذا الوجه بأنهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به.

والوجهان الأخيران ممّا أورده الأنباري وردّهما كما تبين، وهو خير من عرض للمسألة وناقشها، وقد ذكر أدلّة أخرى، وقام بالردّ عليها، إلاّ أنّها لا تصل لِمَا ذكرناه في قوتها<sup>١</sup>.  
رابعاً: أنّه قد أُخبر عنها<sup>٢</sup>، واستدلّوا على هذا بقول الشاعر<sup>٣</sup>:

إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ      عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارُ

فزعّموا أنّ (رُبّ) مبتدأ وعار خبر.

ورُدَّ هذا الشاهد بأنّ الرواية المشهورة فيه: (وبعض قتل عار)، فلا حُجّة فيه<sup>٤</sup>. وكذلك إنّ صَحَّتْ هذه الرواية فعار خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عار<sup>٥</sup>، والجملة في موضع الصفة. ومما يدل على ذلك "أَنَّكَ لو جعلت عار خبر رُبّ لم يَجُزْ إبقاء المخفوض برب بغير صفة"<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> - الإنصاف ٢/٨٣٣-٨٣٤

<sup>٢</sup> - اللباب ١/٣٦٤

<sup>٣</sup> - البيت لثابت بن قطن في خزنة الأدب ( ٧٩/٩ ، ٥٦٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ) ، واللباب ١/٣٦٤ ، والجنى الداني ٤٣ ، وشرح

التسهيل ٣/٤٤ ، والمغني ١/١١٨ ، والهمع ٢/١٦ ، ٤/١٧٣

<sup>٤</sup> - الجنى الداني ٤٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٧

<sup>٥</sup> - شرح التسهيل ٣/٤٤ ، والجنى الداني ٤٣٩

<sup>٦</sup> - شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٧



وقد رَدَّ العكبري هذا الوجه بأنَّ الإخبار عن (رُبَّ) لا يستقيم؛ لأنَّ (رُبَّ) ليس لها معنى في نفسها حتى يَصَّحَّ نسبة الخبر إليها<sup>١</sup>.

خامساً: أنَّها نقيضة (كم)، و(كم) اسم، فما يقابله اسم، بدليل أنَّها جاءت للتكثير مثل (كم).

وَرُدَّ بأنَّ الاسمِيَّة لا تثبت بالإلحاق في المعنى ف(من) معناها التبويض، ولا يقال إنَّها اسم، لأنَّها في معنى التبويض، وكذلك (ما) معناها النفي وليست باسم<sup>٢</sup>.

وإنَّ كنتُ أكثرَ ميلاً لرأي البصريين، إلَّا أنَّ ما استوقفني - هنا - هو المقدرة الفائقة لدى كلِّ فريق في النفاذ إلى ما وراء النصوص والأحكام النحوية، وحشد أكبر قدر من الأدلة للإقناع بكل رأي. ففي ذلك دلالة على العبقرية التي امتاز بها القوم، سواء اتفقنا معهم أو اختلفنا في مدى جدوى هذا النقاش.

### علة نصب ظرف الزمان :

ذكر ابن أبي الربيع أنَّ العرب تنصب ظرف الزمان بالتشبيه بالمصدر، أو التشبيه بالمفعول به. أمَّا المصدر فلأنَّ الفعل يطلب الزمان بحرف الجرِّ، لكن العرب أسقطت حرف الجرِّ منه إذا كان ظاهراً.

وعلَّ ذلك بـ "أنَّ الفعل يطلب الزمان بينيته، كما يطلب الحدث بحروفه، وهو يتعدى إلى المصدر بنفسه وينصبه، فأرادوا أن يكون تعدي الفعل إلى الزمان كتعدي الفعل إلى المصدر، لاشتراكهما في اقتضاء الفعل لهما، فنصب الزمان، فقالوا: جلست يوم الخميس، والأصل جلستُ في يوم الخميس"<sup>٣</sup>.

فالعلة عنده قياسيةَّة، فنصب الظرف؛ لأنَّه شُبَّه بالمصدر، فأسقط حرف الجرِّ، فوصل إليه كوصوله إلى المصدر على أنَّه مقتض له، فينصبه كما ينصب المصدر المقتضي للفعل.

١ - اللباب ١/٣٦٤

٢ - اللباب ١/٣٦٥

٣ - البسيط ١/٤٧٧

وبهذا علل أكثر النحاة<sup>١</sup> على اختلاف عباراتهم، فعلى سبيل المثال ما جاء في المقتصد للجرجاني: "فإنَّ ظروفَ الزَّمانِ لَمَّا شاكلتِ المصادرَ في أنَّ صيغةَ الفعلِ تدلُّ عليها، فإذا قلت: (ضرب) دلَّ صيغته على زمان ماضٍ، كما يدلُّ على المصدر الذي هو الضرب، وإذا قلت: (يضرب) دلَّ على زمان حاضر أو مستقبل، جرت مجرى المصادر في تعدي الفعل إلى جميع أنواعها، نكرتها، ومعرفتها، ومؤقتها، ومبهمها"<sup>٢</sup>.

وجاء في اللباب: "إنَّما عمل الفعل في جميع أسماء الزمان، لأنَّ صيغةَ الفعلِ تدلُّ عليه كما تدلُّ على المصدر، إلا أنَّ دلالتها على الزمان من جهة حركاته، وعلى المصدر من جهة حروفه، وكلاهما لفظ"<sup>٣</sup>. فنلاحظ أنَّ العلة هي نفسها التي جاءت عند ابن أبي الربيع في البسيط، وقد ذكرها ابن عصفور في شرح الجمل، وزادَ عليها وجهاً آخر للمشابهة بين ظرف الزمان والمصدر. والحقُّ أنَّه وجه لا يخلو من التكلف، فقد قال: "إنَّ الزمان فعل الفلك، لأنَّ الزمان اللغوي هو الليل والنهار، وهما موجودان في قرب الشمس وبعدها وذلك كائن عن حركة الفلك، والمصادر حركات الفاعلين نحو: القيام والعود. فاجتمعا أيضاً من هذه الجهة"<sup>٤</sup>.

وأما التشبيه بالمفعول به فذكر ابن أبي الربيع أنك تشبّه جلست يوم الجمعة بقولك: ضربت زيداً؛ لأنَّ زيدا اسم منصوب جاء بعد تمام الكلام يطلبه الفعل بالحرف، فالمعنى أوقعت الضرب بزید، وكذلك يوم الخميس اسم منصوب جاء بعد تمام الكلام، والفعل يطلبه من جهة المعنى بحرف الجر، والتقدير: أوقعت جلوسي في يوم الخميس<sup>٥</sup>.

ثم ذكر الأدلة على أنَّ العرب تنصب الظرف على وجهين في نحو قولنا: جلست يوم الخميس. أحدها: الإضمار. أي: أنَّه إذا أضمر يوم الخميس من قولك: جلست يوم

١ - انظر الأصول ١/١٩٠، ١٦١، والعلل في النحو ٢٢٤، والإيضاح العضدي ١٧٧، وأسرار العربية ١٤٢، وشرح

المفصل ٤٢٦/١، والهمع ٣/١٣٧

٢ - المقتصد ١/٥٦٤

٣ - اللباب ١/٢٧٢

٤ - شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٢

٥ - البسيط ١/٤٧٨-٤٧٩

الخميس، وهو منصوب على الظرف عاد إليه حرف الجر، فقلت: يوم الخميس جلستُ فيه، وإذا أُضمر وهو منصوب على أنه مفعول به قلت: يوم الخميس جلسته، واستشهد بما أنشده سيبويه<sup>١</sup>:

وَيَوْمًا شَهَدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا      قليلاً سوى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ<sup>٢</sup>

الثاني: أنَّ العرب تقول: هذا ضاربٌ يومَ الخميس، بتتوين ضارب، ونصبِ يومٍ. وسَمِعَ أيضاً هذا ضاربٌ يومِ الخميسِ بالإضافة، وأنشد سيبويه<sup>٣</sup>:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لَسُلَيْمِيٍّ مُشْمَعِلٌ      طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ<sup>٤</sup>

ينصب زاد وإضافة طَبَّاحِ إلى ساعات، وإضافة لا تَصِحَّ إلا بعد التَّشْبِيهِ بالمفعول به، لأنَّ الظَّرْفَ في تقدير حرف الجرِّ، ونيته تمنع من الإضافة على حسب ما يمنع من الإضافة ملفوظاً به.

الثالث: أنَّ العرب تقول: جُلِسَ يومُ الجمعة، برفع يوم، وهذا البناء لم تنبه العرب إلَّا للمفعول به. فلو لم تنصب يوم الجمعة على التَّشْبِيهِ بالمفعول به على جهة الاتِّسَاعِ ما بُنِيَ الفعل له، ولا ارتفع به<sup>٥</sup>.

وعِلَّةُ نصب الظَّرْفِ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به جاءت عند نحاة كُثْرٍ تصرّيحاً، أو تلميحاً. وممَّن صرَّح بذلك أبو علي الفارسي، وهو أوَّل من صرَّح بذلك، وتبعه ابن عصفور، وأبو حيَّان، والسيوطي. وممَّن ألمَّح إليها سيبويه، والمبرد، وابن السراج<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> - البيت لرجل من بني عامر في الكتاب ١/١٧٨، وشرح المفصل ١/٤٣٢، والمقرب ١/١٤٧، وشرح التسهيل ٢/١٧٠، والأشباه والنظائر ١/٢٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣/١٠٥، ومغنى اللبيب ٢/١٤٥، وخزانة الأدب ٧/١٨١، ٨/٢٠٢.  
<sup>٢</sup> - سليم وعامر: قبيلتان من قيس عيلان، والنهال: المرتوية بالدم، والنوافل: الغنائم. وروي البيت أيضاً بخفض "يوم" وصفته "قليل".

<sup>٣</sup> - البيت لجبار بن جزء بن ضرار، وهو ابن أخي الشماخ، وهو في ديوان الشماخ ١٠٩، والكتاب ١/١٧٧، وشرح المفصل ١/٤٣٤، وخزانة الأدب ٤/٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٨/٢١٢، ١٣.

<sup>٤</sup> - المشمعل: الجادّ في أمره الماضي فيه. الكرى: العاس. الكسيل: الكسلان

<sup>٥</sup> - البسيط ١/٤٧٩-٤٨٠

<sup>٦</sup> - الظرف المشبه بالمفعول به ٣٥٥-٣٥٦

## علة نصب الحال :

عَلَّ ابنُ أبي الرِّبيع لنصب الحال، وأفاض في شرح ذلك بشكل لا مثيل له في شروح الجُمَل، كشرح ابن الفخار، وابن عصفور، وابن هشام، فلم يتعرَّض أيُّ منهم لتعليل نصب الحال. فذكر أنَّها انتصبت على التَّشبيه بالمفعول فيه، وأخذ في بيان ذلك الشَّبه مبتدئاً بذكر علاقة الفعل بما يطلبه من المفعولات، وأنَّ الحال لم توضع دالَّة على ما يطلبه الفعل في الأصل، ولكنَّها متضمنة ذلك. والمفعولات تختلف بحسب الحروف التي يصل بها الفعل إليها، وما يصل الفعل إليه بلا حرف فهو مفعول مطلق.

أمَّا في نحو قولنا: ضربت وعمراً زيداً يوم الخميس أمامك تقويماً له، فهذه كُلهَا مطلوبة للفعل، فالضرب يطلب شخصاً وقع به، وزماناً وقع فيه، ومكاناً وقع فيه، وشيئاً وقع الفعل لأجله، فكأنك تقول: أوقعت مع عمرو الضرب يزيد في يوم الخميس لأجل التقويم. والدليل على أنَّ الحال لا يطلبها الفعل أنَّك إذا قلت: قام زيد ضاحكاً، ف(ضاحكاً) إنَّما هو زيد، فحقه ألا يأتي إلاً بياناً لزيد عند انبهامه، للاشتراك العارض أو للتوكيد، فحقه أن يجري عليه نعتاً أو بدلاً. تعذر النعت هنا، لأنَّ النَّعت والمنعوت كالشيء الواحد، وتعذر البدل لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل، والأصل في المشتقات ألا تلي العوامل، بل تكون تابعة، وولايتها للعوامل استعمال لها على غير وضعها، فلمَّا تعذر الوجهان نصبوا ضاحكاً على التَّشبيه بالمفعول فيه، وذلك أنَّك إذا قلت: قام زيد، فقد طلبَ القيامُ حالةً يقع فيها كما يطلب زماناً يقع فيه ومكاناً يقع فيه، ولو جنَّت له بمطلوبه لقلت: قام زيد في حالة الضَّحك، فيفهم من قولنا: ضاحكاً ما يفهم من قولنا: في حالة الضَّحك، فنصب على التَّشبيه بالمفعول فيه بعد أن تعذر جريانه تابعاً.

ثم ذكر أنَّه لا خلاف فيما ذكره من نصب الحال على التَّشبيه بالمفعول فيه، ولكنَّ السِّيوطي بعد ذلك ذكر أنَّ ذلك موضع خلاف، فقال: "واختلفوا من أيِّ باب نصب الحال؟

فقيل: نصب المفعول به، وقيل: نصب الشبه بالمفعول به، وهو الأرجح. وقيل: نصب الظروف، لأنَّ الحال يقع فيه الفعل، إذ المجيء في وقت الضحك، أو الإسراع مثلا، فأشبهت ظرف الزمان. ورُدَّ بأنَّ الظرف أجنبي من الاسم، والحال هي الاسم الأول<sup>١</sup>. وعلى هذا فالسيوطي يرجِّح النَّصب على التشبيه بالمفعول به، ويردُّ ما علَّل به ابن أبي الرِّبيع. وإلى ذلك ذهب ابن بابشاذ<sup>٢</sup>.

أمَّا ابن يعيش فذكر أنَّ الشَّبه بالمفعول عموما "من حيث إنَّها تجيء بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله، وأنَّ في الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليل على المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: (قمت) فلا بدُّ أن تكون قد قمت في حال من الأحوال، فأشبه قولك: (جاء عبد الله راكبا) قولك: (ضرب عبد الله رجلاً)؛ ولأجل هذا الشَّبه استحقت أن تكون منصوبة<sup>٣</sup>."

وهذا الشَّبه عنده بالمفعول على سبيل العموم، ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان؛ وذلك لأنَّها تُقدَّرُ بفي كما يقدر الظرف بفي. وخص الشَّبه بظرف الزَّمان لأنَّ الحال لا تبقى، بل تنتقل إلى حال أخرى، وكذلك الزَّمان منقوض لا يبقى.

ومَّا ذهب إليه ابن أبي الرِّبيع وابن يعيش كان قد ألَّحَّ إليه سيبويه قبلهما في مواضع متفرقة دون تصريح منه بذلك<sup>٤</sup>. على الرغم من أنَّ أستاذه الخليل قد صرَّح به، إذ قال: "وإنَّما صار الحال نصبا؛ لأنَّ الفعل يقع فيه. قدِّمتُ راكبا، وانطلقتُ ماشيا، وتكلَّمتُ قائما وليس بمفعول، في مثل قولك: لبستُ الثوبَ، لأنَّ الثوبَ ليس بحالٍ وقع فيه الفعل، و(القيام) حال وقع فيه الفعل. فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل"<sup>٥</sup>.

والذي يظهر لي أنه أقوى ما وردَ في تعليل نصب الحال. وقد ذهب إليه الكثير،

<sup>١</sup> - الهمع ٨/٤

<sup>٢</sup> - شرح المقدمة المحسبة ٣١٠

<sup>٣</sup> - شرح المفصل ٤/٢، وما ذكره يكاد يكون نص ابن السراج في الأصول ٢١٣/١

<sup>٤</sup> - الكتاب ٣٩١/١، ١١٨/٢

<sup>٥</sup> - الجمل ٤١

كالمُبرّد، وأبي علي الفارسي<sup>١</sup>، والخوارزمي الذي عدّ الحال ظرفاً في الحقيقة، وإنما لم يسموه ظرفاً؛ "لأنّ الحال لها شريطة، وهي: أن تكون بيان هيئة الفاعل والمفعول، ولا كذلك الظرف، فسموا هذا النوع من الظرف حالاً"<sup>٢</sup>.

### العلة الموجبة رفع المبتدأ دون نصبه أو جره :

علّ ابن أبي الربيع لاختصاص المبتدأ بالرفع دون النصب أو الجرّ، فقال: "ثمّ ارتفع المبتدأ بالحمل على الفاعل، لشبهه به، من حيث إنّ كلّ واحد منهما يطلب ما يسند إليه، فإذا قلت قام زيد، فزيد مسند إليه الفعل لا يُستغنى عنه، وكذلك المبتدأ مسند إليه الخبر لا يُستغنى عنه، ولا يستقل الكلام دونه"<sup>٣</sup>.

وكان هذا التعليل معاقباً لتعليل عامل رفع المبتدأ، وحتى لا يُشكّل الأمرُ فقد بيّن الفرق بين العلتين، علة عامل المبتدأ، وهي - عنده - الابتداء، ويعني به التّعريّ والإسناد، وعلة كون الابتداء رافعا ولم يكن ناصباً، فقد صرّح بأنّ التعليل الثاني علة العلة، فأثناء شرحه لقول الزجاجي: (وهو مضارعه للفاعل) قال: "لا يرجع الضمير إلى الابتداء، لأنّ الابتداء ليس المضارعة، إنّما الابتداء ما ذكرته من التّعريّ والإسناد، وإنّما الضمير يعودُ إلى الذي أوجب أن يكون الابتداء رافعا، ولم يكن ناصباً، فهي علة العلة، كأنّه لما قال: (والابتداء معنى رفعه) قدر قائلاً يقول: ولم كان الابتداء رافعا؟ وما هو الذي أوجب له ذلك؟ قال: الذي أوجب له ذلك مضارعه، أي مضارعة المبتدأ للفاعل"<sup>٤</sup>.

إنّ العلة الأولى علة العامل وهي الابتداء، وهي علة تعليمية، والعلة الثانية التي جعلته يختصّ بالرفع دون النصب هي مشابهته للفاعل، وتُسمّى القياسية، وسمّاها علة العلة. وفي الحقيقة أنّه لا يخفى ما في العلة الثانية من التعليم، بل هي جوهره.

وبعد تتبّع هذه العلة في كتب النحو وجدتُ ابن أبي الربيع قد اقتصر على وجه واحد

١ - المقتضب ٤/١٦٦، والإيضاح العضدي ١٩٩

٢ - التخمير ١/٤٢٤

٣ - البسيط ١/٥٤٢

٤ - البسيط ١/٥٤٤

للمشابهة بين المبتدأ والفاعل في حين نجد وجهين عند الوراق:  
الأول: أن المبتدأ أول الكلام، فوجب لَمَّا استحقَّ الإعراب أن يُعطى أول حركة  
الحروف مخرجاً، وهو الضم.

الثاني: أن المبتدأ مُحدِّثٌ عنه، كما أن الفاعل مُحدِّثٌ عنه<sup>١</sup>.  
وقد تابعه العكبري<sup>٢</sup> في ذكر هذين الوجهين، وكذلك الأنباري، وزادَ وجهاً ثالثاً، وهو:  
"أنَّ المبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطى أقوى الحركات، وهو الرفع"<sup>٣</sup>.  
وفكرة إثبات الفرق بين عامل رفع المبتدأ، وبين اختصاصه بالرفع استوقفت العديد من  
النحاة كالجرجاني، فقد ذكر: "أنَّ أصل الرفع أن يكون للفاعل، وأنَّ المبتدأ فرعٌ عليه ومشبَّهٌ  
به، من حيث إنَّ كلَّ واحد منهما مخبر عنه. فموجب الرفع غير عامله؛ لأنَّ الموجب  
مشابهة المبتدأ للفاعل، والعامل هو تعرُّيه من العوامل، كما أنَّ موجب الإعراب في الأفعال  
المضارعة هو مشابهتها للأسماء على ما وصفنا، وعامله غير ذلك. فالرفع عامله وقوعه  
موقع الاسم؛ والنَّصب عامله "لن"، والجزم لم"<sup>٤</sup>.

وابن أبي الربيع بذلك وافق الجرجاني في الموجب لرفع المبتدأ دون نصبه أو جرّه،  
وخالفه في العامل. وسيأتي ذكر ذلك الخلاف في مبحث العلل الجدلية.

وكذلك الحال بالنسبة للخوارزمي حين توقف عند نصِّ الزمخشري التالي: (وكونهما  
مجردين للإسناد هو رافعهما)، ويعني المبتدأ والخبر<sup>٥</sup>. فاعترضه بأنَّ ذلك لا يقتضي سوى  
أن يكون للاسمين من الإعراب حظ، وأما أن يكون حظهما على الخصوص الرفع فلا، وإذا  
كان رافعهما كونهما مجردين للإسناد، فأى حاجة بنا إلى كون كل منهما شبيهاً بالفاعل؟  
وذكر أنَّ الموجب لنفس إعرابهما هو وقوع العقد والتركيب بينهما؛ لأنَّهما متى وقع بينهما

١ - العلل في النحو ١٣٦

٢ - اللباب ١٣٠/١

٣ - أسرار العربية ٧٣ وانظر أيضاً شرح المفصل ٢٢٣/١

٤ - المقتصد ١٧٩/١

٥ - التخمير ٢٢٥/١، وشرح المفصل ٢٢٢/١

ذلك تولد منه معنى ثالث، والإعراب وضع ليدل على نحو ذلك المعنى، أما الموجب لخصوص الإعراب فيهما فشبه كل واحد منهما للمرفوع. أمّا شبه المبتدأ بمرفوع فلأنّه يشبه الفاعل من حيث إنّهُ مسند إليه، كما أنّ الفاعل كذلك، وأمّا شبه الخبر المرفوع فلأنّه يشبه الفعل المضارع، نحو: يضرب زيد، من حيث إنّهُ خبر عن غيره، وهو متناول للحال والاستقبال، كما أنّ المضارع كذلك<sup>١</sup>.

### علة رفع كان وأخواتها للمبتدأ ونصبها للخبر:

كان وأخواتها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها، وتتصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها<sup>٢</sup>. هذا قول البصريين في عمل الأفعال الناقصة، وتعليقهم له<sup>٣</sup>.

وهو اختيار ابن أبي الرّبيع أيضاً، إلا أنّنا نجد عنده ما لا نجده عند سابقه، ولا تابعه حين تناول هذه المسألة، فقد ناقش جانبين لم يتناولهما سواه حسب اطلاعي:

الأول: لِمَ عملت كان وأخواتها في الجملة، والعوامل لا تؤثر في الجمل؟ واتخذ مدخلا لتأصيل عمل هذه الأفعال، فذكر أنّ كان وأخواتها تنتزل من المبتدأ والخبر منزلةً (ظننت) منهما، فكان جاءت لتدلّ على أنّ الخبر مقيّد بالزمان الماضي، و(ظننت) في قولنا: ظننت زيدا منطلقا جاءت لتدلّ على أنّ الخبر مضمون، وإنّما جننا بالمبتدأ ليعلم ما المسند إليه الخبر؛ (فكان) لذلك طالبةً بالمبتدأ من وجهين، فأشبهت الفعل المتعدي الذي يطلب فاعلاً ومفعولاً، فإذا قلنا: ضرب زيد عمراً، ف(ضرب) طالبة لزيد موقعه (يعني موقع الضرب)، وطالبة لعمرو من جهة أنّ الضرب وقع به، وإذا قلنا: كان زيد منطلقاً، ف(كان) طالبة بالخبر؛ لأنّ دلالتها على الزمان إنّما كانت فيه، وطالبة للمبتدأ بأنّ المسند إليه مطلوبه (يعني الخبر).

١ - التحمير ٢٥٦/١-٢٥٧

٢ - أوضح المسالك ٢٠٩/١

٣ - انظر الأصول ٨٢/١، العلل في النحو ١٢٠، شرح المقدمة النحوية ٢٧٣/٢، المقتصد ٣٥٠/١، أسرار العربية ١١٦، اللباب ١٦٦/١، شرح المفصل ٣٣٦/٤، ابن فلاح النحوي ٧٩٢/٣، الارتشاف ١١٤٦/٣، ائتلاف النصر ١٢٢، شرح الأشموني ٢١١/١، شرح التصريح ٢٣٣/١، الهمع ٦٢/٢



الثاني: لِمَ اختير الرَّفْعُ للأوَّل الذي هو اسمها؟ وَعَلَّهْ بِأَنَّ مرتبة المبتدأ الأولى، ومرتبة الفاعل هي الأولى، وأنَّ المبتدأ هو المسند إليه الخبر، والفاعل هو المسند إليه الفعل<sup>١</sup>. ولم يتطرَّق ابن أبي الربيع إلى ما تطرَّق إليه كثير من النحويين في ذكر الخلاف في هذه المسألة، فقد ذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وأنَّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء، فذهب إلى أنَّها عملت فيه الرَّفْع تشبيهاً بالفاعل<sup>٢</sup>. أمَّا المنصوب بها فيروونه حالاً، وليس خبراً، وعند الفراء هو شبيه بالحال<sup>٣</sup>، ف(كان زيدٌ ضاحكاً) هو شبيه عنده بـ(جاء زيدٌ ضاحكاً)، واستدلَّ بمجيء الجمل الاسميَّة والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به<sup>٤</sup>.

وقد ناقش النُّحاة - قديماً - هذه الآراء الكوفيَّة، وتناقلوها في كتبهم، وهي مناقشة لا تخلو من الاضطراب، أو عدم الدقَّة، من مثل ما اعترض به الصبَّان في حاشيته، فقال: "وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع؟ وهل يقال سدَّت الحال مسدَّة"<sup>٥</sup>. إذ كيف يعترض بهذا وهم لا يرون فيها النَّقص، وعليه ليست بحاجة إلى خبر، فلا حُجَّة في هذا، والحُجَّة - حقا - هي وُرُودُ هذا المنصوب مضمراً وجامداً ومعرفةً، وكونه لا يستغنى عنه، "فالحال له أحكام لا تتحقق في المنصوب هنا، وانتفاء الحُكْم يدل على انتفاء المحكوم عليه"<sup>٦</sup>؛ وبذلك يترجَّح رأي البصريين في نصبه تشبيهاً بالمفعول به، على الرَّغم ممَّا احتجَّ به الكوفيون عليهم، من كونه يقع جملةً وشبه جملةً، والمفعول ليس كذلك، وقد رُدَّ اعتراضهم هذا بأنَّ الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكِّية بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾<sup>٧</sup>. "وأما الظرف وشبيهه

<sup>١</sup> - البسيط ٦٦٢/٢-٦٦٣

<sup>٢</sup> - شرح التصريح ٢٣٣/١

<sup>٣</sup> - الارتشاف ١١٤٦/٣، وائتلاف النصرة ١٢١، وشرح التصريح ٢٣٣/١، والهمع ٦٢/٢

<sup>٤</sup> - التذليل والتكميل ١١٦/٤

<sup>٥</sup> - حاشية الصبان ٣٣٣/١

<sup>٦</sup> - التبيين ٢٩٥، وانظر ابن فلاح النحوي ٧٩٢/٣

<sup>٧</sup> - سورة مريم الآية ٣٠

فليسا الخبر على الأصح، إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد<sup>١</sup>.  
والخلاف في عمل كان من المسائل التي استوقفت أبو البركات الأنباري<sup>٢</sup>، فناقش  
حجباً أخرى للكوفيين، كما ناقش ردودهم على ما احتجّ به البصريون عليهم، مثل ردّهم  
احتجاج البصريين أنه لو كان النصب على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: كان زيداً  
أخاك. فقد ردّ الكوفيون احتجاج البصريين هذا بأنه قد جاز ذلك؛ لأنّ (أخاك) وما أشبهه قام  
مقام الحال، كقولنا: ضربت زيداً سوطاً، فإنّ (سوطاً) ينتصب على المصدر - وإن كان آلةً  
- لقيامه مقام المصدر الذي هو (ضربٌ).

وقد ردّ الأنباري حجّتهم هذه بأنّ هناك فرقا ظاهرا بينهما، وذلك أنّه إنّما حسُنَ أن  
ننصب (سوطاً) على المصدر؛ لأنّه نكرة قام مقام نكرة، فأفاد فائدته، فحسُنَ أن يُنصبَ بما  
نُصِبَ به لقيامه مقامه، ولا يحسُنَ أن تقوم المعرفة مقام الحال؛ لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة،  
وهو معرفة، فلا يفيد أحدهما ما يفيد الآخر، فلا يجوز أن يقوم مقامه، فلا يجوز أن ينصب  
بما نصب به.

كما ذكر بعض ما استشهد به الكوفيون على مجيء الحال معرفة، كقول الشاعر<sup>٣</sup>:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

وردّها بأنّ هذه الشواهد مع شذوذها وقيلتها ليست أحوالا، وإنّما هي مصادر دلّت على

أفعال في موضع الحال، والتقدير في أرسلها العراك: أرسلها تعترك العراك. على معنى

تعترك الاعتراك، فأقاموا العراك مقام الاعتراك، كما في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ

الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾<sup>٤</sup>، ثم حذفوا تعترك، وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلا

<sup>١</sup> - حاشية الصبان ٣٣٣/١

<sup>٢</sup> - الإنصاف ٨٢١/٢-٨٢٧

<sup>٣</sup> - البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٦٢، وفي الكتاب ١/٣٧٢، والمقتضب ٣/٢٣٧، وشرح ابن عقيل ٤١٣، وشرح  
المفصل ١٨/٢، واللباب ١/٢٨٥، وخزانة الأدب ٣/١٩٢

<sup>٤</sup> - العراك: ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء. يذدها: يجبسها. يشفق: يرحم. نعص: لم يتم مراده، وهو الشرب.  
الدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم التي على الماء.

<sup>٥</sup> - نوح الآية ١٧

عليه، وكذلك قولهم: طلبته جهديك، كأنهم قالوا: طلبته تجتهد اجتهادك، ثم حذفوا تجتهد، وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلاً عليه.

ومما أورده من احتجاجات الكوفيين قولهم: الدليل على أن خبر (كان) نُصِبَ على الحال أن (كان) فعل غير واقع (أي: غير متعد)، والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع، نحو: ضرباً رجلاً، وضرباً رجالاتاً، ولا يجوز ذلك في (كان)، فلا يجوز أن تقول: (كانا قائماً)، و(كانا قياماً). ودليل آخر أنك تكني عن الفعل الواقع، نحو: (ضربتُ زيداً)، فتقول: (فعلتُ بزيد)، ولا تقول في (كنت أخاك): (فعلت بأخيك)، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال، لا نصب المفعول؛ فإنما ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال، فكان حمله عليه أولى؛ ولأنه يحسن أن يقال فيه: (كان زيداً في حالة كذا)، فدلَّ على أنه نصب على الحال.

وقد ردَّ احتجاجهم هذا بأنه لا يقال: (كانا قائماً)، و(كانا قياماً) كما جاز ذلك في ضرب؛ لأنَّ المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة، وإنما كان المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل، والخبر بمنزلة المفعول، وكما يجب أن يكون المبتدأ هو الخبر في المعنى، نحو: (زيد قائم)؛ فكذاك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل؛ فلهذا امتنع في (كان) ما جاز في (ضرب). كما أن (كان) ليست بمنزلة (ضرب)، فإنَّ (ضرب) فعل حقيقي، وأمَّا (كان) فليس فعلاً حقيقياً؛ لأنه يدلُّ على الزمان المجرد عن الحدث، ولهذا سُمِّيَ فعل العبارة، فالمرفوع به مشبَّه بالفاعل، والمنصوب به مشبَّه بالمفعول؛ ولهذا سُمِّيَ المرفوع اسماً، والمنصوب خبراً. وكذلك جاز أن تكني عن (ضرب)؛ لأنه فعل حقيقي، ولم يجز في (كان)؛ لأنها فعل غير حقيقي، بل في فعليتها خلاف.

وأما قولهم: إنه يحسن أن يقال: كان زيداً في حالة كذا، فدلَّ على أن النَّصْب نصب الحال، فلا يصحَّ هذا القول؛ لأنه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام، ولم يوجد ذلك في (كان) النَّاقصة التي وقع فيها الخلاف.

وابن الأنباري في تناوله لمسألة عمل (كان وأخواتها) كغيره من النحاة، يفتقر إلى الدقة - كما أسلفت - في نقل آراء الكوفيين.

وقد أشار إلى ذلك الدكتور فاضل السامرائي في تحقیقاته النحویة، فذكر أن كثيراً من النحاة یذكرون أن الكوفيين لا یقسّمون الأفعال إلى ناقصة وتامة، بل كلّها تامة عندهم، وأنّ المرفوع بعدها فاعل لها، وأنّ المنصوب حال، وذكر أنّ هذا القول سرى إلى المحدثين أيضاً، واستشهد بما ذكره الدكتور شوقي ضيف حين تناول هذا الباب، إذ قال: "أمّا باب (كان) وأخواتها فقد أراح الناشئة منه الكوفيون، إذ أعربوا كان وأخواتها مثل: (أمسى، وأصبح، ومازال) أفعالاً تامة لا ناقصة، وما بعدها فواعل، والمنصوبات أحوالاً"<sup>١</sup>.

وقد أثبت الدكتور فاضل عكس ذلك تماماً، بأدلة قاطعة من نصوص نحاة كوفيين وبصريين، كمعاني القرآن للفرّاء، وهو إمام الكوفيين، وقال: إنّ الكوفيين يرون النقص والتّمَام في هذه الأفعال تماماً كالبصريين، بل إنهم يضيفون إليها أفعالاً أخرى مثل: (مرّ)، فيجعلونه تاماً، نحو: مررتُ بزیدٍ، ويجعلونه ناقصاً، والناقص ينصبون به الخبر نظير (كان)، نحو: مررتُ بزیدٍ أخاك، فلا یصحّ أن تسقط (أخاك)، كما لا یصحّ أن تُسقطه في قولنا: (كان زیدٌ أخاك). وقد ذكر ذلك ابن السراج في الأصول، وابن عصفور في شرحه جمل الزّجاجي، فقال: "وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب مررتُ، إذا لم تُردّ بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة كان، وذلك نحو قولك: مررتُ بهذا الأمر صحيحاً، أي كان هذا الأمر صحيحاً عندي"<sup>٢</sup>.

كما أثبت الدكتور فاضل صِحّة ما ذهب إليه، واضطراب النّحاة في المؤلّف الواحد، كما جاء في الهمع وشرح الأشموني والتّصريح وغيرهما، حين تحدّثوا عن خبر كان الواقعة بعد لام الجحود، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾<sup>٣</sup>، فقالوا:

١ - تحقیقات نحویة ٦٥

٢ - شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١

٣ - الأنفال ٣٣

إنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ خبر كان هو الفعل الواقع بعد اللام، وأنَّ اللام زائدة<sup>١</sup>.  
والحقُّ أنَّه أورد العديد من الأدلَّة التي لا تدع مجالاً للشك بعدها في موقف الكوفيين  
من هذه الأفعال، إلاَّ أنَّه لم يقع على منشأ هذا الاضطراب على الرِّغم من وضوح النَّصوص  
الكوفيَّة التي تدلُّ على النَّقص والتَّمام في كان وأخواتها. فلا نعلم كيف ولد القول بأنَّ  
الكوفيِّين لا يرون فيها النَّقص.

### خلاف جواز وقوع خبرين لكان وعلة كل رأي :

وقع الخلاف بين النُّحاة في جواز أن يأتي لكان خبران، وجمهور النُّحاة على الجواز<sup>٢</sup>.  
فالذي أجاز أن يكون لها خبران قال: إنَّ (كان) تدخل على المبتدأ والخبر، فكما يكون  
للمبتدأ خبران يكون لكان خبران.

ومن منع أن يكون لها خبران قال: إنَّ خبر كان مُشَبَّهٌ بالمفعول، فكما لا يكون للفعل  
إلاَّ مفعول واحد، لا يكون ل(كان) وأخواتها إلاَّ خبر واحد<sup>٣</sup>. والمراد هنا الأفعال التي تتعدى  
إلى مفعول واحد، فبها شُبَّهَ خَبْرُ كان.

بهذا علَّل ابن أبي الرِّبيع لكلِّ رأي، واستطرد في الإيضاح، ثم رجَّح الرِّأي الثاني، فلا  
يجوز عنده أن تأتي بخبر آخر إلاَّ على جهة التَّبعية، وذلك بأن يكون بدلاً أو معطوفاً،

ولم يخرج تعليل هذه المسألة عن هاتين العلتين عند من أجاز تعدُّد خبر الأفعال  
النَّاسخة، وعند من منعه، إلاَّ أنَّ ابن مالك تناول أثناء تعليله لهذه المسألة جانبَ القوة  
والضعف في العامل، فإذا قُبِلَ تعدُّد الخبر مع الابتداء فمن الأولى قبوله مع (كان)؛ لأنَّها  
عامل أقوى، فقال في شرح التَّسهيل: "وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد  
نصب الجميع، كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد، فيقال في: هذا حلو حامض: كان هذا

<sup>١</sup> - تحقيقات نحوية ٦٥-٧٥

<sup>٢</sup> - أوضح المسالك ٢٠٦/١، وحاشية الصبان ٣٢٥/١

<sup>٣</sup> - البسيط ٦٨٩/٢، وانظر المجمع ٧٥/٢

حلوا حامضاً، وذلك أنّ ارتفاع الخبرين فصاعداً ثبت بعامل، أي بالابتداء، وكان وأخواتها أقوى منه، ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعداً، كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى<sup>١</sup>.

وقد أُعترض على التمثيل بهذا المثال الذي ذكره به ابن مالك - هنا - إذ إنّه موضع إجماع، وليس فيه خلاف، فليس من تعدّد الخبر ما تعدّد لفظاً دون معنى، فالخبر وإن تعدّد هنا لا يمكن الاكتفاء فيه بأحدهما لدالتهما على معنى واحد، وهو (مز) أي: جامع بين الحلاوة والحموضة<sup>٢</sup>.

ولم يمنع هذا الاعتراض من تَبَيُّ عِلَّة ابن مالك عند من جَوَّز تعدد خبر كان وأخواتها، كما فعل أبو حيان وغيره، بل جاءت عبارة أبي حيان مقاربة جداً لما جاء عند ابن مالك، إذ قال: "وإذا كان يَصِحُّ تعدُّد الأخبار على الخلاف الذي تقدّم والعامل غير (كان) فلأنّ يَصِحَّ معها بطريق الأولى؛ إذ كانت أقوى من ذلك العامل إذ نسخت حكمه، فكما جاز ذلك مع العامل الأضعف فجوازه مع العامل الأقوى أولى<sup>٣</sup>".

والتعليل بالنظر لقوّة العامل تجعلني أكثر ميلاً لرأي من قال بجواز تعدد خبر كان وأخواتها، والله أعلم.

### علة عمل إن وأخواتها :

وجب العمل ل(إن) وأخواتها بالاختصاص؛ لأنّ الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل، وهي حروف تختصّ بالاسم، ولا تدخل على الفعل<sup>٤</sup>. "فلما وجب لها العمل في المبتدأ والخبر بالاختصاص رفعت ونصبت؛ لأنّ لها شبهة بالفعل الماضي المتعدي من أربعة أوجه:

١ - شرح التسهيل ٣٢٠/١

٢ - أوضح المسالك ٢٠٦/١، والتذيل والتكميل ٨٧/٤

٣ - التذيل والتكميل ١٣١/٤، وانظر المساعد ٢٥١/١، والجمع ٧٥/٢، ونتائج التحصيل ١١٤٧/٤

٤ - البسيط ٧٦٨/٢، والعلل في النحو ١١٠، وشرح التسهيل ٣٩٠/١

أحدها: العدد، وذلك أنّ عِدَّتْهَا على ثلاثة أحرف وأكثر.

الثاني: أنّ أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي.

الثالث: أنّ معانيها كمعاني الأفعال الماضية المتعدية.

الرابع: أنّها بلزوم الدخول على المبتدأ والخبر صارت طالبة اسمين مفردين، لأنّ المبتدأ لا يكون إلا مفرداً ولا يكون جملة، والخبر أصله أن يكون مفرداً، وإذا وجدت جملة فالجملة في موضع المفرد، فرفعت أحد الاسمين تشبيهاً بالفاعل، ونصبت الآخر تشبيهاً بالمفعول<sup>١</sup>.

هكذا قال ابن أبي الربيع، وهو مسبوق في كل ما علّل به وعدده من أوجه المشابهة. وقد يكون ابن الأنباري أول من جمع هذه الوجوه، وعدها خمسة. أهمل ابن أبي الربيع منها وجهها، وهو: دخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل<sup>٢</sup>.

وتفاوت النحاة في ذكر عدد أوجه المشابهة، فلم يزد ابن يعيش - مثلاً - عن وجهين مما ذكره ابن أبي الربيع. هما الوجهان الثاني والرابع<sup>٣</sup>.

ولا جديد في وجوه المشابهة عند بقية النحاة ما عدا وجهها واحداً، وهو: دخولها على الضمائر، نحو: (إنّك) و(إنّه)، وقد نسبه ابن مالك للزجاجي<sup>٤</sup>، ثم تبناه آخرون كأبي البقاء العكبري وابن إياز<sup>٥</sup>، وقد ردّه ابن مالك؛ "لأنّ الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل"<sup>٦</sup>.

١ - البسيط ٧٦٩/٢، وانظر الأصول ٢٣٠/١، والمقتضب ١٠٨/٤

٢ - أسرار العربية ١٢٢، والإنصاف ١٧٨/١، وانظر أوضح المسالك ٢٩١/١، وشرح الجزولية ٧٨٢/٢، وشرح المفصل ٢٥٤/١

٣ - شرح المفصل ٥٢١/٤

٤ - شرح التسهيل ٣٩٠/١

٥ - اللباب ٢٠٧/١، قواعد المطارحة ٧٩

٦ - شرح التسهيل ٣٩٠/١

وكذلك فعل ابن عصفور في هذا الوجه وفي بقية الأوجه، فقد ردّها جميعاً إلا الوجه الرابع عند ابن أبي الرّبيع، وهو طلبها اسمين مفردين.

أمّا نون الوقاية فمردود عنده، لأنّ نون الوقاية إنّما ألحقت من أجل (ياء) المتكلم، و(ياء) المتكلم إنّما اتّصلت بها بعد العمل. وأمّا كونها على ثلاثة أحرف، وأنّ أواخرها مفتوحة الآخر، وأنّ معانيها معاني الأفعال، فليس ذلك ممّا يوجب عملها عنده، واستدلّ بالحرف (ثمّ)، فهي على ثلاثة أحرف، ومفتوحة الآخر، ومعناها العطف، وهي مع ذلك لا تعمل<sup>١</sup>.

فابن عصفور قد ردّ أوجه المشابهة التي علّل بها النّحاة، ولم يُقرّ منها إلاّ وجهاً واحداً، وهو طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدّي لهما، وذلك إنّ كان المراد به أنّها تطلب الاسمين على الاختصاص؛ لأنّه يرى ذلك هو الموجب وحده لعملها، أي شبهها بالأفعال في الاختصاص<sup>٢</sup>.

ثمّ إنّ ابن أبي الرّبيع وغيرهما في تناولهم قضية الاختصاص هذه عرضوا لبعض الحروف المختصّة، وعلّلوا لعدم عملها رغم اختصاصها بالأفعال مثل حروف التحضيض.

فقد ذكر ابن أبي الرّبيع أنّها مُختصّة بالدخول على الجملة الفعلية ولم تعمل؛ وذلك لأنّها مُركّبة من حرفين كل واحد منهما ليس له اختصاص، نحو: (هلاً)، فهي مركّبة من (هل) و(لا)، وهل تدخل على الجمل الاسميّة، وتدخل على الجمل الفعلية. وكذلك (لا)، فلمّا ركّبوها حدث بالتركيب التحضيض، فطلب بذلك الجملة الفعلية، لأنّ التحضيض طالب بالفعل، فهي إذن مُركّبة من حرفين غير مختصّين أصلاً، فلم تؤثر بعد التّركيب<sup>٣</sup>.

أمّا ابن عصفور فعلّل لعدم عمل حروف التحضيض بأنّه "يجوز فيها أن يليها الاسم في اللفظ ويضمّر معها الفعل، وتارة لا يضمّر الفعل بل يكون ظاهراً، فصارت مثل الحروف

<sup>١</sup> - شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٢-٤٢٣، وانظر ابن الفخار وجهوده النحوية ٢/٣٣٤

<sup>٢</sup> - شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٢

<sup>٣</sup> - البسيط ٢/٧٦٨



التي لا تختص باللفظ"¹.

وهكذا فرّع المتأخرون هذه العلة التي كان أوّل ظهورها عند الخليل (رحمه الله) إذ قال: "شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول"². وهو يعني الحرف (إنّ) في قولنا: إنّ زيدا في الدار. وتبعه سيبويه، والمبرد، وابن السراج³.

وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها، لا ترفع الخبر، فعملها عندهم يقتصر على نصب الاسم فقط. والعلّة في اقتصارها على نصب الاسم أنّ الأصل في هذه الأحرف ألاّ تنصب الاسم، وإنّما نصبت لأنّها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه في العمل، ولذلك فهي أضعف منه في العمل، لأنّ الفرع يكون أضعف من الأصول فينبغي ألاّ يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول، فهو باق على رفعه قبل دخول هذه الحروف⁴.

وقد ردّ اعتراضهم هذا ابن الأنباري بعمل اسم الفاعل؛ فإنّه عمل لشبه الفعل، ومع هذا فإنّه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل⁵.

والذي أراه أنّ في ردّ ابن الأنباري على الكوفيين ما يكفي للدلالة على بطلان تعليلهم، وبيان فساد مذهبهم، والله أعلم.

### علة عمل اسم الفاعل :

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وُجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله⁶.

واسم الفاعل من الأسماء التي عملت عمل أفعالها، فيجب البحث عن العلة التي

¹ - شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٣/١

² - الجمل ٤٥

³ - انظر على الترتيب: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٨/٤، والأصول ٢٦٢/١

⁴ - الجمع ١٥٥/٢، والارتشاف ١٢٣٧/٣، والإنصاف ١٧٦/١

⁵ - الإنصاف ١/١٧٨

⁶ - شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١

أوجبت عمله.

وإنما عمل عند ابن أبي الربيع؛ لأمرين:

أحدهما: المعنى، ويعني به أنه جاء بمعنى الفعل في الدلالة على الحال والاستقبال.

الآخر: شبهه بالفعل من حيث اللفظ، لأنه جارٍ على الفعل في حركاته وسكناته. ويعني بالفعل هنا الفعل المضارع، وهو وإن لم يذكره فقد مثَّل له بـ "هذا ضارب زيداً غداً أو مكرم عمراً غداً، فمكرم بمنزلة يكرم في المعنى، وهو مثله في اللفظ لا فرق بينهما في الحركات والسكنات والزيادة، إلا أن الأول من الفعل أحد حروف المضارعة، والأول من اسم الفاعل الميم، وكذلك قولهم: هذا ضارب زيد غداً، هو بمنزلة: هذا يضرب زيداً غداً في المعنى وهو مثله في الحركات والسكنات، وعدد الحروف"<sup>١</sup>.

ويهذين الوجهين معا علل أكثر النحويين المتأخرين لعمل اسم الفاعل<sup>٢</sup>.

ويُفهم من حديث سيبويه عن اسم الفاعل أنه عملٌ عملٌ فعله؛ لأنه أجرى مجرى الفعل المضارع في المعنى، ويعني بذلك الحال والاستقبال، ويتضح ذلك من الأمثلة التي ضربها. ولم يتحدث عن شبه اللفظ<sup>٣</sup>.

وأكثر النحاة المتقدمين على ما جاء به سيبويه، فقد اكتفوا بذكر الحمل على الفعل المضارع في دلالاته على الحال والاستقبال، ولم يذكروا غير ذلك من أوجه الشبه<sup>٤</sup>. ومن النحاة من فصل القول في أوجه الشبه، كالجرجاني حين جعلها ثلاثة أوجه. جاءت على النحو التالي:

أحدها: أن الفعل لما دخل على الاسم في الإعراب الذي هو مستحقه في الأصل دخل

<sup>١</sup> - البسيط ١٠١٢/٢

<sup>٢</sup> - شرح الرضي ٣٩١/٤، وشرح المفصل ٨٤/٤، واللباب ٤٣٧/١، وشرح التسهيل ٤٠٢/٢، وقواعد المطارحة ٧٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٩، وشرح التصريح ١٢/٢

<sup>٣</sup> - الكتاب ١٦٤/١

<sup>٤</sup> - المقتضب ١٩٢/٢، والأصول ١٢٥/١، والإيضاح ١٣٥، والعلل في النحو ١٦٨، وشرح الأشموني ١٣٣/٢

الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الأصل، فلَمَّا قيل: (هو يضرب)، و(لن يضرب)، و(لم يضرب)، فجعل آخره مختلفا باختلاف العوامل كما كان ذلك في الاسم. كذلك يعطي الاسم عمله، فيقال: (هذا رجل ضارب أبوه زيدا). كما يقال: (يضرب أبوه زيدا). والوجه الثاني: أنه جارٍ على الفعل، فإذا قلت: (ضارب) كان على وزن (يضرب) في حركته وسكونه.

الثالث: أنه يُنتَى ويُجمع، فيقال: (ضاريان) و(ضاريون) و(ضارية) و(ضاريتان) و(ضاربات)، والتشبيه في هذا من جهة اللفظ والظاهر، وذلك أن (ضاريان) ك(يضريان)، و(ضاريون) ك(يضريون) في لحاق الألف والنون والواو والنون<sup>١</sup>.

وذكر ابن بابشاذ وجهاً آخر للشبه، وهو دخول لام الابتداء عليهما<sup>٢</sup>.

في حين لم يرتض ابن عصفور أوجه الشبه هذه، فجريان اسم الفاعل على المضارع في حركاته وسكناته يخرج به اسم المفعول والأمثلة؛ لأنها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله. ورأى أن هذا يلزمنا بالبحث عن عِللٍ أخرى لعمليهما، فإذا أمكن أن يكون موجب العمل فيها واحداً كان أولى من تكلف العِلل، حتى وإن قيل: إن اسم المفعول والمبالغة حُمِلت على اسم الفاعل في عملها. فهو يرى الاكتفاء بعلة واحدة تكون جامعة، فتشمل اسم الفاعل والمفعول والأمثلة، ولم يصرح بهذه العلة التي يريدونها، إلا أن عدم اعتراضه على ما علل به سيبويه عندما أورد علته فيه إشارة إلى أنها هي العلة الشاملة التي يعنيها، وهو أنه بمعنى الفعل المضارع<sup>٣</sup>. وفيما ذهب إليه تعسف، فلا مانع أن يكون لكل

<sup>١</sup> - المقتصد ٤٤٨/١

<sup>٢</sup> - شرح كتاب الجمل ١٩٦

<sup>٣</sup> - شرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١

علته الخاصة به.

وبرغم محاولة تحصينه لهذه العلة من الطَّعن فيها إلا أنَّها لم تسلم من ذلك، فقد طعن الدكتور أحمد الجواري في هذه العِلَّة، ورأى أنَّ "زعمهم بأنَّ اسم الفاعل يعمل لأنَّه يحمل على الفعل المضارع من جهة لفظه ومن جهة معناه، فمتهافت لا يقوم للاحتجاج؛ لأنَّ الموازنة اللفظيَّة المُدعَاة غير قائمة في اسم المفعول الثلاثي، وهو أيضا مستحقَّ للعمل، وكذلك الصِّفة المشبَّهة. وأمَّا من جهة المعنى التي يريدون بها دلالة كليهما على معنى الحال أو الاستقبال، فهي مردودة بكونه اسما لا يلزم فيه أن يتضمَّن معنى الزَّمن؛ لأنَّه دلالة مختصَّة بالأفعال"<sup>١</sup>.

وكذلك الحال بالنسبة للدكتور مالك يحيى، فهو يرى "أنَّه لا تشابه بينهما لفظا ولا معنى، فهما مختلفان وضعاً، وكلُّ ما بينهما من تشابه قائم على العمل، والعمل تسببه رائحة الفعل لا معنى الفعل، وهو ما يعني أنَّ المجازاة اللفظيَّة والمعنويَّة لا جدوى منها، ولا مسوِّغ - إذن - لحَمَلِ اسم الفاعل على الفعل المضارع"<sup>٢</sup>.

ويترجح عندي التعليل بالوجهين الواردين عند ابن أبي الربيع، فهما أكثر وثاقة وأشدَّ إحكاماً. وأما ما اعترض به المحدثون فلا وجهة فيه عندي؛ وذلك لأنَّ اسم المفعول وأمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل. وأما قولهم إنَّ الدلالة على زمن الحال والاستقبال غير ملزمة لاسم الفاعل؛ لأنه اسم فلا يلزمه ذلك، فهي لا تمنع أن تقع فيهما المشابهة.

كانت هذه بعض العلل القياسية الواردة عند ابن أبي الربيع. وإنَّ كانت قائمة على القياس فإنَّ قيمتها التعليمية ليست خافية، بل واضحة كل الوضوح. والله أعلم.

<sup>١</sup> - نحو القرآن ٧٦-٧٧

<sup>٢</sup> - شروط عمل اسم الفاعل ١٣٩

## المبحث الثالث :

### العلل الجدلية :

يمكننا القول: إنَّ العِلَّةَ الجدليَّةَ "تبعث من الإحساس بضرورة منطقتي الظواهر والقواعد والعلل جميعاً"<sup>١</sup>، وهذا يعني أنَّها تختلف عن سابقتها "إذ لا تصف الظواهر اللغوية، ولا تلحظ الوظيفة النحوية - كما تفعل العِلل التعليمية - ولا تحاول الرِّبط بين شتات الظواهر، فتبدأ من الموجود بالفعل - كما حاولت العلل القياسية أن تحقق - وإنما تبدأ بعد ذلك، تبدأ بالتعليل لكلِّ هذه العلل. فهي تنطلق من الفرض وليس من الواقع، وتهدف إلى تأييده عن طريق التدبير العقلي المنطقي"<sup>٢</sup>.

وقد عزا بعض النحويين - كابن جنِّي<sup>٣</sup> مثلاً - التطوُّر الكبير في جانب العِلَّة النحوية إلى تأثر النحاة بعلل الفقهاء والمتكلمين، ومنهم من يربط التعليل بل ونشأة النحو - أيضاً - بعلوم الفلسفة والمنطق. ونجد أن آراء النحاة قد تباينت في هذا القضية. فالدكتور تمام حسان يرى أن "المتأخرين تأثروا بعد الترجمة التي كانت في عصر المأمون بالكثير من الفكر اليوناني، وقد جاء هذا الأثر والنحو هيكل بنيوي كامل، ومن شأن البنية أن تكون جامعة مانعة، ومن هنا اقتصر التأثير على الشُّروح والجدل في المسائل، وهو تأثير لا يعني المتقدمين، ولا يعني نشأة النحو على أيِّ حال، لأننا سبق أن ذكرنا أنَّ النحاة كانوا يأخذون عن عِلل الأعراب لا عِلل اليونان"<sup>٤</sup>.

وكذلك الحال بالنسبة للدكتور حسن الملح إذ يقول: "أما تفاعل نظريَّة النحو مع نظريَّة المنطق فيغلب على الظنَّ أنه غير ممكن وإن اتفقت الأسماء، فالقياس في النحو غير القياس في الفقه، غير القياس في المنطق، والعِلَّة النحوية ليست فقهية ولا منطقيَّة باعتبارها

١ - أصول التفكير النحوي ١٧٢

٢ - أصول التفكير النحوي ١٧٢

٣ - الخصائص ٧٧

٤ - الأصول (د.تمام حسان) ١٦٦

علّة، أمّا أسلوب عرضها وصياغتها فيمكن أن يتأثر بالعلّة الفقهية أو المنطقية .... إذن فدراسة تفاعل العلة النحوية مع العلة الفقهية والمنطقية دراسة في تأثر العلة النحوية من حيث أسلوب الصياغة اللفظية فقط، فليس باستطاعة علم المنطق ولا الفقه أن يكونا مرجعين في تقرير ما هو صحيح نحويًا ممّا ليس كذلك من كلام العربي<sup>١</sup>.

يقابل موقف الوسطية هذا - في قضية تأثر النحو بعوامل خارجة عن اللغة وطبيعة الدرس اللغوي - موقف شديد التّطرف من قبل بعض المحدثين، فاعتبروا تأثر النحو في أقيسته وعلّله بالفلسفة اليونانية، أو المنطق الأرسطي حقائق لا تحتمل النقاش. ويرى الدكتور عبد القادر المهيري أنّ موقفهم من هذه القضية واندفاعهم نحوها بكلّ قوّة يعود لمحاضرة ألقاها أ. ماركس في المعهد المصري تبنت هذه الأفكار، ف"ما انفكّ جلّ من تحدثوا عن النحو العربي يرددون هذه الآراء لا يكاد الشك يخامرهم في سدادها ولا في تصويرها لحقيقة معطيات النحو العربي"<sup>٢</sup>.

ويبدو أنّ الدكتور فاضل السّامرائي قابل هذا التّطرف بتطرف مثله، إذ نفى تعلّق علل النحو بشيء، فهي تعود لطبيعة اللغة، فقال: "أمّا الصواب الذي نعتقده فهو أنّ علل النحو ليست فقهية، ولا كلامية، ولا في سمتهما، وإنّما هي متعلّقة بطبيعة اللغة نفسها"<sup>٣</sup>.

وإذا كان إسراف النحاة في التعليل، وامتزاج العلل بالفلسفة والمنطق أدّى إلى تعقيد النحو، وإثقال كاهله بالفاسد من العلل كما يدعى الوصفيون المعارضون لفكرة العلة، والمطالبون بإلغائها من الدرس النحوي، فالحق أنّ ذلك لا يوجب إسقاطها تمامًا. فكثير منها مقبول معقول، ترتضيه طبيعة العقل البشري التّوّاقة لمعرفة السرّ وراء أيّ ظاهرة، وتأنس به النفوس، بل إنّ فيه ملمحاً من ملامح رقيّ الفكر العربي وتطوره. وأبعد من هذا كلّهُ أنّ بعضاً ممّن دعا إلى إهمال هذا النوع من العلل ما استطاع أن ينفك عنها، فنراه من المعللين بكثرة، كأبي حيان في التّذييل والتّكميل.

١ - نظرية التعليل النحوي ١٦٨

٢ - نظرات في التراث اللغوي العربي ٨٥

٣ - ابن جني النحوي ١٦٠

وابن أبي الربيع ممن اهتم بهذا النوع من التعليل إيماناً منه بأهميته ودوره في إحكام العلة، والإحاطة بجميع جوانبها، فلا يبقى لمعترض مأخذ عليها.

وفيما يلي نماذج من العلل التي اتّسمت بطابعها الجدلي عند ابن أبي الربيع.

### علة عدم جزم الأسماء :

جاء في الجمل: "وإنما لم تُجزم الأسماء؛ لأنها متمكنة يلزمها حركة وتثوين"<sup>١</sup>. وعند تناول ابن أبي الربيع لهذه المسألة بالشرح ذكر أنّ مراد الزجاجي يحتمل وجهين:

الأول: الأسماء التي لا تتصرف؛ لأنها مُنعت الخفض والتثوين لشبهها بالفعل، فيقال: لم لم تُجزم في موضع الخفض؟ ولم يجعل خفضها كنصبها؟ إذ عدم الخفض فيها إنّما كان لشبهها بالفعل، فكان الواجب أن تستحق بذلك الجزم. وقد رُدَّ هذا الاعتراض بأنّ "الأسماء المتمكنة قياسها أن تكون بالحركة والتثوين، فحين حُذِفَ منها التثوين لشبه الفعل لا تسقط الحركة؛ لأنّ ذلك إجحافٌ بالكلمة وإخلالٌ بها"<sup>٢</sup>.

وعلى هذا الفهم تناول ابن عصفور تعليل هذه المسألة، وعرضها على هذا النحو<sup>٣</sup>.

الثاني: أن يريد الأسماء كلّها. فنقول: الاسم متمكن يدخله لذلك التثوين، والتثوين: نونٌ ساكنة، فلا تقع إلّا بعد حركة، فلو جزمت الاسم لذهبت الحركة، ولو ذهبت الحركة لذهب التثوين، ولو ذهب التثوين لاختلّ الاسم بزوال الحرف الذي دخله بإزاء تمكّنه.

وذكر أنّ من المتأخرين من اعترض هذا (أي اعترض التعليل على هذا النحو لهذه المسألة)<sup>٤</sup>، وحجّتهم أنّ علة الاختصاص لا تلزم، لأنّ معاني الإعراب ثلاثة: الفاعلية ودليلها

١- البسيط ١/١٨٢

٢- البسيط ١/١٨٢

٣- شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٤-١١٥

٤- ذكر السهيلي أن هذا رأي شيخه أبي الحسين ابن الطراوة. انظر نتائج الفكر ٧٢. ويرى أبو حيان أن هذا من السؤال عن مبادئ اللغات، فلا سبيل إليه، لأنه يؤدي إلى التسلسل، ونسبه إلى بعض أصحابه، ويعني به الأبدى في شرح الجزولية. انظر التذليل والتكميل ١/١٣٩

الرَّفْع، والمفعوليَّة ودليلها النَّصْب، والإضافة ودليلها الجرّ. ثمَّ يفترض أنَّ قائلاً يقول: لِمَ لم يكن الجزم عوضاً عن واحد منها؟ قيل: "لو كان عوضاً من واحد منها لقبل: ولم يدخل الجزم، وسقطت الحركة التي تقدره عوضاً منها؟ وكلُّ سؤال ينعكس على صاحبه لا يُسأل عنه"<sup>١</sup>.

وقال ابن أبي الربيع: إنَّ عِلَّةَ الاختصاص تُطلب، ويُسأل عنها، فإنَّ وُجِدَ للاختصاص وَجْهٌ عُلِّلَ به وإلا فلا يلزم، وهذا مما وُجِدَ له وَجْهٌ، فيلزم أن يُؤتى به.

والحقُّ أنَّه بإيراده لاعتراض المتأخرين والرّد عليهم لم يخدم النَّصَّ المشروح، بل أحاطه بشيء من الغموض، ولو اكتفى بما عرضه في الاحتمالين الأوّلين لكفى.

وعلَّل أيضاً بما علَّل به بعض المتأخرين من أنَّ عوامل الجزم لا معنى لها في الاسم، وذكر أنَّ هذه العِلَّة تكون جواباً لمن يسأل، فيقول: لِمَ لم يدخل الجزم في الأسماء بالعوامل التي دخل بها في الفعل؟

ثم ذكر في آخر شرحه للمسألة أنَّه لا يمكن أن يُسأل عن أكثر من هذين، في إشارة منه إلى أنَّه أوفى المسألة حقّها من التعليل والرّد على الاعتراضات الواردة لِمَا علَّل به.

في حين نجد العديد من الأسئلة يوردها الزجاجي في الإيضاح أثناء تناوله لهذه العِلَّة، بعد أن ذكر أنَّها عِلَّة سيبويه وأصحابه<sup>٢</sup>. ومنها ممّا لم يذكره ابن أبي الربيع - وقد كان جديراً بالطرح - التّساؤل عن عدم حذف الحرف الأخير والإبقاء على التّنوين لالتقاء الساكنين، كما يُفعل ذلك في الأفعال المعتلّة اللامات، نحو: يقضي، ويغزو، "فَلِمَ أجزتم في الأفعال حذف حركة وحرف، ولم تجيزوا ذلك في الأسماء، وقلتم: إنَّها تختلّ؟"<sup>٣</sup>. ثمَّ رَدَّ هذا الاعتراض، وموجز ما ذكره أنَّ الجازم لم يصادف حركة، وإنَّما صادف حرفاً ساكناً فحذفه حتى لا يكون كالرفع، فلمَّ يحذف الحركة؛ لأنَّها حذفت قبله لعِلَّة أخرى،

١- البسيط ١/١٨٢

٢- جاء في الكتاب ١/١٤: "وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التّنوين، فإذا ذهب التّنوين، لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة".

٣- الإيضاح ١٠٣



والاسم ليس كذلك؛ لأنه متحرك الآخر، وأنت تسلب منه الحركة للجزم، ثم يلتقي الساكنان فيحذف آخره، فيكون الجزم ذهاب الحركة والحرف معاً؛ فكان يختل.

وعلى نفس المنوال يطرح سؤالاً حول موضع آخر من مواضع الحذف. فكيف جاز لنا القول هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ونحوه، فنحذف في حال الرفع الضمة وفي حال الخفض الكسرة، ثم نحذف الياء لسكونها وسكون التنوين، فيذهب من الاسم حرف وحركة، وهذا الذي من أجله امتنعتم من جزم الأسماء؟

وقد ردَّ على هذا الاعتراض بأنَّ هذا الاختلال وإن كان يلحق بعض الأسماء لاعتلالها، فليس بلانزم للأسماء كلها، فلو أوجبنا الجزم للأسماء من أولِّ وهلة لحقها الحذف والاختلال، فيكون إجحافاً بها أصلاً، ثمَّ إنَّ هذه الأسماء المعتلَّة اللامات لا يلزمها الحذف في كلِّ أحوالها، فإن دخلتها الألف واللام لم يحذف منها شيء، بالإضافة إلى أنَّ بعض العرب لا يستثقلون الحركات فيها، فلا يحذفون منها شيئاً. وكذلك فإنَّ من يحذف قد جعل التنوين فيها عوضاً من نقصان البناء، والكسرة دليل على الياء.

هذا ما جاء في تناول الزجاجي لعلة سيبويه الأولى، وقد ذكر علة أخرى عند سيبويه أغفلها كثير من النحويين، وهي: أنَّ الأفعال أثقل من الأسماء، فجزمت تخفيفاً، لأنَّه حذف وأنَّ الأسماء أخف، فكانت أحمل للخفض.

وذكر أنَّ أكثر الكوفيين على هذا التعليل، وختم بما ختم به ابن أبي الربيع تعليله، حين ذكر أنَّ الأسماء لم تجزم، لاستحالة دخول أدوات الجزم عليها؛ لأنَّه لا معنى لها في الاسم<sup>١</sup>.

وهو بهذا قد تناول تعليل هذه المسألة بصورة أوفى وأوضح ممَّا جاء لاحقاً عند ابن أبي الربيع. إلا أنَّ ما طالعنا به العكبري كان صفة ذلك كُله، قدَّمه في نقاط واضحة موجزة، حيث قال: "ولم يدخل الجزم الأسماء لسنة أوجه<sup>٢</sup>:"

أحدها: أنَّ الإعراب دخل الأسماء لمعنى على ما سبق، وقد فت الحركات بذلك

١- ونسب هذا الرأي إلى المازني في شرح المفصل ١/١٩٨

٢- لم يُذكر منها غير ثلاثة في النسخة التي عندي بتحقيق د.غازي مختار طليمات .

المعنى. وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه، وليس تَمَّ معنى رابع يدلُّ عليه الجزم.

والثاني: أنَّ الجزم ليس بأصل في الإعراب؛ لأنَّه سكون في الأصل، والسكون علامة المبني أصل في البناء بشهادة الحسِّ والوجدان، إلاَّ أنَّه جُعِلَ إعراباً فرعاً، فَخُصَّ بما إعرابه فرع، وهو الفعل .

والثالث: أنَّ الجزم دخل عوضاً من الجرِّ في الأسماء، فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوض.

والرابع: أنَّ الجزم حذف، وذلك تخفيف، فيليق بالفعل الثقيل لثقله، أمَّا الاسم فخفيف، فجزمه يحذف منه التتوين والحركة، وذلك إجحاف به.

الخامس: أنَّ الجزم في الأسماء يسقط التتوين، وهو دليل الصرف، والحركة التي هي دليل المعنى، وليس كذلك جزم الأفعال.

السادس: أنَّ الجزم يحدث بعوامل لا يَصِحُّ معناها في الأسماء<sup>١</sup>.

وكلُّ الأوجه المذكورة مقنعة عندي. وإنَّ عورض هذا النوع من التعليل بدعوى عدم جدواه إلاَّ أنني أراه في غالبه غوصاً في أعماق اللغة وأسرارها، ويخدم شريحة من المتعلمين المتقدمين، ويظهر جوانب من عظمة هذه اللغة، والله أعلم.

### **علة عدم جرِّ الأفعال :**

جاء في جمل الزجاجي: (لم تخفض الأفعال؛ لأنَّ الخفض لا يكون إلاَّ بالإضافة)<sup>٢</sup>. عندما شرَّع ابن أبي الرِّبيع في شرح عبارة الزجاجي هذه، تناول تعليل المسألة مباشرة بتوجيه سؤالين، ثم استطرده في الانفصال عنهما .

أحدهما: لِمَ لم تخفض الأفعال بما خفضت به الأسماء؟

١- الباب ٦٥/١، وثلاثة الأوجه الأخيرة من (علة النحوية في كتاب سيويه) رسالة ماجستير ص ١٢

٢- البسيط ١٨٣/١

الثاني: لِمَ لَمْ تخفض الأفعال بغير ما خفضت به الأسماء؟

فالانفصال عن السؤال الأول ذكر فيه أربعة وجوه:

الأول: "أَنَّ الخفض في الأسماء إنَّما يكون بالإضافة، والإضافة إنَّما تكون لتخصيص الأول وتعريفه. ولا يتعرَّف إلا بما يكون معلوماً عند المخاطب نحو: غلام زيد، وصاحب عمرو، فعمرو بلا شك معروف عند المخاطب، ولو لم يكن معلوماً ما صحَّ أن يتعرَّف الصاحب به. والفعل إنَّما جيء به لإفادة المخاطب ما لم يكن عنده، فمن ضروراته أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً لما كان في ذلك فائدة، وكنت تخبره بما يعلمه، فقد تناقض مدلول الفعل والإضافة"<sup>١</sup>.

والصورة التي أوردها ابن أبي الربيع - هنا - للتعليل جيدة واضحة إذا ما قارناها بما جاء عند السيرافي في شرحه للكتاب، فقد أوردها في وجهين من خمسة أوجهٍ علَّلَ بها، فقال: "ووجه ثانٍ: أَنَّ المضاف إليه يتعرَّف بالمضاف، أو يخرج به من إبهام إلى تخصيص على مقدار خصوصه في نفسه، كقولك: (هذا غلام زيد)، فيتعرَّف الغلام بزيد، ونقول: (هذا غلام رجل صديق لك)، فيخرج الغلام عن حدِّ الإبهام الذي في قولك: (هذا غلام) حتى ينحصر ملكه على صديق له، دون سائر الناس، وصديق له أخص من واحد من الناس مبهم.

ووجه ثالث: أَنَّ الفعل لا يكون إلا نكرة، ولا يكون شيء منه أخص من شيء، فإذا كانت الإضافة إنَّما ينبغي لها زيادة معرفة المضاف، ولا سبيل إلى أن يعرف المضاف إليه، حتى يكون مقصورا إليه معروفا، فيتعرَّف المضاف، بذلك لم يصحَّ"<sup>٢</sup>.

١- البسيط ١/١٨٤

٢- شرح السيرافي ١/٤٢

وبالمقارنة بين العرضين تتضح إجابة ابن أبي الرِّبِّيع في الرِّبِّيط بين الوجهين، حيث لا يَصِحُّ انفصال وجه عن الآخر فيكون علة بمفرده، فلا بُدَّ من إثبات تناقض مدلول كلٍّ من الفعل والإضافة، وذلك كما فعل ابن أبي الرِّبِّيع. غير أنَّ عبارة الورَّاق كانت أكثر وضوحاً وأقرب مأخذاً، إذ قال: "القصد بالإضافة تخصيص المضاف، والفعل لو أضفت إليه لم تُخَصَّ ما قبله، ألا ترى أنَّك لو قلت: هذا غلامٌ، لكان مبهماً، فإذا قلت: هذا غلام زيد اختصَّ على زيد، فلو قلت: جاءني غلام يقوم، لم يختصَّ الغلام بإضافته إلى يقوم، لأنَّ القيام يكون من زيد ومن عمرو وسائر الناس، فلهذا سقط الجرُّ من الفعل"<sup>١</sup>.

الثاني: أن يقال: إنَّ الأفعال أدلَّة، والدليل ليس المدلول، والإضافة إنَّما تكون للمدلول بخلاف الاسم، فإنَّ العرب تنزِّل الاسم منزلة المسمَّى، فنزَّلت زيدا وعمراً وما أشبهها منزلة المسميات حتى كأنَّها هي. والدليل على الشيء لم ينزل عندهم بتلك المنزلة، فلا يضاف إلى الدليل ويضاف إلى الاسم. وقد نَسب الزجاجي هذا التعليل إلى الأخفش، وذكره في الإيضاح بعبارة أقلَّ وضوحاً من عبارة ابن أبي الرِّبِّيع، وتناول شرحها، فقال: "إنَّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، فهي أدلَّة على فاعليها، وفي حروفها دليل على الحدث، وفي أبنيتها دليل على الزمان، وفي المتعدِّي منها دليل على المفعول"<sup>٢</sup>.

الثالث: "أنَّ المضاف إليه يقوم مقام التنوين، فإذا قلت: غلام زيد، فزيد قد قام مقام تنوين الغلام، فلو أضيف إلى الفعل لكان الفعل قد قام مقام تنوين المضاف، والفعل لا بُدَّ له من فاعل، فيكون التنوين قد قام مقام جملة"<sup>٣</sup>. فالتنوين ضعيف لم يبلغ من القوَّة أن يقوم مقام شيئين، وهما الفعل والفاعل.

---

١- العلل في النحو ٣١

٢- الإيضاح ١١٠

٣- البسيط ١/١٨٦

وهذا الوجه - أيضا - ذكره الورّاق، والعكبري، وابن يعيش<sup>١</sup>.

الرابع: "أنّ الفعل لو أضيف إليه لصار مع المضاف كالشيء الواحد، والفعل لا يخلو عن الفاعل، فيلحق على هذا الاسم - وهو المضاف - زيادتان، والاسم لا يحتمل زيادتين؛ ولذا لم يحتمل الألف واللام والتّونين"<sup>٢</sup>. وهذا الوجه قد ذكره الزجاجي في الإيضاح، ونسبته إلى الأخفش، واستحسنه منه، حيث ذكر أنّها علةٌ جيدة. ثم أورد ما يمكن أن يعترض هذا التعليل، وهو أنّ هذا التعليل يفسد "باجتماع الألف واللام ونون الاثنتين والجمع، والألف واللام زائدتان، والنون زائدة ومؤدية معنى التّونين، فقد جمعت بين زيادتين فررت من اجتماع مثلها، وجعلتموه الدليل على امتناع الأفعال من الإضافة إليها، فقد بطل ما ذهبتم إليه من ذلك، وبيان فسادها"<sup>٣</sup>. ثم ردّ هذا الاعتراض بأنّه إنّما يكره الجمع بين زيادتين تجريان مجرى واحداً في تمكين الاسم، وهما الألف واللام والتّونين، لأنّ في كل واحد منهما كفاية عن صاحبه في التمكن وليست النون كذلك، فهي ليست دليل تمكّن. ثم ذكر وجهاً آخر للردّ على هذا الاعتراض، وهو أنّ النون عوض من حركة وتّونين، وكان حكمهما جميعاً أنّ يثبتا في كل حال، فحذف التّونين في الواحد حتى لا يشبه النون الأصلية، فلمّا صار إلى التثنية والجمع، ورجع إلى أصله ثبت؛ لأنّه لا يلتبس بشيء.

وبعد أن فرغ ابن أبي الزبيع من الردّ على السؤال الأول تناول الردّ على السؤال الثاني: لِمَ لَمْ تُخَفِّضِ الأفعال بغير ما خُفِّضَتْ به الأسماء؟ وعلّل له بأنّ المجرور مع جاره كالشيء الواحد، والفعل ثقيل، والتّقييل لا يحتمل الزيادة.

ونحن نلاحظ فيما مضى أنّ ابن الزبيع مسبوq في تعليلاته التي أوردها، بل إنّ مقتصد في ذكر أوجه عديدة من الاعتراضات، كذلك التي نجدها عند الزجاجي والسيرافي

<sup>١</sup> - ينظر على الترتيب: العلل في النحو ٣١، واللباب ٦٩/١، وشرح المفصل ٢١٧/٤

<sup>٢</sup> - البسيط ١٨٦/١

<sup>٣</sup> - الإيضاح ١١١

والسهيلي<sup>١</sup>، نحو الاعتراض بإضافة أسماء الزمان إلى الأفعال، فيقال: أنتم منعمت خفض الأفعال لاستحالة الإضافة إليها، والشيء المحال لا يصير غير محال. فتقولون: هذا يوم يقوم زيد، وهذه ساعة يذهب بكر. وقد ردَّ هذا الاعتراض الزجاجي بعدة وجوه، أبرزها: أنَّ الغرض إنَّما هو المصادر، فكأنَّ المضاف إليه في الحقيقة المصدر، فالتأويل: هذا يوم قيام زيد.

وجواب آخر: إنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ الأفعال مع فاعليها جمل، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف إلى الجمل إذا كانت موضحة لها. كقولك: قصدتك يوم أخوك منطلق، وزرتك يوم الحجَّاج أمير.

والزجاجي خير من أشبع هذه المسألة طرحاً رغم ما ذكره في أوَّل مناقشته لها، فقد ذكر علة سيبويه، وهي أنَّه "ليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنَّه ليس في الأسماء جزم، لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتتوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"<sup>٢</sup>، ثم قال بعد ذلك: "وكلُّ علة تُذكر في امتناع الأفعال من الخفض، فإنَّما هي شرح هذه العلة وإيضاحها، أو مؤدَّة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب"<sup>٣</sup>.

وقد جعل الجرجاني ذلك كلاً من المبالغة في الإبانة، واكتفى بتعليل المسألة بأنَّ الإعراب لا يكون على أربعة أنحاء في الاسم، وهو الأصل، فالأولى ألا يكون ذلك في الفعل الذي أعرب للمضارعة<sup>٤</sup>. ويردُّ قوله هذا بأنَّ للسائل "أن يقول: لم أُرِدْ إعراباً رابعاً، وإنَّما أردتُ أن يكون الجزم بدلاً من الخفض، والخفض بدلاً من الجزم. فيُجاب حينئذ بما اعتلَّ به النحويون"<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> - ينظر على الترتيب: الإيضاح ١٠٨-١٢٠، وشرح السيرافي ٤٤/١، ونتائج الفكر ٧٣-٧٤

<sup>٢</sup> - الكتاب ١٤/١

<sup>٣</sup> - الإيضاح ١٠٧

<sup>٤</sup> - المقتصد ١٣٨/١

<sup>٥</sup> - نتائج الفكر ٧٢

## عَلَّةُ حَمَلِ الْجَرِّ عَلَى النَّصْبِ فِي الْمَنْوَعِ مِنَ الصَّرْفِ :

بعد أن قيس الممنوع من الصَّرْفِ في إعرابه على الفعل لِشَبَّهِه ما لاحظته النحاة، فإنَّ مِمَّا يُطْرَحُ في جانب العِلَلِ الجدليَّة: لِمَ حُمِلَ الجَرُّ على النَّصْبِ في ما لا ينصرف؟ وقد تناول هذا الجانب ابن أبي الرَّبِيع، فذكر أنَّه لم يمكن أن يحلَّ مكان الخفض الجزم، لأنَّهم لو فعلوا ذلك لكان فيه إخلال بالاسم، من حيث ذهب منه شيئان كانا في الأصل له، فلا بُدَّ من حمل الخفض إمَّا على الرفع أو النصب ولا ثالث لهما، وكان الحمل على الخفض أولى؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّ النصب قد حُمِلَ على الخفض في التَّثْنِيَّة والجمع، ولم يوجد الرفع حُمِلَ على الخفض، فحملوا المخفوض على المنصوب؛ ليكون ذلك كالمعاوضة.  
الثاني: "أنَّ الرفع دليل على العمد، وما لا يُستغنى عنه، والنصب والخفض يُستغنى عنهما، فحُمِلَ المخفوض على المنصوب لما بينهما من التقارب"<sup>١</sup>.

وهو مسبوقة فيما ذهب إليه، فقد جاء في أسرار العربية: "فإن قيل: فَلِمَ حُمِلَ الجَرُّ على النصب في ما لا ينصرف؟ قيل: لأنَّ بين الجَرِّ والنصب مشابهة؛ ولهذا حُمِلَ الجَرُّ على النصب في التَّثْنِيَّة وجمع المذكر السالم، فَلَمَّا حُمِلَ الجَرُّ على النصب في تلك المواضع، فكذلك يُحمل الجَرُّ على النصب ههنا"<sup>٢</sup>.

فالعلَّة عند ابن أبي الرَّبِيع هي نفس علَّة ابن الأنباري، وهي تقوم على ما بين الجَرِّ والنصب من المشابهة.

وقد علَّل الجرجاني لقيام الفتحة مقام الكسرة بتساوي النصب والجَرِّ في معنى المفعولية<sup>٣</sup>، كقولهم: (رأيت مسلمين)، و(مررتُ بمسلمين) في جعل لفظ الجَرِّ كلفظ النصب.

أمَّا السيوطي فقد ذكر اختلاف النحاة في تعليل هذه المسألة على ثلاثة أقوال:  
الأول: لشبه الفعل كما منع التتوين. فامتناع الكسر تابع لامتناع التتوين. وقد قال به

١- البسيط ٢١٢/١

٢- أسرار العربية ٢٢٣، وانظر العلل في النحو ٢٩٥، والأمالي النحوية ٤/١١٥ الأملية ١٥٢

٣- المقتصد ٢٥٩/٢

بعض النحاة<sup>١</sup>؛ لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء<sup>٢</sup>.

الثاني: حتى لا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حُذفت، واجتزئ بالكسرة.

الثالث: حتى لا يتوهم أنه مبني، لأنَّ الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو الألف

واللام أو الإضافة، فلما مُنِعَ الكسر حُمِلَ على نصبه فَجُرَّ بالفتحة كما يُنصب بها<sup>٣</sup>.

والقول الثاني تبناه إبراهيم مصطفى من المحدثين، فذكر "أنَّ هذا الاسم لما حُرِمَ التنوين

أشبهَ في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت ياءه، وحذفها كثير جداً في لغة

العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، وذلك إذا بُدئت الكلمة بـ(أل)، أو اتبعت بالإضافة أو أعيد

تنوينها لسبب ما، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم"<sup>٤</sup>.

وأنتى عليه الدكتور مهدي المخزومي فيما ذهب إليه، ورأى أنه "مذهب جدير بأن

يؤخذ به ويتعلق بأسبابه، مذهب مبني على أساس من فهم أساليب العرب في كلامهم،

وتجنب لكل ما يقوم على تمحلُّ أو افتعالٍ ممَّا رأينا في كلام سيبويه، وفي كلام ابن

الأنباري، وممَّا تمسَّك به النحاة المتأخرون"<sup>٥</sup>.

فاتقاء التَّوهم في الإضافة رأيٌ مقبولٌ عنده "لأنَّه مبني على فهم ما للعربية في دِقَّة

التَّفريق بين الأساليب، وما بها من حِرْصٍ على اتِّقاء الشُّبهات في التعبيرات المختلفة، فلَمَّا

احتملت العربية حدوث مثل ذلك التَّوهم اضطرت إلى الخروج عمَّا أخذت به على نفسها من

جعل الكسرة علماً للإضافة، وإلى تقبُّل أن يكون الممنوع من الصِّرف بالفتحة بدلاً من

الكسرة حين الإضافة، ما دامت الكسرة فيه تؤدي إلى مثل هذا الارتباك الذي أحسَّت به

١ - شرح الرضي ٩٠/١، واللباب ٥٢٠/١، وشرح المفصل ١٦٦/١

٢ - شرح الأشموني ٩٣/١

٣ - الهمع ٧٦/١

٤ - إحياء النحو ١١٢

٥ - في النحو العربي ٩٠



فاجتنبته"¹.

والحقُّ أنَّ هذا الوصف بحق علماء أجلاء لا يليق. وقد أُشرتُ إلى وَهْنِ ما أتى به إبراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي في عِلَّة منع الاسم من الصرف، وذلك في مبحث العلل القياسية.

### علة بناء الفعل الماضي على الفتح :

الفعل الماضي مبني، ولا يُسأل عن ذلك؛ لأنَّه الأصل في الأفعال²، ولكن الأصل أن يُبنى على السكون، ومخالفة هذا الأصل هو ما جعل التعليل - هنا - يأخذ الطابع الجدلي، سواء بالمناقشة والحوار كما هو المتَّبَع عند ابن أبي الرِّبيع، أو باستكمال العِلَّة وتتميمها دون حوار.

بدأ ابن أبي الرِّبيع تعليله لبناء الماضي على الفتح بطرح السؤال التالي: لِمَ لم يُبن الفعل الماضي على الأصل، وهو السكون؟ ويجيب: بأن الفعل الماضي وقع موقع الأسماء المعربة، ووقع موقع الفعل المعرب. فالأول كقولك: مررت برجل قام، فوقع موقع قائم. ومثال الثاني: إن قمتَ قمتُ. والمعنى: إن نَقُمَ أقم، لأنَّ (إن) الشرطية لا تطلب الماضي وإنما تطلب المستقبل. فلَمَّا كان له بهذا مَرِيَّة على صيغة الأمر بُني على الحركة، وزال السكون، ليكون له مَرِيَّة في اللفظ.

ويستمرُّ في الجدل بافتراض معترض على ما قرَّره. قال: فإن قلت: وقد قالوا: أمرته بأن قُم، والتَّقدير: أمرته بالقيام، فهو بمنزلة أمرته بأن يقوم، فقد وقعت صيغة الأمر موقع الفعل المعرب.

قلت: إذا قلت: أمرته بأن يقوم، فالمعنى أمرته بالقيام، ولم تذكر ما وقع به الأمر، ولا اللفظ الذي فهم منه. وإذا قلت: أمرته بأن قُم، فقد فهم من هذا أن أمرك كان بهذا اللفظ. فلا يَصِحُّ من هذا الوجه أن يقال قام مقامه لاختلاف المعنيين.

¹ - في النحو العربي ٩٠

² - ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم وذهب البصريون إلى انه مبني . انظر المسألة ٧٢ في الإنصاف ٥٢٤/٢

ثمّ ختم تعليله بتخصيص البناء على الفتح دون غيره، فذكر أنّ الفتح أخفّ الحركات ومتى وجب الانتقال في المبنى إلى الحركة، فالأولى الفتح.

ومنشأ هذه العلة هو منشأ غالب العَلَل، وأعنى به كتاب سيبويه، إلا أنّها عند سيبويه - كالعادة - تأتي موجزة، ثم يتناولها الخالفون بمزيد من الشرح والإيضاح. فقد جاء في الكتاب: "وَلَمْ يُسَكِّنُوا آخِرَ (فَعَلٍ) لِأَنَّ فِيهَا بَعْضُ مَا فِي الْمَضَارَعَةِ، تَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ ضَرَبْنَا، فَتَصِفُ بِهَا النَّكْرَةَ، وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ ضَارِبٍ إِذَا قُلْتَ: هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ. وَتَقُولُ: إِنْ فَعَلَ فَعَلْتُ، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى إِنْ يَفْعَلُ أَفْعَلٌ"<sup>١</sup>.

وعلى نحو تناول ابن أبي الرّبيع لتعليل المسألة بطريقة الحوار والمناقشة، تناولها كذلك السّيرافي، وابن الورّاق، والأنباري<sup>٢</sup>، وعلى طريقة استكمال العلة أو تتميمها دون الحوار، وإنّما بسرد ما يمكن من علل متتابعة تناولها ابن السراج، وابن بابشاذ، والجرجاني، والعكبري، والرضي، والأزهري، والأشموني<sup>٣</sup>.

وسألخصّ ما جاء في شرح السّيرافي، لأهميته في التّأصيل للمسألة، ولما في الأوجه المذكورة لاختيار البناء على الفتح من شمول التعليل، فكلّ ما جاء بعده عند النحاة لا يكاد يخرج عن هذه الوجوه، بل إنّ ما أورده ابن يعيـش<sup>٤</sup> يكاد يكون نسخة مكرّرة لما جاء عند السّيرافي.

فقد أصلّ لمسألة بناء الأفعال وإعرابها، فقال: إن قيل: لمّ وجب فتح أواخر الأفعال الماضية؟ وهلاّ أسكنت أو حركت بغير الفتح؟ فالجواب عنه أنّ الأفعال كلّها حقّها أن تكون مسكّنة الأواخر، والأسماء كلّها حقّها أن تكون معربة.

غير أنّ الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام: فقسم منها ضارِع الأسماء مضارعة تامة

١- الكتاب ١٦/١

٢- انظر العلل في النحو ٣٢-٣٣، وأسرار العربية ٢٢٦-٢٢٧

٣- انظر على الترتيب: الأصول ١٤٥/٢، والمقدمة النحوية ١٣٦/٢، والمقتصد ١٠٨/١، واللباب ١٥/٢-١٦، وشرح

الرضي ٩/٥، وشرح التصريح ٥٠/١، وشرح الأشموني ٦٦/١

٤- شرح المفصل ٢٠٧/٤-٢٠٨

فاستحقَّ أن يكون معرباً، وهو الأفعال المضارعة التي في أوائلها الزوائد الأربع. والضرب الثاني: ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الماضي. والضرب الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر.

فأرئينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها المضارع المستحق للإعراب، وقد أعرب، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة، فبقي على سكونه. وتوسَّط الماضي فنقص عن المضارع، وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة، فلم يكن كفعل الأمر، ولم يعرب كالمضارع، ويُنِي على حركة واحدة إذ كان المتحرِّك أمكن من الساكن، وجعلت تلك الحركة فتحة دون غيرها من أربعة أوجه:

أولها: أن الفتحة أخفُّ الحركات، وإنَّما القصد في تحريكه أن يخرج عن مرتبة الساكن الذي هو فعل الأمر، فلمَّا كانت الفتحة تخرجه من ذلك وهي أخفُّ الحركات لم يتجاوز إلى غيرها.

والوجه الثاني: أن الضمة لا تصلح فيه لما يقع فيه من اللبس بين فعل الواحد والجماعة؛ لأنَّ من العرب من يقول: (ضَرَبُ) في معنى (ضَرَبُوا)، فيحذف الواو ويكتفي بالضمة منها، وذلك كقول الشاعر<sup>١</sup>:

قَلَو أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُ حَوْلِي      وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ<sup>٢</sup>

يريد: كانوا .

ولم يصلح أن يكون آخر الفعل الماضي مكسوراً؛ لأنَّ الكسر اختصَّ الأسماء، ولم يدخل في شيء من الأفعال، فبقي الفتح فبُنِيَ عليه الماضي.

والوجه الثالث: أن الفعل الماضي قد يُنْتَى ضمير فاعله بالألف، والألف توجب فتح ما قبلها، فلمَّا كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها، وقد وجب تحريك آخره حُرِّك بأقرب الحركات إليه.

١ - البيت بلا نسبة في معاني القرآن ٩١/١، والإنصاف ٢٨٥/١، وشرح المفصل ٢٠٨/٤، وخزانة الأدب ٥/٢٢٩، ٢٣١

٢ - الأطباء: جمع طبيب. الأساءة: جمع آس، وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ.

وقد سبقه الفراء إلى هذا الوجه، فقد علل لبناء الماضي على الفتح بأن الماضي يلحق به ألف الاثنتين، وهي توجب فتح ما قبلها، فوجب أن يكون الواحد محمولاً عليه.  
وردّه ابن عصفور، وقال بفساده؛ "لأنّ فيه حملَ المفرد- وهو الأصل - على التثنية، وهي فرع<sup>١</sup>".

والوجه الرابع: أنّ الفعل الماضي يكون على (فَعَلَ) و(فَعُلَ)، فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في (فَعَلَ) من كسرة إلى ضمة، وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا من (فَعُلَ) من ضمة إلى كسرة، وهذا قليل مستثقل.

فإن قيل: ما المضارعة التي استحقّ الفعل الماضي الحركة والمزيّة على رتبة الساكن؟ قيل له: وقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة في النعت والخبر، كقولك: (مررتُ برجلٍ قام)، و(زيد قام) وقع موقع قولك: (مررتُ برجلٍ قائم)، أو (برجلٍ يقوم)، و(زيد قائم)، و(زيد يقوم).

وتعليل السيرافي هو أوّل التعليقات شمولاً كما ذكرت، وما جاء به النحاة بعده لم يخرج عنه. فعلى سبيل المثال ما جاء عند العكبري إذ قال: "والأصل أن يُبنى على السكون؛ لأنّ البناء ضد الإعراب، إلّا أنّ الفعل الماضي حُرِّكَ لشبهه بالمضارع إذ كان يقع موقعه في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ﴾<sup>٢</sup>، أي: فيفزع. وفي الشرط والجزاء: إذا ذهبتَ ذهبتُ. وفي الحال كقولك: مررتُ بزيد قد كتبَ، كقولك: يكتب. والشبه يقتضي إثبات حكم من أحكام المشابهة للمشابه، والحركة من أحكام المضارع، إلّا أنّ حركة المضارع إعراب، وحركة الماضي بناء، وعلة ذلك أنّ إعراب المضارع فرع على الاسم، والماضي فرع على المضارع، والفروع تنقص عن الأصول، فكيف بفرع الفرع. وإنّما جعلت حركته فتحة؛ لأمرين:

أحدهما: أنّ أمثلة الفعل الماضي كثيرة، فاختر له أخفّ الحركات تعديلاً.

<sup>١</sup> - شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/٢

<sup>٢</sup> - النمل الآية ٨٧

والثاني: أن الغرض تمييز هذا المبني على المبني على السكون، والتمييز يحصل بالفتحة، وهي أخف فلا يُصار إلى التثقل. وقيل: لو كُسِرَ لُبْنِي على كسرة لازمة. والفعل لم يدخله الجرُّ مع أنه عارض، ولم يُضَمَّ لأنَّ مِنَ العرب مَنْ يحذف واو الجمع ويجعل الضمة دليلاً عليها، نحو: ضَرَبُ في ضَرَبُوا، وهذا وجه ضعيف<sup>١</sup>.

والجدل في بناء الماضي على الفتح استمرَّ حتى عصرنا هذا. فالدكتور فوزي حسن - مثلاً - يرى أن قول القدماء ببناء الماضي على الفتح بُنِيَ على أساس غير سليم، وهو الاعتقاد بأنَّ صيغة (فَعَلَ) تمثل الماضي مجرداً خالياً من أيَّة لواصق ضميريَّة، بينما الصحيح أنَّها تُعدُّ بنية مركبة لا بسيطة، ذلك أنَّ الفعل الماضي لا يخلو بأيِّ حال من الأحوال من لاصقة ضميريَّة، وأنَّ الفتحة التي في آخر (فَعَلَ) ما هي إلا لاصقة ضميريَّة، وليست من بنية الفعل في شيء، فإذا ما جرَّدنا الماضي من اللواصق الضميريَّة تماماً تبين لنا أنَّه مبني على السكون لا الفتح<sup>٢</sup>. فالفعل (دَرَسَ) وأمثاله ليس فعلاً مجرداً، بل هو مركَّب من أصل فعلي، وهو (دَرَسَ) بالإضافة إلى اللاصقة (a-) أي الفتحة القصيرة في آخره التي تشير إلى الشَّخص والعدد والجنس، ذلك أننا بمجرد قولنا: (دَرَسَ) نعرف تلقائياً أنَّ الحدث مسند إلى غائب مفرد مذكر، تماماً كما نعرف من مجرد قولنا: (درسا) أنَّ الفعل مسند إلى مثنى مذكر غائب<sup>٣</sup>.

وذكر أنَّ هذه الحركة الطويلة في نحو (درسا) تُعدُّ ضميراً عند النحاة، لكنَّهم أنكروا أي قيمة نحوية أو وظيفة تقوم بها الفتحة القصيرة في آخر الفعل الماضي، فهذه التَّبعية الخطيئة ترتب عليها تبعية وظيفية، وتبعية في القيمة والأهمية.

ودعا إلى أن تُعدَّ الفتحة القصيرة في آخر الماضي ضميراً كالتَّاء في نحو: (درستُ، ودرستَ، ودرستِ)، وأنَّه إذا قيل: دَرَسَ محمدٌ، فهذا الاسم الظاهر يكون مفسِّراً وموضِّحاً للاصقة المفرد المذكر الغائب التي في آخر الفعل. ونادى بأنَّ يكون هذا الاسم الظاهر

١ - الباب ١٥/٢ - ١٦

٢ - الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ٢٣١

٣ - الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ٢٣١

بدلاً، أو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه. وذكر أنّ ذلك ليس بدعاً، فقد ذكر السيوطي أنّ من النحاة من نادى بذلك في تاء التانيث الساكنة في آخر الماضي، في نحو: درستُ هنداً، فتكون التاء ضميراً، وليست حرفاً دالاً على تانيث الفاعل، ويكون ما بعدها بدلاً منها، أو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه<sup>١</sup>.

والذي أراه أنّ ما أسماه باللاصقة الضميريّة، ويعني بها الفتحة في آخر الفعل الماضي وإن كانت حقا تدلُّ على المفرد المذكر الغائب إلّا أنّه لا يمكن أن تُعدَّ ضميراً، وتكون فاعلاً. وقد يكون في طرحه شيء من الطرافة والجدة، إلّا أنّه ينتقض بما انتقضت به الدّعوة إلى أن تكون (تاء) التانيث ضميراً. وقد دعا هو وبعض المحدثين<sup>٢</sup> إلى أن تكون (تاء) التانيث الساكنة ضميراً. وخلاصة ما ذهبوا إليه أنّها لا تختلف عن التاءات الأخرى التي عدّت ضمائر متصلة، وأنّه يمكن تخريج ورؤد الفاعل بعدها بأنّه بدل، أو عطف بيان، أو مبتدأ خبره الجملة قبله.

وقد ناقش الدكتور فاضل السامرائي تلك الآراء التي أوردوها في (تاء) التانيث الساكنة، وردّها كلّها<sup>٣</sup>. وسأعرض لأبرزها؛ لأنّه يصحُّ أن يُردَّ بها على ما أسماه الدكتور فوزي باللاصقة الضميريّة، وسأنزله عليها. ويُمكن أن أُجمل ردّه في التالي:

- أنّ تاء التانيث الساكنة لا يتمُّ بها الكلام، وبذلك تختلف عن التاءات التي عدّت ضمائر متصلة بأواخر الأفعال الماضية نحو: قمتُ وقمتِ وقمتِ، فإنّه يتمُّ بها الكلام، ممّا يدلُّ على أنّ تاء التانيث ليست ضميراً، وإنّما هي حرف. وكذلك الحال في الفتحة في آخر الماضي، ليست ضميراً، وإنّما هي علامة بناء.

- أنّ أوجه الإعراب المقترحة لا تصحُّ. وهي كالتالي:

<sup>١</sup> - نسب السيوطي هذا القول إلى أبي علي الحسن بن حمدون الأسدي المعروف بالجلوليّ. انظر الهمع ٦/٦٤

<sup>٢</sup> - منهم الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور عبد الرحمن أيوب. انظر تحقيقات نحوية ص ٤٤

<sup>٣</sup> - تحقيقات نحوية ٤٤-٥٢

أولاً: عطف البيان، ولا يصح من عدة وجوه، منها:

١- أن عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتكثيراً بإجماع النحاة البصريين والكوفيين. في حين أنك قد تأتي بالنكرة بعد تاء التانيث، فتقول: (أقبلت امرأة)، فالتاء معرفة لأنها ضمير، وما بعدها نكرة، وهذا لا يجوز في عطف البيان، وكذلك الحال في الفتحة في آخر الفعل الماضي، فتقول: (أقبل رجل).

٢- أن عطف البيان لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر، وهذا تابع لمضمر؛ لأن التاء عند هؤلاء ضمير نظير بقية التاءات. وكذلك الفتحة في آخر الفعل الماضي.  
٣- أن عطف البيان لا يكون إلا جامداً في حين يكون ما بعد التاء جامداً ومشتقاً، فتقول: (أقبلت الفائزة) ونحوها، وكذلك الحال في الفتحة في آخر الفعل الماضي، فتقول: (أقبل الفائز).

ثانياً: البديل، ولا يصح من عدة وجوه، أهمها:

١- أنك تقول: (سافرت البنتان)، فلو كانت البنتان بدلاً لوجب أن يقال: (سافرتا البنتان)، وامتنع التعبير الأول لأن البديل يبين ما قبله والبديل هنا مثني، فلا بد أن يكون المبدل منه دالاً على المثني.

وكذلك الحال في الفتحة في آخر الماضي، في نحو: (سافر الرجلان)، فلو كان الرجلان بدلاً يفترض أن تدل الفتحة على مثني، وهي ليست كذلك.

٢- أن ذلك يعني أنه في كل ما جاء فيه الاسم الظاهر نكرة إنما أردت الإخبار عن واحدة معلومة أولاً، ثم عدلت عن ذلك إلى نكرة، فقولك: (جاءت امرأة) معناه أنك أخبرت أولاً بالمجيء عن امرأة معلومة للمخاطب، وهي صاحبة الضمير ثم عدلت عن تلك إلى النكرة، وهذا غير معقول، فإنا حين نقول: (جاءت امرأة) لا نعني بذلك أن نسند المجيء إلى امرأة معلومة يعلمها المخاطب ثم نعدل عنها إلى امرأة مجهولة، بل إننا قد نقول هذا التعبير مُسندين الفعل إلى امرأة غير معلومة ابتداءً.

وكذلك الحال في الفتحة في آخر الفعل الماضي، فهي عند الدكتور فوزي لاصقة ضميرية تدلُّ على المفرد المذكر الغائب، فإذا قلت: (جاءَ رجل) معناه أنك أخبرت عن رجل معلوم للمخاطب، وهو صاحب اللاصقة الضميرية، ثم عدلت عنه إلى النكرة.

٣- أنه لو كانت التاء الساكنة هي المسند إليه، لأدّى ذلك إلى إبطال تعبيرات صحيحة فصيحة، وإدخالها في باب الغلط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزَلِّ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾<sup>١</sup>، إذ لو كانت التاء اسم (ظَلَّت) كما يرى هؤلاء (خاضعين) خبرها لكان التعبير على النحو الآتي: (فظلت خاضعين)، وهو تعبير غير مقبول وغير صحيح، فدلَّ ذلك على فساد ما ذهبوا إليه.

وكذلك الحال في اللاصقة الضميرية المزعومة في آخر الفعل الماضي، في نحو: (ظَلَّ الناس خاضعين)، لو كانت اللاصقة الضميرية اسماً ل(ظَلَّ)، وخاضعين خبرها لوقعنا في نفس الإشكال.

ثالثاً: المبتدأ، وهو أيضاً لا يَصِحُّ من وجوه، منها:

١- أنك تقول: (هَلَّا جاءت هند)، و(هل قامت سعاد؟)، فتعرب (هند) و(سعاد) بموجب هذا الرأي مبتدأ مؤخرًا، والجملة قبله خبراً مقدماً. وهو لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الخبر طلبِيّ، والخبر إذا كان طلباً وجب تقديم المبتدأ عليه، فدلَّ ذلك على بطلان إعرابه مبتدأً.

وكذلك الحال في اللاصقة الضميرية في نحو: (هَلَّا جاءَ محمدٌ)، و(هل جاءَ محمدٌ؟).

٢- أنك تقول: (أكرمتُ هندُ أختها)، فتعرب (أكرم) فعلاً ماضياً والتاء فاعله، و(هند) مبتدأً و(أختها) مفعولاً به لأكرمتُ، فيقع المبتدأ أجنبياً بين العامل ومعموله، وهو لا يَصِحُّ. ونحوه قولك: (كانت هند ذاهبةً)، فتكون التاء اسماً لكان و(ذاهبة) خبرها، و(هند) مبتدأً وقع بين اسم كان وخبرها، وهذا لا يَصِحُّ لأنَّه أجنبي.

وكذلك الحال في اللاصقة الضميرية في آخر الفعل الماضي، في نحو: (أكرمَ محمدٌ أخاه)، و(كانَ محمدٌ ذاهباً)، فإنَّ إعراب محمد مبتدأً مؤخرًا والجملة قبله خبراً مقدماً لا يَصِحُّ؛ وذلك للعلَّة نفسها.



٣- أنك تقول: (ليست من امرأة ذاهبة)، فتكون التاء اسم ليس، و(من امرأة) مبتدأ، و(ذاهبة) خبر ليس، فيكون أصل الكلام على هذا (من امرأة ليست ذاهبة)، فأدخلت (من) الزائدة على الاسم المُنْبَت في أول الكلام، وهذا لا يَصِحُّ. فدلَّ ذلك على بطلان إعراب هذا الاسم مبتدأ.

وكذلك الحال في اللاصقة الضميرية في آخر الفعل الماضي في نحو: (ليس من رجل ذاهب)، فإنَّها لا تَصِحُّ أن تكون اسماً لـ(ليس)، و(من رجل) مبتدأ، و(ذاهب) خبر ليس؛ وذلك للوجه نفسه.

فالقول بأنَّ الفتحة في آخر الفعل الماضي ليست علامة بناء، وإنَّما هي لاصقة ضميرية كبقية الضمائر قول لا يَصِحُّ؛ لِمَا فيه من المخالفات الواضحة للمُنْفَق عليه من قواعد النحو التي أقرَّها العلماء. وقبل ذلك كلُّه نجد تناقضاً واضحاً فيما دعا إليه صاحب هذا الرأي، ففي نحو: (درست) الفتحة تدلُّ على المفرد المذكر الغائب، وهي فاعل عنده، و(التاء) الساكنة تدلُّ على التانيث وهي فاعل كما يرى، ولا يخفى ما في هذا القول من تناقض ومغالطات. والله أعلم.

### **علة رفع الفعل المضارع :**

أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّد من النَّاصب والجازم، وسلم مِمَّا يوجب بناءه كان مرفوعاً.

واختلفوا في تعليل رفعه. فذكر ابن أبي الرَّبِيع أنَّ ظاهر عبارة الزجاجي تقتضي أنَّ الرفع أوجبه التَّعْرِي. وهو مذهب الكوفيين، ولم يرتضِ ابن أبي الرَّبِيع ذلك. وذهب مذهب البصريين في أنَّ رافع الفعل المضارع هو وقوعه موضع الاسم<sup>١</sup>. ثم ذكر أنَّ ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح، وأرجع ذلك لأمرين تناولهما على طريقتيه في الحوار والمناقشة. فالأمر الأول: أنَّ التَّعْرِي عدم، والعدم لا يُنسب له شيء، فهو ضد الوجود، وما ليس موجوداً يستحيل أن يوجد غيره.

ثمَّ ردَّ اعتراض من يقول: إنَّ البصريين قد جعلوا للتَّعْرِي حظاً في العمل، وذلك في

---

١- ينظر: الكتاب ٩/٣-١٠، والأصول ١٤٦/٢، والعلل في النحو ٦٩، وأسرار العربية ٥٠، والمقتصد ٩٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/١-١٣١، وقواعد المطارحة ٩٩

رفع المبتدأ، فقال: "قلت: الصحيح أن العامل: الإسناد، وأما التّعري فهو شرط في وجود الرفع. فالإسناد يرفعه بشرط تعريه عن العوامل اللفظية"<sup>١</sup>.

الأمر الثاني: "أنّ التّعري عن العوامل لو جاز أن يكون عاملاً، لم يصحّ أن يكون في الفعل عاملاً، لأنّه قد صحّت مراعاته في رفع المبتدأ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، لأنّ عوامل الأسماء مخالفة لعوامل الأفعال"<sup>٢</sup>.

وعلى نحو تناول ابن أبي الرّبيع لتعليل هذه المسألة فعل ابن يعيش في شرح المفصل، فقد ناقشها بطابع جدلي، وتناول جانبيين آخرين لم يتناولهما ابن أبي الرّبيع:

الأول: لم يمتدّ يختلف إعراب الفعل بحسب اختلاف إعراب الاسم الواقع موقعه؟ فقال: فإن قيل: فإذا قلت: إنّه يرتفع بوقوعه موقع الاسم، فما بالكم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض في قولك: (زيد يضرب)، و(ظننت زيدا يضرب)، و(مررت بزيد يضرب)، وهلاًّ يختلف إعراب الفعل بحسب اختلاف إعراب الاسم الواقع موقعه؟

فالجواب أنّ عامل الرفع في الفعل إنّما هو وقوعه بحيث يصحّ وقوع الاسم، وذلك شيء واحد لا يختلف، وأما اختلاف إعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها<sup>٣</sup>.

الثاني: لم كان وقوعه موقع الاسم موجبا للرفع دون غيره. فقال: "فإن قيل: ولم كان وقوعه موقع الاسم يوجب له الرفع دون غيره من نصب أو جزم؟ قيل: من قبل أنّ وقوعه موقع الاسم ليس عاملاً لفظياً، فأشبهه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي، فعمل مثل عمله"<sup>٤</sup>.

وهذا الأخير ذكره ابن الأنباري أيضاً في الإنصاف حين عرض حجج البصريين، فنذكر أنّهم احتجوا لقولهم من وجهين:

١ - البسيط ٢٣٠/١

٢ - البسيط ٢٣٠/١

٣ - شرح المفصل ٢٢٠/٤

٤ - شرح المفصل ٢٢٠/٤

أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمَّا وقع في أقوى أحواله، وجب أن يُعطى أقوى إعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم<sup>١</sup>. ثمَّ رَدَّ - افتراضاً - من يعترض بأنَّ الفعل الماضي يقوم مقام الاسم، بأنَّ قيام الماضي مقام الاسم لا يوجب رفعه، لأنَّه لا يستحقُّ الإعراب، فهو ملازم للبناء، وإنَّما استحقَّ المضارع الإعراب بالمشابهة مع الاسم.

ومن الاعتراضات على مذهب البصريين - أيضاً - أنه "يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم، كما في الصلَّة، نحو: الذي يضرب، وفي نحو: سيقوم، وسوف يقوم، وفي خبر (كاد) نحو: (كاد زيد يقوم)<sup>٢</sup>.

ولعلَّ كثرة الاعتراضات على مذهب البصريين، وبُعد مأخذه مقارنة بمذهب الكوفيين، هي التي دعتْ أعلام النحو وأئمتَه المتأخريين كابن مالك<sup>٣</sup>، وابن هشام<sup>٤</sup> لتبني رأي الكوفيين فلا يكاد يُذكر غيره عند المتعلمين جميعاً في يومنا هذا.

على أن مذهب الكوفيين نفسه لم يسلم من الاعتراض؛ لفساده كما يرى الأنباري، وذلك لأنَّه يودِّي إلى أن يكون النصب والجزم متقدمين على الرفع، في حين أن الرفع مقدم باتفاق النحويين، لأنَّه صفة الفاعل والنصب صفة المفعول. كما أنَّ الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك يجب أن يكون الرفع قبل النصب، وإن كان قبل النصب فهو قبل الجزم أولى<sup>٥</sup>.

وتعددت العلل الواردة في رفع الفعل المضارع، وتفاوتت قوة وضعفاً، وكان من أشدها ضعفاً، وأقلها قبولاً عند النحويين جميعاً ما ذكره الكسائي من أنَّ العامل فيه ما في أوله من

١ - الإنصاف ٥٥٢/٢

٢ - شرح الرضي ٢٤/٥

٣ - شرح التسهيل ٣٢٩

٤ - شرح قطر الندى ٧٩

٥ - الإنصاف ٥٥٣/٢

الزوائد الأربع؛ لأنه قبلها كان مبنياً، وبها صار مرفوعاً. ولا يخفى ما في رأي الكسائي من ضعف. وقد علق عليه ابن يعيش في شرح المفصل، ووصفه بأنه قول واهٍ، وردّه من جهتين:

الأولى: أن حرف المضارعة إذا دخل الفعل صار جزءاً منه، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه؛ لأنه يكون عاملاً في نفسه.

الثانية: أن التواصب والجواز تدخل عليه، فتعمل فيه نصبا وجزماً، وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر، كما لم يدخل ناصب على جازم، ولا جازم على ناصب<sup>١</sup>.

ولا يقلُّ عنه ضعفاً رأيُّ ثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين، فقد ذكرا أنه مرفوع بالمضارعة، وأعترض رأيهما بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، وكل نوع من الإعراب يحتاج عاملاً يقتضيه<sup>٢</sup>.

ونسب السيوطي<sup>٣</sup> إلى الأعم تعليلاً آخر، وهو الإهمال، وذكر أنه قريب من قول الفراء. ولست أفهم معنى للإهمال من العوامل إلا أنه التعرّي نفسه، فلا جديد فيه سوى اللفظ.

### **علة عدم جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان معنى فعل :**

ذكر ابن أبي الربيع أن الحال لا يعمل فيها المعنى إلا مقدّماً، ولا يعمل فيها مؤخراً، وهو قول النحاة جميعاً.

والعامل المعنوي هو: "كلُّ جامد ضُمَّنَ معنى المشتقِّ، ك(ليت، ولعلّ)، ونحو: ما شأنك، وحرف النداء، وأسماء الإشارة، وحروف التشبيه، والتشبيه، والمنسوب نحو: تميمي،

---

١ - شرح المفصل ٢٢٠/٤، وانظر اللباب ٢٦/٢، وانظر ما انفصل به الكسائي عن هذه الاعتراضات في ابن فلاح النحوي ١٢٣/٢ .

٢ - شرح التصريح ٣٥٦ - ٣٥٧

٣ - الهمع ٢٧٤/٢

ونحو: مثلك، وغيرك، وأسماء الأفعال"¹.

والعلة في ذلك عند ابن الربيع "أنَّ نصب الحال على التشبيه بالظرف، ولا يقوى المشبه قوة المشبه به، وأرادوا أن يفرّقوا بين الحال والظرف في هذا"². ويُفهم من كلامه أنَّ العلة تعود بالنظر للمسألة من جهتين:

الأولى: ضعف العامل، ويُفهم هذا من خلال حديثه عن جواز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً لقوته.

الثانية: الحال نفسها وأنَّ نصبها قائم على التشبيه بالظرف فضعفت عنه.

فتعليقه هنا أحكم ممَّا جاء عند الوراق، والرّضي، والأنباري، والعكبري مثلاً³. فقد علّوا بضعف العامل فقط، ولمعترض أن يعترض بعمل هذه العوامل - مع ضعفها - في الظرف. فكأنَّه أفسد هذا الاعتراض ابتداءً، وكذلك الأمر في شرح الجمل لابن عصفور حيث يقول: "وإنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيها بالظروف من حيث هي فضلا مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى (في) لا على تقديرها، ألا ترى أنَّ المعنى: زيد في الدار في حال أنه ضاحك، فلمَّا كانت مشبهة بالظرف والمجرورات لم يتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرفوا في المجرورات والظروف؛ لأنَّ المشبه لا يقوى قوة ما شُبَّه به"⁴.

وقد أخذ تعليل هذه المسألة شكله الجدلي عند ابن أبي الربيع، حيث طرح التساؤل التالي مفترضا من يعترض عليه به، ثم ناقشه باستفاضة:

لِمَ عمل المعنى في الحال مقدّمًا، ولم يعمل فيه مؤخرًا عند إرادة الفرق، وهلاً عكس الأمر وجعل المعنى عاملاً في الحال مؤخرًا ولا يعمل مقدّمًا، ويكون ذلك فرقا بين المشبه والمشبه به؟

١ - شرح الرضي ٦٤/٢

٢ - البسيط ٥١٢/١

٣ - ينظر على الترتيب: العلل في النحو ٢٢٨، وشرح الرضي ٦٤/٢، وأسرار العربية ١٥١، واللباب ٢٨٨/١

٤ - شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، وانظر ابن الفخار وجهوده النحوية ٢٥٠/١

ثمَّ أجاب بأنَّ العامل إذا تقدم أقوى من العامل إذا تأخر، ودلَّ على إجابته بأمرين:  
أحدهما: أنك تقول: أكرمتُ زيداً، ولا تقول: أكرمتُ لزيد، فإنَّ قدمتُ زيداً على أكرمت، جاز  
أنَّ تقول، لزيدٍ أكرمت. قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّئَاءِ يَاتِعِبُونَ﴾<sup>١</sup>، وكذلك تقول: لزيد ضربتُ  
وضربتُ زيداً، ولا يجوز ضربتُ لزيد. وهذا مطَّرد، فدَلَّ على أنَّ الفعل إذا تأخر ضعُف في  
عمله؛ ولذلك وصل بحرف الجرِّ، فإذا كان الفعل نفسه يضعُف، فكيف لا يضعف المعنى؟  
الثاني: "أنَّك تقول: زيد ضربتهُ وتحذف الضمير، فتقول: زيد ضربتُ، في الشعر أو  
في قليل من الكلام، وتقول: ضربتهُ زيدً، ولا يجوز: ضربتُ زيدً كما جاز: زيدٌ ضربتُ على  
تقدير: زيدٌ ضربتهُ، وإنَّما كان ذلك لأنَّ العامل إذا تقدم قوي عمله، فكرهوا قطعه عن العمل،  
فجاز أن يُقطع عن المعمول المتقدِّم لاشتغاله بالضمير لفظاً أو تقديراً"<sup>٢</sup>.

وعلى هذا النحو نجده يمضي في مناقشته للمسائل وتعليقاتها بما عُرِفَ عنه من طول  
النَّفْس في المناقشة، وإيراد الاعتراضات والانفصال عنها.

وكذلك فعل الوراق إذ أورد بعض الاعتراضات مع الردِّ عليها، ومنها: "إنَّ قال قائل:  
فكيف جاز أنْ نقول: يوم الجمعة المال لك، فتنصب يوم الجمعة. بمعنى اللام والظرف  
مفعول فيه كما أنْ الحال مفعول فيها، فمن أين اختلفا؟ قيل له: إنَّما جاز ذلك في الظرف  
لاحتوائه على الجملة المتعلِّق بها، فصار في هذا المعنى تقديمه وتأخيره سواء، وأما الحال  
فهي بمنزلة المفعول، وليس فيها معنى الاحتواء فوجب أن يُراعى فيها قوَّة العامل وضعفه"<sup>٣</sup>.

### علة عامل رفع المبتدأ وعلة عامل رفع الخبر :

تعليل هاتين المسألتين أخذ نصيباً وافراً من اهتمام العلماء، وتوقَّف عنده الكثير منهم،  
فأشبعوا المسألتين نقاشاً. وإن كانت من حيث الترتيب تعد من العلل الأولى، حيث إنها أول  
ما يطلب في هذا الباب، وقد نصَّ ابن أبي الربيع على أنَّها علة أولى، وهكذا وردت في

١ - سورة يوسف آية ٤٣

٢ - البسيط ٥١٢/١ - ٥١٣

٣ - العلل في النحو ٢٢٨

المراحل الأولى للتعليل - إلا أنه تناولها هو وأكثر نحاة عصره بما اتسم به التعليل من الجدل في تلك الفترة.

فذكر أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء. ثم ناقش هذه الفكرة؛ ليجليها بهدف دفع توهم أن يكون للتعرّي حظ في العمل، فقال: " والتّعرية شرط في العمل؛ لأنّ التّعرية عدم، والعدم لا يؤثر، ولا يوجب شيئاً"<sup>١</sup>. وذكر أنّ "كل ما يُرفع من الأسماء إنما يُرفع بأوصاف تكون فيه، إلا أنّ تلك الأوصاف تحدث بكلم تكون الأوصاف موجودة بوجودها، ومعدومة بعدمها، فنُسب العمل لتلك الكلم. والابتداء وصف في الاسم المبتدأ، لم يحدث بوجود كلمة فينسب العمل إليها، فلذلك قالوا في الابتداء معنى معنوي، ولا يكون الرفع في شيء إلا بعامل لفظي إلا هذا الرفع الحادث عن الابتداء، فإنه موجود بوجود الابتداء، وهو معنى لم يوضع له لفظ يدل عليه"<sup>٢</sup>.

ثم ذكر أنّه قد ورد اعتراض ممن يدعي معرفة هذه الصنعة، يقول: إنّ كلمة (هو) التي هي ضمير الأمر والشأن هي اللفظ الدال على الابتداء. وردّه بأنّه غلط؛ إذ لو كان كذلك لما صحّ أن يعمل فيه عامل؛ لأنّه حرف على قوله، وليس باسم.

ولم يتطرق ابن أبي الربيع لعامل الخبر على هذا النحو، وإنّما اكتفي بذكر الأقوال الموجبة لرفعه، ولم يناقش عامل الرفع، فذكر شبه الخبر بالفاعل؛ لأنّ الفاعل مبنيّ على ما قبله، وذكر رأياً آخر، وهو أنّ الفاعل والمبتدأ والخبر عمد.

وإذا ما قارنّا ما علّل به ابن أبي الربيع مع علل آخرين، فإننا نجد له لم يول المسألة مزيد اهتمام رغم ما نالته عند سابقيه ولاحقيه، وذلك نظراً للاختلاف الكبير في تعليلها. فالكوفيون ذهبوا إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، أي: أنّهما يتزافان<sup>٣</sup>.

والحجّة عندهم أنّ المبتدأ لا بُدّ له من خبر، والخبر لا بُدّ له من مبتدأ، فلا ينفك أحدهما عن الآخر، فكلُّ واحد منهما مُفتقر إلى الآخر، ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً

١ - البسيط ٥٣٥/١

٢ - البسيط ٥٤٣/١، وانظر المقتضب ٤/١٢٦، والأصول ٥٨/١

٣ - شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥، والإنصاف ١/٤٤، ائتلاف النصر ٣٠، التبيين ١٢٦، ونسب هذا الرأي - تحديداً - إلى

الكسائي والفراء في شرح الرضي ٢٢٢/١

ومعمولاً في حال واحدة، فلذلك نظائر، منها قوله تعالى: ﴿أَيَّامَاتٌ دَعْوُوفَةٌ أَلْسَمَاءُ أَحْسَنُ﴾<sup>١</sup>.  
فَنَصَبَ (أَيَا) بـ(تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـ(أَيَّ)، فكلُّ واحد منهما عامل ومعمول في حال واحدة<sup>٢</sup>.

وما ذهبوا إليه فاسد، ويبطل من عدة أوجه:  
الأول: أنه يؤدي إلى محال، وذلك أنه يلزم أن تكون رتبة كلِّ منهما التّقديم؛ لأنَّ أصل كلِّ عامل أن يتقدّم على معموله، فعليه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخرًا في حال واحدة<sup>٣</sup>.

الثاني: جواز دخول العوامل اللفظية عليهما، نحو: (كان زيد أخاك)، و(إنَّ زيداً أخوك)، و(ظننت زيداً أخاك)، فلو كان كلُّ منهما عاملاً في الآخر لم يصحَّ أن يدخل عليه عامل غيره<sup>٤</sup>.

وأما ما استشهدوا به في هذه الآية فلا حجة فيه، وقد ردّه الأنباري في الإنصاف من ثلاثة أوجه:

أحدها: أننا لا نسلّم أنّ الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب، وإنما بتقدير حرف الشرط (إن)، والنصب في الاسم بالفعل المذكور، وعلى هذا فالعامل في كل واحد منهما غير الآخر.

ثانياً: أننا نسلّم بنيابتها عن (إن) في العمل واللفظ، ولكن جاز أن يعمل كلُّ واحد منهما في الآخر لاختلاف عملهما. وقد تبعه ابن يعيش في هذين الوجهين<sup>٥</sup>.

ثالثاً: إنّما عمل كل واحد في صاحبه؛ لأنّه عامل، فاستحقَّ أن يعمل، أمّا في المبتدأ والخبر نحو: (زيد أخوك) فإنّهما اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في

١ - الإسراء آية ١١٠

٢ - انظر الإنصاف ٤٤/١ - ٤٥، وشرح المفصل ٢٢٢/١، وشرح التصريح ١٩٦/١

٣ - انظر الإنصاف ٤٨/١، واللباب ١٢٧/١، وشرح المفصل ٢٢٢/١، وشرح التسهيل ٢٦٣/١، والجمع ٩/٢

٤ - الإنصاف ٤٨/١، وشرح المفصل ٢٢٢/١

٥ - شرح المفصل ٢٢٢/١



الأسماء ألا تعمل<sup>١</sup>.

الثالث: أن الخبر قد يكون فعلاً، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً<sup>٢</sup>.

الرابع: أن الخبر كالصفة، وكما لا تعمل الصفة في الموصوف كذلك الخبر<sup>٣</sup>.

الخامس: "أن العمل تأثير، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذا كان مؤثراً فيما أثر فيه من ذلك الوجه، وهو الرفع"<sup>٤</sup>.

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء<sup>٥</sup>. وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة<sup>٦</sup>. وهناك آراء أخرى لا يُعتدُّ بها؛ لضعفها مقارنة بقوة ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة. ويرجح ما ذهبوا إليه؛ لوجهين:

أحدهما: أن هذه الصفة مختصة بالاسم، والمختص من الألفاظ عامل، فكذلك من المعاني.

والثاني: أن المبتدأ معمولٌ، ولا بُدَّ له من عامل، ولا يجوز أن يعمل في نفسه، كما يمتنع أن يكون الشيء علّةً لنفسه. ولا يجوز أن يكون تعريه من العوامل اللفظية عاملاً؛ لأن ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً<sup>٧</sup>.

ومن الآراء الأخرى التي اتّسمت بالضعف ما نُسبَ إلى الرّجّاج من أن العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من الإخبار عنه<sup>٨</sup>. وردَّ بأنّه لو كان الأمر كما زعم؛ لوجب ألاّ ينتصب إذا دخل عليه عامل النّصب؛ لأنّ دخوله عليه لم يغير معنى الإخبار عنه<sup>٩</sup>. ومن

١ - الإنصاف ٤٨/١

٢ - اللباب ١٢٧/١

٣ - اللباب ١٢٧/١

٤ - شرح التصريح ١٩٧/١

٥ - الإنصاف ٤٤/١، وانظر ائتلاف النصرة ٣١

٦ - الهمع ٨/٢، وانظر الكتاب ١٢٦/١، الإيضاح العضدي ٢٩

٧ - اللباب ١٢٦/١

٨ - انظر العلال في النحو ١٣٦، واللباب ١٢٦/١، وشرح المفصل ٢٢٣/١

٩ - أسرار العربية ٧٢-٧٣

جهة أخرى فإن تصوُّر معنى الابتداء سابق على تصوُّر معنى الخبر، والسَّابِق أولى أن يكون عاملاً<sup>١</sup>.

وبرغم اتفاق البصريين في عامل المبتدأ إلا أنَّهم اختلفوا في عامل الخبر على ثلاثة أقوال:

الأول: الابتداء وحده، لأنَّه طالب لهما، فعمل فيهما كما عملت كان في اسمين<sup>٢</sup>، ونُسِبَ هذا القول إلى الأَخْفَش، وابن السراج، والرماني<sup>٣</sup>. واختاره الأنباري، وابن يعيْش<sup>٤</sup>. ورُدَّ بأنَّ أقوى العوامل، وهو الفعل لا يعمل رفيعين، فالمعنوي أولى<sup>٥</sup>.

الثاني: المبتدأ وحده؛ لأنَّه مبني عليه، فارتفع به، وهو مذهب سيبويه<sup>٦</sup>. وضَعَّفَ بأنَّه لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي<sup>٧</sup>.

الثالث: الابتداء والمبتدأ معاً<sup>٨</sup>؛ وذلك أنَّهم وجدوا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعمل فيهما. وضَعَّفَ هذا القول بأنَّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، فإذا لم يكن لها تأثير في العمل - والابتداء له تأثير - فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير لها<sup>٩</sup>، ومن جهة أخرى فإنَّ اجتماع عاملين أحدهما معنوي والآخر لفظي لم يُعْهَد<sup>١٠</sup>.

والأرجح عندي ما ذهب إليه سيبويه؛ لِقَلَّةِ أوجه الاعتراض عليه إذا ما قورن بالقولين الآخرين. والله أعلم .

١ - اللباب ١٢٧/١

٢ - العلل في النحو ١٣٧، والإنصاف ٤٤/١، واللباب ١٢٨/١، وشرح التصريح ١٩٧/١، والهمع ٨/٢

٣ - الهمع ٨/٢

٤ - أسرار العربية ٧٧، وشرح المفصل ٢٤٤/١

٥ - انظر شرح ابن عقيل ١٠٢، وشرح التصريح ١٩٧/١، والهمع ٨/٢، وانظر أوجه أخرى من الاعتراضات في شرح التسهيل ٢٦١/١ - ٢٦٢

٦ - الكتاب ١٢٦/٢، واللباب ١٢٨/١، والهمع ٨/٢

٧ - اللباب ١٢٨/١

٨ - الأصول ٥٨/١، والمقتضب ١٢٦/٤، والعلل في النحو ١٣٨، وشرح المقدمة المحسبة ٣٤٦، وأسرار العربية ٧٧، والإنصاف ٤٤/١، وشرح التسهيل ٢٦٢/١، والهمع ٨/٢، وشرح الأشموني ١٨٢/١

٩ - شرح المفصل ٢٢٣/١ - ٢٢٤

١٠ - شرح التسهيل ٢٦٢/١، وشرح التصريح ١٩٧/١

## علة وجوب إضمار الفعل الناصب للمشغول عنه :

أورد ابن أبي الرِّبيع نصَّ الرَّجَّاجِي كعادته في شرحه: (وَإِنْ اشْتَغَلَ الْفِعْلُ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ تَنَصَّبَهُ بِفِعْلِ مَضْمُرٍ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ، كَقَوْلِنَا: زَيْدًا ضَرَبْتَهُ). وَعَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَهَكَذَا قَالَ النَّحْوِيُّونَ كُلُّهُمْ"<sup>١</sup>. واستثنى منهم ابن الطراوة<sup>٢</sup>، فأورد اعتراضاته، وفنّدها واحداً تلو الآخر.

فكان جملة ما ذكره: رَدُّه لشرط أن يكون المضمّر موجوداً قبل الحذف، بأنّه جاء هنا على حد الإضمار قبل الذّكر، فجاء على غير قياس، لكن العرب فعلته في هذا الموضع، فيحفظ ولا يتعدى.

وعَلَّلَ عدم النَّصْب بالمعنى بأنّه لا يَصِحُّ؛ لأنَّ المعنى لا يعمل إلّا في الظُّروف والجار والمجرور.

وعَلَّلَ عدم النَّصْب بالفعل الظاهر مع تعدّيه إلى مضمّره بأنّه لا نظير له؛ لأنَّ الفعل إذا طلب معنى فلا يُعطى منه إلا لفظ واحد، ولا يعطى منه لفظان إلّا على طريقة التَّبَعِيَّة، وبذلك تحتمّ علينا القول بأنّه منصوب على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، وتجعله بمنزلة ما أُضْمِرَ على شريطة التّفسير، وإنّ جاء قليلاً على غير قياس فهو أولى؛ لأنَّ الحمل على ما له نظير - وإنّ قلَّ وخرج عن القياس - أولى من قول لا نظير له.

وما علَّلَ به ابن أبي الرِّبيع هو ما عليه جمهور النحاة، فقد ذهبوا إلى "أنّ ناصبه فعل مضمّر وجوباً، لأنّه لا يُجمَع بين المُفسّر والمُفسَّر"<sup>٣</sup>، و"أنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدلُّ عليه"<sup>٤</sup>.

أمّا الكوفيّون فيرون أنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وحجّتهم: "أنّ المُكْتَبَى - الذي هو الهاء العائد - هو الأوّل في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا:

١ - البسيط ٢/٦٢٨، وهو ليس موضع إجماع كما ذكر. انظر ائتلاف النصرة ١١٣

٢ - الناصب عند ابن الطراوة عامل معنوي هو القصد .

٣ - شرح بن عقيل ٢٥٦

٤ - الإنصاف ١/٨٢، وانظر الكتاب ١/٨١، وشرح المفصل ١/٤٠١، وشرح التصريح ١/٤٤١، وشرح الأشموني ١/٣٦٧

(أكرمت أباك زيداً)<sup>١</sup>. وَرَدَّه ابن الأنباري، وقال بأنَّه فاسد، وذلك: لأنَّ انتصاب (زيد) في قولهم: أكرمتُ أباك زيداً على البدل، وجاز أن يكون بدلاً لأنَّه تأخر عن المبدل منه<sup>٢</sup>. وعند الكسائي والفرَّاء - تحديداً - ليس ناصبه مضمرًا، وإنَّما ناصبه الفعل المتأخَّر، وجاز أن يعمل الفعل المعتدِّي لواحد في الاسم والمضمر، لأنَّ الضمير في المعنى هو الظاهر، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه<sup>٣</sup>. ويردُّ عليهما قولنا: أزيداً مررت به؟ فإنَّ الفعل (مررت) يتعدَّى بحرف جرٍّ، ورَدَّه العكبري بأننا ننصب في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور، كقولك: (زيداً ضربتُ أخاه)<sup>٤</sup>.

وقد استوقفت هذه المسألة الكثير من المحدثين، فتناولوها بنظرة مغايرة عمَّا قام به علماءنا الأقدمون، بل إنَّ بعض المحدثين وجد هذا الباب (الاشتغال) فرصة سانحة للتشنيع عليهم، والانتقاص من منهجهم، والطَّعن في إدراكهم لحقيقة اللغة، وذلك كما فعل الدكتور مهدي المخزومي حين عرض للحديث عن نصب المشغول عنه بفعل مضمر وجوبا يفسره الظاهر، فيرى أنَّ هذا القول "متهافت، وكان من حقِّ الاسم المنصوب أن يكون مفعولاً للفعل المنطوق به، لا لفعل مقدَّر، لأنَّ (زيداً) في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديد إلاَّ حظوته بشيء من الاهتمام انتهى به إلى التقديم"<sup>٥</sup>. والإشكال عنده في هذا الباب أنَّ النُّحاة قد انتهوا إلى تفريق لفظيٍّ محض بين الجملة الاسميَّة والجملة الفعلية، فالأولى تبدأ باسم والأخرى بفعل، ولم يقعوا على ما يميز الجملتين إحداهما من الأخرى تمييزاً ينبني على أساس من فهم طبيعتين مختلفتين. وهذا المأخذ اللفظيُّ وضع النُّحاة أمام مشكلات دفعتهم إلى كثير

١ - الإنصاف ١/٨٢

٢ - الإنصاف ١/٨٣

٣ - شرح الرضي ١/٤٣٤، وهذا الرأي حقيقة للفرَّاء. أما الكسائي فيرى أن الفعل ناصب للاسم على إلغاء العائد. انظر

الارتشاف ٥/٢١٧١، ومعاني النحو ٢/١١٠

٤ - الممع ٣/١٠٧

٥ - التبيين ١٨٠

٦ - في النحو العربي ١٧٢

من التَّمَحُّل في التَّأْوِيل والتَّقْدِير؛ لمحاولة التَّوْفِيق بين تعريفهم للجملة، وكثير من الأساليب والتراكيب المستخدمة كما في مسائل الاشتغال<sup>١</sup>.

وعلى هذا النحو سار الدكتور علي أبو المكارم، فبعد أن أورد تعليل من قال بنصب المشغول عنه بفعل محذوف يفسره المذكور قال عنه: إنه "ليس نتيجة تحليل النص اللغوي، وإنما مردّه محاولة تطبيق القواعد النحوية ذاتها"<sup>٢</sup> الخاضعة لنظريّة العامل، فاضطروا إلى افتراض ما ليس له وجود، وانزلقوا إلى خطأ التناقض مع ما هو موجود تحت تأثير الميتافيزيقية والمنطقية في العمل النحوي، فما فهموه كما ينبغي<sup>٣</sup>.

ويبدو أن من خيرة من تناول المسألة من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي<sup>٤</sup> فألى جانب احترامه للعلماء من السلف أثناء مناقشته هذا الباب، فقد قدّم تفسيرات أخرى جديدة بأن تحترم ويتوقف عندها.

### علة تسمية [كان وأخواتها] بالأفعال الناقصة :

تكاد تُجمَع كتبُ النحو التي تناولت تعليل تسمية الأفعال الناقصة بهذا الاسم على أنَّ عِلَّةَ التَّسْمِيَةِ يتجاذبها وجهتان:

الأولى: أنَّها سُمِّيت ناقصة؛ لأنَّ سائر الأفعال تدلُّ على الحدث والزَّمن في حين أنَّ هذه الأفعال لا تدلُّ على الحدث، وإنما تدلُّ على الزَّمن فقط، فهي ناقصة لتجرُّدها من الحدث.

الثانية: أنَّها سُمِّيت ناقصة؛ لأنَّها لا تكفي بمرفوعها، وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضاً، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين.

١ - في النحو العربي ١٦٩ - ١٧١

٢ - الجملة الفعلية ١٥٦

٣ - الجملة الفعلية ١٥٦

٤ - معاني النحو ١١٠/٢ وما بعدها، وانظر نحو التيسير ٤٤

والتعليل بهاتين العلتين هو التعليل المتداول في كتب النحو، فلم يخرج تعليل تسمية كان وأخواتها عنهما. إلا أن التعليل الأول هو تعليل أوائل النحاة، كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، وأبي علي الفارسي<sup>١</sup>. ولم يذكروا غيره. وتبعهم بعض المتأخرين كالجرجاني، والأنباري، وابن يعيش، فقد عللوا بالعلّة نفسها، بل جعلوها العلة في افتقار هذه الأفعال إلى الخبر. "فإذا قلت: (كان زيد قائماً)، كان بمنزلة قولك: (قام زيد) في أنه يدلُّ على قيام في زمان ماضٍ، فلمَّا سُلِبَتْ هذه الأفعال الدلالة على الحدث عُوِّضَتْ الخبر، فلمَّ يُسَكَّتْ على فاعليها"<sup>٢</sup>.

والتعليل الآخر ذهب إليه بعض المتأخرين كابن مالك، وأبي حيان، والمرادي، وابن هشام، والسيوطي. وقد رجّحوه صراحة بعد أن عرضوا للتعليلين، كما فعل السيوطي إذ قال: "هذه الأفعال تُسمّى نواقص. وأختلف في سبب تسميتها بذلك.

فقيل: لعدم دلالتها على الحدث، بناء على أنها لا تُفيدُه.

وقيل: وهو الأصحُّ، لعدم اكتفائها بالمرفوع؛ لأنَّ فائدتها لا تتمُّ به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب"<sup>٣</sup>.

وعلل ابن أبي الزبيع بالعلّة الثانية صراحة، فقال: "وإنَّما سُمِّيت ناقصة، لأنَّ الأفعال كلّها تكتفي بما يرتفع بها، وتكون في المنصوب بالخيار إلا هذه الأفعال، فإنَّها لا تكتفي بما ترفعه، ولا بُدَّ لها من منصوب"<sup>٤</sup>. وعلى الرغم من أنه لم يُصرِّح بالعلّة الأولى إلا أنه قد ألمح إليها في مطلع هذا الباب عندما تناول جوانب الضعف في هذه الأفعال، فقال: "وإنَّما جيء بها للدلالة على الزمان، ولذلك قال النحويون: جُرِّدَتْ (كان) عن الحدث، أي: لم يؤت

---

١ - انظر على الترتيب: الكتاب ٢٦٤/١، والمقتضب ٣٣/٣، ٩٧، والأصول ٨٢/١، والمسائل البصريّات ٢٣٢، ٩١٢، والمسائل

المشكلة ٢٣

٢ - المقتصد ٣٥٠/١، وانظر أسرار العربية ١١٣، وشرح المفصل ٣٣٦/٤

٣ - المجمع ٨٢/٢، وانظر شرح الرضي ١٩٢/٥، والارتشاف ١١٥٠/٣، والتذيل والتكميل ١٣٢/٤-١٣٣، وتوضيح

المقاصد ٤٩٨/١، والمساعد ٢٥٢/١، ونتائج التحصيل ١١٤٨

٤ - البسيط ٧٣٧/٢

بها للدلالة على الحدث، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان<sup>١</sup>، وقد يكون اكتفى بذكر الوجه الأرجح عنده؛ ولذلك صرح به.

وقد ذكر الأزهري أن القول بعدم دلالة هذه الأفعال على الحدث هو قول أكثر النحاة<sup>٢</sup>. وعزاه ابن مالك في شرح التسهيل لابن جني، وابن برهان، والجرجاني، وفنّده بعشرة وجوه جيدة<sup>٣</sup>، أرى أنها تُرجح القول بأن هذه الأفعال دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال. وجاءت على النحو التالي:

١- أن مُدعي ذلك معترف بفعليّة هذه العوامل، والفعليّة تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، وهذه العوامل ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

٢- أن مُدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على هذه العوامل بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

٣- أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن تتعقد جملة تامّة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

٤- أن الأفعال كلّها إذا كانت على صيغة مختصّة بزمان مُعيّن فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم، فإنّهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث. فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيداً غنياً، وصار غنياً، والفرق حاصل، فبطل ما يُوجب خلافه. ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قولنا: أصبح زيدٌ ظاعناً وأمسى مقيماً؛ لأنّه على ذلك التقدير بمنزلة قولنا: زيدٌ قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء، وذلك هو

١ - البسيط ٢/٦٦٤

٢ - شرح التصريح ١/٢٤٩

٣ - شرح التسهيل ١/٣٢٠-٣٢٣ وانظر تحقيقات نحوية ٧٥-٧٧

المطلوب.

٥- أن من العوامل المذكورة انفكّ، ولا بُدَّ معها من نافٍ، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفكّ زيدً غنياً: ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

٦- أن من جملة العوامل المذكورة دام، ومن شرط أعمالها عمل كان كونها صلة لِمَا المصدرية، ومن لوازم ذلك صحّة تقدير المصدر في موضعها، كقولك: جُد ما دمت واجداً، أي: جد مدة دوامك واجداً، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

٧- أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أن)، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾؛ لأنّ (أن) هذه وما وصلت به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر<sup>٢</sup>:

بِبَدْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَنَى      وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

٨- أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزّمان لم يُغنِ عنها اسم الفاعل، لأنّ اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزّمان، بل هو دالٌّ على الحدث وما هو عنه صادر. قال الشاعر<sup>٣</sup>:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا      أَحَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

٩- أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالاته على الزمان؛ لأنّ دلالاته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالاته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالاته على الحدث أولى بالبقاء من دلالاته على الزمان.

١٠- أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخرصة للزمان لم يُبَيِّنَ منها أمر؛

١- الأعراف ٢٠

٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٦/١، وشرح ابن عقيل ١٣٥، وشرح التصريح ٢٤٠/١، والهمع ٧٤/٢، وشرح الأشموني ٢١٧/١

٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٦/١، وشرح ابن عقيل ١٣٥، وشرح التصريح ٢٤٠/١، والهمع ٧٨/٢، وشرح الأشموني ٢١٧/١



لأنَّ الأمر لا يُبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

أمَّا الدكتور مهدي المخزومي فهو يَعجب من جَمْع هذه الأفعال كُلِّها في إطار واحد، فهذه الأفعال عنده ليست بمنزلة واحدة، لا في الدلالة ولا في الاستعمال، فلا جامع لها إلَّا ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها، ويعني بذلك رفع الاسم ونصب الخبر. ونادى باستبعاد (صار) و(ليس) من هذه الأفعال، وتقسيم البقية إلى أفعال كينونة عامة، وخاصة، ومستمرة، وهي دعوة لا تختلف عن بقية دعوات التيسير التي لم تستطع إثبات وجاهتها<sup>١</sup>.

### **علة نصب [ إن وأخواتها ] للمبتدأ ورفعها للخبر :**

قد ذكر الزَّجَّاجي أنَّ هذا النوع من العلل في باب (إنَّ) من قِبَل العِلِّ الجدليَّة النظرية. وطرح تساؤلات عدة في هذا الجانب، منها قوله: "وحين شبهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب زيداً عمرو؟ وهَلَّا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنَّه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأَيَّ عِلَّةٍ دعتمكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأيِّ قياس اطردهم لكم في ذلك؟"<sup>٢</sup>. وإنَّ كان أوائل النُّحاة كالخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن السراج قد ذكروا أنَّ موجب عمل (إنَّ) وأخواتها هو مشابهتها للفعل كما ذكرنا سابقاً إلَّا أنَّهم لم يتطرقوا لأوجه المشابهة وما يترتب عليها من تساؤلات، وكانت هذه مُهمَّة من خلفهم من النُّحويين، فقد تناولوها وأفاضوا فيها وأشبعوها نقاشاً. ومِمَّا ناقشوه ما طرحه الزَّجَّاجي في سؤاله السابق.

وابن أبي الرِّبيع مِمَّن تناول تحليل هذه المسألة بما رأى أنَّه هو الصَّواب، وهو دون شكٍّ قد اطلَّع على عِلِّ سابقيه، فقال: "ولمَّا كانت كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر جعلوا هذه الحروف بعكس ذلك، فرفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل، ونصبت المبتدأ تشبيهاً بالمفعول، وشبَّهت بما قُدِّم فيه المفعول على الفاعل، ولمَّا كان تقديم المفعول ليس بأصل، وكانت هذه الحروف في العمل أضعف من كان وأخواتها شبَّهوا هذه الحروف بالفعل الذي يقدم فيه

١ - في النحو العربي ١٧٨

٢ - الإيضاح ٦٥

مفعوله على فاعله، ليناسبوا"<sup>١</sup>.

فَيُتَّضِحُ من كلامه أَنَّهُم جعلوا النَّصْبَ للأوَّلِ والرَّفْعَ للثاني؛ للمخالفة بين هذه الحروف في العمل وبين كان وأخواتها، وللمناسبة - أيضاً - بين عمل هذه الحروف، وهو ليس بأصل، وتقديم المفعول وهو ليس بأصل. وبذلك لم يخرج عمَّا جاء به السابقون له.

وحين نتتبع تعليل هذه المسألة نجدها لا تخرج عن الوجوه التالية:

الأول: قُدِّم المنصوب على المرفوع لأنَّ عمل (إنَّ) فرع، وتقديم المنصوب فرع، فألزموا الفرع الفرع. وبه علَّل الرُّضِي وابن يعيش<sup>٢</sup>.

الثاني: أنَّ هذه الحروف لَمَّا أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع، لِيُعْلَمَ أَنَّها حروف أشبهت الأفعال وليست أفعالاً. وبهذا الوجه علَّل الجرجاني وابن مالك<sup>٣</sup>، وبالوجهين السابقين معاً علَّل الأنباري<sup>٤</sup>.

الثالث: "أنَّ عمل الفعل في منصوبه أضعفُ من عمله في مرفوعة، لأنَّه في الرُّتبة متراخ عنه، فلمَّا كان المنصوب أضعف والمرفوع أقوى جُعِلَ الأضعف يلي (إنَّ)؛ ليقوى بتقدُّمه، فيعمل فيه العامل الضَّعيف، وأخرَّ المرفوع لأنَّه بقوَّته يستغني عن قوة ملاصقة"<sup>٥</sup> ويبدو لي أنَّ فيه تكلفاً.

الرابع: "أنَّ المرفوع لو تقدَّم لجاز إضماره، والحرف لا يتَّصِلُ به ضمير المرفوع كالتَّاء والواو في "قمت" و "قاموا" بخلاف ما إذا تأخَّر"<sup>٦</sup>، وبهذا علَّل الوراق<sup>٧</sup>.

١ - البسيط ٧٦٩/٢

٢ - شرح الرضي ٢٨٣/١، وشرح المفصل ٢٥٥/١

٣ - المقتصد ٣٩٠/١، وأوضح المسالك ٢٩١/١

٤ - الإنصاف ١٧٨/١، وأسرار العربية ١٢٣

٥ - اللباب ٢٠٩/١

٦ - اللباب ٢٠٩/١

٧ - العلل في النحو ١١١

الخامس: "أنه لَمَّا وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة، ونصب أحدهما تشبيهاً بالفضلة، كان أشبههما بالعمدة الخبر؛ لأنَّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر، أو تمنيه، أو ترجيه، أو التّشبيه به، فصارت الأسماء كأنّها غير مقصودة، فَلَمَّا رُفِعَ الخبر تشبيها بالعمدة نُصِبَ الاسم تشبيها بالفضلات"<sup>١</sup>.

فالعلّة هنا لأنّ معانيها في الإخبار، وهي إحدى علتين ذكرهما السيوطي<sup>٢</sup>.

السادس: أنه للتفريق بين عمل كان وأخواتها وهي أفعال، وإنّ وأخواتها وهي حروف، وبه علّل السيوطي والأزهري<sup>٣</sup>.

وكُلّها - عندي - وجوه محتملة، وبمجموعها يقوى الشّبه، وتقوم الحجّة. والله أعلم.

### **علة عدم عمل اسم الفاعل إذا وصف أو صغر :**

من شروط عمل اسم الفاعل ألاّ يُوصَفَ قبل العمل؛ "لأنّ الوصف يقوّي فيه جانب الاسم، والعمل لا يكون إلّا بملاحظة معنى الفعل، مع شبه اللفظ، وذلك نحو: مررت بضارب عاقل زيداً"<sup>٤</sup>. أمّا إذا أعملته ثمّ وصفته فإنّ ذلك جائز، نحو: (مررت بضارب زيداً عاقل).

وكذلك إذا صغّر اسم الفاعل فإنّه لا يعمل؛ "لأنّ التّصغير تنزّل في الاسم منزلة وصف الشيء"<sup>٥</sup>. وشروط عدم التّصغير من شروط عمل اسم الفاعل عند البصريين. أمّا الكوفيون فإنّهم لا يشترطون هذا الشرط<sup>٦</sup> ما عدا الفرّاء؛ لأنّ المُعْتَبَر عندهم في عمل اسم الفاعل شبهه للفعل في المعنى وليس الصورة<sup>٧</sup>.

١ - شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١

٢ - الهمع ١٥٥/٢

٣ - الهمع ١٥٥/٢، وشرح التصريح ٢٩٣/١

٤ - البسيط ١٠٠٠/٢

٥ - البسيط ١٠٠٠/٢

٦ - الارتشاف ٥/٢٢٦٨، والهمع ٨١/٥

٧ - الهمع ٨١/٥

وقد استطرّد ابن أبي الرّبيع في إيضاح هاتين العلتين، فذكر أنّ اسم الفاعل يعمل مطلقاً إذا كان بالألف واللام ولكن بشرط ألا يُصغّر، فلا يصحّ عنده ( هذا الضويرب زيداً). وعلّله بما علّل به سابقاً من أنّ التّصغير يُقرّب من الاسم، والعمل يكون بملاحظة الفعل.

ثمّ ناقش عمل اسم الفاعل الموصوف إذا كان مقترباً بالألف واللام، ولمّ جاز عمله ولم يعمل إذا صغّر، وهو بمنزلة الوصف؟ فكان يجب أن يعمل مع التّصغير كما عمل مع الوصف، ثمّ ردّ هذا الاعتراض بـ "أنّه يعمل اسم الفاعل ثمّ يُوصف، وإنّما لا يجوز أن يُوصف ثمّ يعمل، ولا يكون الوصف لاسم الفاعل إذا كان بالألف واللام إلاّ بعد العمل، والتّصغير يكون في اسم الفاعل قبل العمل، وإنّما لم يجرّ أن يُوصف اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام إلاّ بعد العمل، لأنّك إذا قلت: هذا الضّارب زيداً، فزيد من صلة الألف واللام، والموصول لا يوصف إلاّ أن يتمّ بصلته، ألا ترى أنّك تقول: جاءني الذي ضرب زيداً العاقل، ولا يجوز: جاءني الذي ضرب العاقل زيداً، لأنّ الاسم الموصول لا يوصف، ولا يؤكّد، ولا يُبدل منه، ولا يعطف عليه، ولا يخبر عنه، إلاّ بعد كمال صلته".<sup>١</sup>

ويتّضح من مناقشته هذه نفسه الطويل في المناقشة، وإنّ كنت أرى أنّه كان بالإمكان الاكتفاء عن هذا كلّهُ بما وردَ في صدر التعليل للتّفريق بين الحالتين عندما ذكر أنّ التّصغير يكون قبل العمل.

ولم أجد من تناول هذه المسألة على نحو ما فعله ابن أبي الرّبيع، فقد عرضها ابن مالك، والأشموني<sup>٢</sup>، وابن عصفور بشكل موجز ودقيق إذا ما قورن بعرض ابن أبي الرّبيع لها. ويكفي أن نُورد ما علّل به ابن عصفور دليلاً على دقّة العرض، فقد جاء في شرحه للجمل: "إنّ اسم الفاعل إذا صغّر لا يعمل، لأنّ التّصغير من خواص الأسماء، فلمّا دخله خاصة (من خواص الأسماء) بعد شبهه الفعل فضعف عن العمل، خلافاً لأهل الكوفة فأنّهم يجيزون ذلك.

١ - البسيط ١٠٠١/٢

٢ - شرح التسهيل ٤٠٢/٢، وشرح الأشموني ١٣٤/٢

وإذا وصفت اسم الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده. فإن كانت الصفة بعد العمل عمل؛ لأنه لم يوصف إلا بعد ما أعمل، مثال ذلك: هذا ضارب زيداً عاقل، فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يجر له أن يعمل لما تقدم<sup>١</sup>.

وعرض هذا التعليل بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنهما لا يمنعان عمل اسم الفاعل. وذهب الصبان إلى أن ما أُجيب به من أنهما جاء بعد استقرار عمله مفرداً بخلاف التصغير والنعت تحكّم محض<sup>٢</sup>. وقد تقدم - في مبحث العلل القياسية - أن تثنية اسم الفاعل وجمعه جارية مجرى الفعل، حيث أن الزيادة في التثنية والجمع تجرى مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل، فتقول: (هذان ضاربان زيداً)، كما تقول: (يضربان زيداً)، و(هم ضاربون زيداً)، كما تقول: (يضربون زيداً). وعليه فلا إشكال في إعماله في التثنية والجمع.

ونسب ابن مالك إجازة عمل اسم الفاعل إذا صغر، أو وُصِفَ للكسائي، وذكر بيتين مما يستشهد به. الأول<sup>٣</sup>:

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرخِينِ رَجَعَتْ      ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُرَايِلِ<sup>٤</sup>

حيث استدلل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف؛ لأن فرخين معمول لفاقد بعدما وُصِفَ بخطباء.

وقد ردّه ابن مالك، وذكر أنه لا حجة فيه، لإمكان تخريجه على جعل فرخين منصوباً برجعت على إسقاط حرف الجرّ، وأصله رجعت على فرخين، فحذف على وتعدى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب فرخين بفقدت مقدراً مدلولاً عليه باسم الفاعل الموصوف، فإن ما لا يعمل يجوز أن يدلّ على ما يعمل.

١ - شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٤

٢ - حاشية الصبان ٢/٤٦٠-٤٦١

٣ - البيت لبشر بن أبي حازم في المقاصد النحوية ٣/٥٦٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/١٣٥، ولسان العرب ٣/٣٢٧ (فقد)

٤ - الفاقد: المرأة تفقد ولدها. وخطباء: صفة أي بينة الخطب، وهو الأمر العظيم. فرخين: تثنية فرخ، وأراد به الولدين. ورجعت: من الترجيع، وهو القول عند المصيبة: "إنا لله وإنا إليه راجعون". والخليط: المخالط. والمزاييل: المباين

والثاني<sup>١</sup>:

وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ أَظْنُهُ      سَيُودِي بِهِ تَزْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ

فإنَّ تخشى صفة لقائلة، وقد وقعت قبل المفعول الذي هو أَظْنُهُ. وردَّ ابن مالك احتجاجه بهذا البيت بأن يُقال: إِنَّ (أظنه) محكي بقالت أو تقول مقدراً فيبطل الاحتجاج<sup>٢</sup>. وردَّ ابن هشام هذا الشاهد بأنَّ جملة (تخشى عليّ) حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل.

### علة عدم إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي:

ذهب الكسائي إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي. وذكر ابن عصفور أنَّ الكسائي ذهب لذلك؛ لأنَّ إعمال اسم الفاعل عنده يقوم على مشابهة الفعل من حيث معناه على الإطلاق<sup>٣</sup>.

ومِمَّا استدَلَّ به قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>٤</sup>. وقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾<sup>٥</sup>. أمَّا الآية الأولى فَرُدَّ الاحتجاج بها؛ لأنَّها حكاية حال<sup>٦</sup> كقولك: مررت بزيد أمس يكتب. بدليل ما قبله، وهو (ونقلبهم).

ولم يُقَلَّ: وقلَّبناهم<sup>٧</sup>. أمَّا الثَّانِيَة فحكاية حال أيضًا؛ لأنَّه سبحانه وتعالى في كل يوم يفلق الإصباح، ويجعل الليل سَكَنًا. أو على النَّصْب بفعل محذوف، أي: وجعل الشمس<sup>٨</sup>. والصَّحِيح أَنَّهُ إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل، وعلى هذا أكثر النَّحَاة. وعلَّلوا ذلك

١ - البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه ٢٨ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢ / ٨٦

٢ - شرح التسهيل ٢ / ٤٠٢

٣ - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٠

٤ - سورة الكهف الآية (١٨)

٥ - سورة الأنعام الآية (٩٦) على قراءة (وجاعل)

٦ - انظر الإيضاح العضدي ١٤٢ ، شرح المفصل ٤ / ١٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٠ ، واللباب ١ / ٤٣٨

٧ - شرح الأشموني ٢ / ١٣٤

٨ - اللباب ١ / ٤٣٨

بأنه لا مضارعة بينه وبين الماضي. سواء منهم من رأى المضارعة في المعنى<sup>١</sup>، أو في المعنى واللفظ، وذلك بتوافق حركات وسكنات كل منهما<sup>٢</sup>.

إنّ "المسوِّي في العمل بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضي، وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع، كالمسوِّي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في الإعراب، وهذا لا يَصِحُّ، فلا يَصِحُّ ما هو بمنزلته"<sup>٣</sup>.

هكذا جاء تعليل هذه المسألة عند النُّحاة يسيراً لا تعقيد فيه ولا تفريع، إلّا أنّ ابن أبي الرِّبيع نحا بها منحى آخر، فنقلها إلى العِلل الجدليّة بما أورده من اعتراضات، وردود محتملة فيها، فجاء التعليل عنده على النحو التالي:

أولاً: بدأ التعليل بأنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل، لأنّه ليس مثله في اللفظ، لا في الحركات ولا في السكّات ولا عدد الحروف.

ثانياً: أورد بعض الاعتراضات وأجاب عنها، مثل:

١- أنّ الماضي بمنزلة المضارع في المعنى، وردّه بأنّ العمل بمراعاة الأمرين معا:

اللفظ والمعنى.

٢- أنّ العرب تضع المضارع موضع الماضي، كقول الشاعر<sup>٤</sup>:

لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ تَرَى أَمْسٍ فِيهِمْ مَرَابِطاً لِلأَمْهَارِ وَالْعَكْرِ الدَّنْزِرِ<sup>٥</sup>

فيجب على هذا أن يُحمل عمل اسم الفاعل من الماضي. وذكر أنّ هذا أقوى ما يمكن أن يحتجّ به الكسائي، إلّا أنّه معترض بأنّ الشّيء إذا وُضع موضع الشّيء فهو خروج عن الأصل، واتساع في كلام العرب، ولا يُدعى ذلك حتى يُنطق به، وإذا قلت: هذا ضارب زيداً أمس، فالذي يسبق إلى خاطر أنّه في معنى: هذا ضارب زيداً أمس، ولا يسبق خاطر إلى

١ - الكتاب ١/١٧١، والأصول ١٢٥

٢ - ينظر: العِلل في النحو ١٦٨، والمقتصد ١/٤٤٩، واللباب ١/٤٣٨، وشرح المفصل ٤/١٠٠، وشرح التسهيل ٢/٤٠٢، وشرح

الكافية ١/٤٦٠، قواعد المطارحة ٧٢

٣ - شرح التسهيل ٢/٤٠٣

٤ - البيت لأمرئ القيس في ديوانه ٧٤، والمعجم المفصل ٣/١٠، وبلا نسبة في رصف المباني ١١١

٥ - العكر الدثر: المال الكثير، ولا يطلق إلا على الإبل.

(يضرب) الموضوع موضع ضرب.

٣- أن حكاية الحال في الآيات المذكورة لا تصح في هذا البيت؛ لمكان (أمس)، فإن قيل: فكيف جاء قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> إِذَا الْأَعْلَى فِي أَعْتَقِهِمْ <sup>(٨)</sup>، وسوف نُخَلِّص للاستقبال، و(إذ) إنما هي ظرف زمان لما مضى.

قلت: المستقبل إذا كان مقطوعاً به فهو بذلك شبيه بالماضي، فوُجعت بعده (إذ)، كما تقع بعد الماضي.

ولا يخفى ما في هذه الأخيرة من تكلف وشطط بادعاء ما لا يمكن ادعاؤه.

ثالثاً: طرح تساؤلاً واسعاً، وفي نظري أنه هو جوهر التعليل في الأصل، وهو ما الدليل على أن العرب إنما عملت اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال للأمرين جميعاً؟ ولعلّ العرب إنما عملته لأنه في معنى الفعل، وكأنه يعود لنقطة البدء.

ثم تناول الردّ في كلام طويل جداً. مفاده أن اللغة لا تثبت بالوهم، ولو فعلنا ذلك تقوّلنا على العرب ما لعلّها لم تُردّه، وإنما أرادت غيره.

والحق أنني لم أجد فيما تناوله أيّ إضافة قد تُجلب الفكرة، بل أدخلها دائرة الغموض بعد أن كانت واضحة جلية. والله أعلم .

### علل الخلاف في نون المثني :

اختلف النحاة في نون المثني على مذاهب عدة. حصرها ابن أبي الربيع في أربعة مذاهب:

الأول: أنها التنوين نفسه، وأبطل هذا القول بأن التنوين لا يثبت مع الألف واللام، ولا يثبت في الوقف.

الثاني: أنها عوض من التنوين، ويبطل هذا القول بالوجهين السابقين؛ لأن من حقّ

١ - سورة غافر الآية ٧٠ - ٧١



الشَّيء إذا كان عوضاً من الشَّيء أن يجري عليه حكمه. وقد اختاره الرّضي، ورَدَّ ما أُعترض عليه به بأنَّ التتوين إنّما يسقط مع لام التعريف؛ لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتكثير، ولا تسقط النون معها؛ لأنّها لا تكون للتكثير<sup>١</sup>.

الثالث: أنّها عوض من الحركة، وهذا القول أيضا يبطل بسقوطها في الإضافة، لأنّ الحركة لا تسقط عند الإضافة، فيجب لما كان عوضاً عنها ألا يسقط.

الرابع: أنّها عوض من الحركة والتتوين، وهذا الذي رجّحه ابن أبي الرّبيع، ونسبّه إلى سيبويه، وبسط القول فيه. فذكر أنّ المفرد آخره محرّك منوّن، فإذا تثبت صار الآخر غير محرّك ولا منوّن، فضعف لذلك آخر التثنية عن آخر المفرد، فألحقها النون لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتتوين منه؛ فصارت النون لذلك كأنّها عوض من الحركة والتتوين، فغلبوا عليها حكم التتوين في حال، وحكم الحركة في حال أخرى، فأسقطوها مع الإضافة تغليباً لحكم التتوين، وأثبتوها مع الألف واللام تغليباً لحكم الحركة، وكان ذلك عدلاً فيها، فلو أسقطوها في الموضعين لضيعوا حكم الحركة، ولو أثبتوها في الموضعين لضيعوا حكم التتوين<sup>٢</sup>. وقد أجاد البسط والترجيح. وإلى هذا ذهب الورّاق، وابن بابشاذ، وابن يعيش<sup>٣</sup>. أمّا ابن عصفور ففي رأيه شيء من الغرابة، فقد اعترض هذا الوجه بأنّ فيه تناقضاً، لأنّه يلزم إثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة، وحذفها من حيث هي عوض من التتوين، وكذلك يلزم مع الألف واللام. والعلة عنده في زيادتها؛ ليظهر فيها حكم الحركة تارة، وحكم التتوين أخرى، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة، ولم تحذف لبعدها من موجب

١ - شرح الرضي ٧٦/١ - ٧٧

٢ - البسيط ٢٥٦/١ - ٢٥٧

٣ - انظر على الترتيب: العلل في النحو ٤٧، وشرح كتاب الجمل ٣١-٣٢، وشرح المفصل ١٨٩/٣

الحذف، وهو الألف واللام، وحذفت مع الإضافة؛ لمجاورتها لموجب الحذف، وهو الاسم المضاف إليه، لحلوله محل التنوين، وقد نسب هذا القول إلى سيوييه<sup>١</sup>.

ولا أرى فرقا فيما ذكره عما ذكره ابن أبي الربيع، بل إنَّه الوجه نفسه. ومسألة البعد والقرب لم يتناولها أحد غيره.

وما رجَّحه ابن أبي الربيع صراحة رجَّحه ابن فلاح دون تصريح، وقد تناول وجهين آخرين:

الأول: أنَّها للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف والمثنى المرفوع. ويبطل هذا الوجه بأنَّ الفصل بينهما بالعامل، وأنَّها قد تكون فيما لا تنوين فيه. وقد نسب هذا القول إلى الفراء<sup>٢</sup>.

الثاني: أنَّها بدل من الحركة فيما فيه حركة، نحو: أحمران والرجلان، ومن التنوين فيما فيه تنوين بلا حركة، نحو: عصوان، ومن الحركة والتنوين فيما اجتمعا فيه، نحو: رجلان.

ويبطله (حُبليان) إذ لا حركة ظاهرة فيها ولا تنوين<sup>٣</sup>. واختار هذا المذهب الجرجاني<sup>٤</sup>. وزاد ابن عقيل وجها آخر، وذكر أنَّه اختار ابن مالك، وهو أنَّها زِيدت دفعاً لتوهم الإضافة في نحو: (رأيت بنين كرماء)، إذ لو قلت: (رأيت بني كرماء) لم يَدِرِ السَّامع الكرام هم البنون أم الأبناء؟ فإنَّ أَرَدتَ الأبناء اثبَّتَ النون، وإنَّ أَرَدتَ الآباء حذفتها<sup>٥</sup>.

وهكذا تناول النحاة تعليل هذه المسألة ما بين مستزيد في عرض المذاهب فيها مع الترجيح صراحة، كما عرضنا لابن أبي الربيع وابن عصفور، أو تلميحا كما جاء عند

١ - شرح الجمل لابن عصفور ١٥٢/١ - ١٥٣

٢ - ابن فلاح النحوي ٣٥٩/٢، وانظر رأي الفراء في سر صناعة الإعراب ٤٧، وشرح ابن عقيل ٣٧، واللباب ١٠٦/١

٣ - ابن فلاح النحوي ٣٦٠/٢

٤ - المقتصد ١٥٦/١

٥ - شرح ابن عقيل ٣٧

العكبري<sup>١</sup>، وابن فلاح، ويظهر ميلهما لمذهب سيبويه، وذلك بتقويته، والرّد على الاعتراضات الواردة عليه. أو دون ترجيح كما فعل ابن الأنباري<sup>٢</sup>، وابن عقيل، والسيوطي<sup>٣</sup>. ومنهم من اقتصر على المذهب الذي يراه الأرجح، كما فعل الوراق، وابن بابشاذ، وقد ذكرتُ المذهب الذي رجّاه في موضعه. والأرجح عندي ما ذهب إليه سيبويه واختاره ابن أبي الربيع.

### علة تسمية الممنوع من الصرف بهذا الاسم :

ذكر ابن أبي الربيع أنّ للنحاة في تسمية الممنوع من الصرف ثلاثة أوجه:

الأول: أنّهم سمّوا ما لا يدخله التثنية غير منصرف، وما يدخله التثنية منصرفاً، واشتقّوه من الصريف: وهو الصوّت، ومنه قول الشاعر<sup>٤</sup>:

مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا      لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ<sup>٥</sup>

والى هذا ذهب ابن الحاجب، وخصّه بصوت البكرة الرقيق؛ لمشابهته للتثنية<sup>٦</sup>.

الثاني: أنّهم سمّوه غير منصرف، أي: لم ينصرف من حال النصب إلى حال الخفض، أي: أنّ خفضه كنصبه، والمنصرف قد انصرف عن حالة النصب، وصار خفضه بغير ما كان نصبه. وما ذكره هنا أولى من قولهم: الانصراف إلى جهات الحركات<sup>٧</sup>.

الثالث: أنّه لم ينصرف عن شبه الفعل<sup>٨</sup>.

وهذه كلّها وجوه ممكنة عند ابن أبي الربيع. أمّا عند ابن عصفور فـ "الأوّل أجود؛ لأنّه

١ - اللباب ١/١٠٥ - ١٠٩، التبيين ٢١١ - ٢١٤

٢ - أسرار العربية ٦٥

٣ - الجمع ١/١٦٣ - ١٦٤

٤ - البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٦، والكتاب ١/٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/٣٩٩، ولسان العرب ٦/٧٧ (دخس)،

والمعجم المفصل ٢/٣٩٨

٥ - مقدوفة: مرمية باللحم، ودخيس النحض: اللحم المتراكب، وبازلها: نأجها حين يزل اللحم أي شقه، والقعو: ما تدور عليه

البكرة إذا كانت من خشب، والمسد: الحبل

٦ - الأمالي النحوية ٤/١٢١ الأملية رقم ١٦٦

٧ - اللباب ١/٧٢، وشرح الأشموني ٢/٤٠٠، وشرح التصريح ٢/٣١٥

٨ - البسيط ١/٢١٤

يلزم على الثالث أن يكون كلُّ منصرفٍ قد أشبه الفعل أولاً، ثمَّ زال بعد ذلك عن شبه الفعل، وذلك باطل في جميع الأسماء المنصرفة؛ لأنَّ من الأسماء غير المنصرفة ما لم يشبه الفعل قط. ويلزم على الثاني أن يضمّوا مثل: مررتُ بأحمدِكم، منصرفاً، وهم يسمّونه منجرّاً، فدلَّ ذلك على صحة القول الأول<sup>١</sup>. ورأيه الصواب عندي؛ لوجهة ما فند به الوجهين الآخرين.

وكذلك فعل العكبري، فقد رجَّح الأوَّل، وقد ذكر الخلاف في حقيقة الصرف ما بين التتوين وحده، أو التتوين والجرِّ، وذكر أدلة كلِّ فريق. وذهب إلى أنَّ الصرف هو التتوين وحده، فالصرف في اللغة هو الصوت الضعيف، والنون الساكنة صوتٌ ضعيف فيه غنة كصوت البكرة وصريف القلم، وأمَّا الجرُّ فليس صوته مشبهاً لما ذكر، فليس صرفاً فالضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة، ولا تُسمَّى صرفاً<sup>٢</sup>.

هذه أبرز الأوجه المُعتبرة في تسمية الممنوع من الصرف. وقد أورد ابن مالك وجهها آخر إذ قال: "وسمِّي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تتوين إلى تتوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره"<sup>٣</sup>. أمَّا انقياده من وجه من وجوه الإعراب إلى غيره فقد ذكره ابن أبي الرِّبيع، وهو الوجه الثاني عنده.

وكذلك فعل الصَّبَّان، فذكر وجهها لم يذكره الآخرون، وهو أنَّ المراد بالصِّرف الفضل؛ لأنَّ له فضلاً على غير المنصرف<sup>٤</sup>.

### **علة امتناع تقديم الفاعل على فعله :**

حكم الفاعل التأخُّر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه، نحو: (قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد)، ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: (الزيدان قام)، ولا (زيد غلاماه

١ - شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢

٢ - مسائل خلافية في النحو ١٠٣ - ١٠٤

٣ - شرح الكافية ٦٩/٢

٤ - حاشية الصبان ٣٥١/٣

قائم)، ولا (زيد قام) على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدّماً، بل على أن يكون مبتدأً، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: (زيد قام هو)، وهذا مذهب البصريين. وأمّا الكوفيون فأجازوا التّقديم في ذلك كلّهُ مع بقائه على الفاعلية.

وعلّلوا ذلك بوروده عن العرب، واستدلّوا عليه بقول الرّبيّاء<sup>٢</sup>:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَنَيْدًا      أَجْنَدًا لَيَحْمِلُنَّ أُمَّ حَدِيدًا<sup>٣</sup>

على أنّ (مشيها) فاعل تقدّم على عامله، وهو (ونيدا).

وردّه البصريون بأنّ البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب. إذ يجوز أن يكون (مشي) مبتدأً، والضمير مضاف إليه، و(ونيدا) حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر ونيدا، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً<sup>٤</sup>.

ثم إنّ البصريين يكادون يجمعون على علّة واحدة تمنع تقديم الفاعل على رافعه، وهي: أنّ الفاعل كالجزء من الفعل؛ ولذلك لم يجز تقديمه عليه، كما لا يجوز تقديم حرف الكلمة على أولها<sup>٥</sup>.

وبرغم رواج هذه العلّة إلّا أنّنا لا نعدم عللاً أخرى استدلّ بها البصريون أيضاً، فقد ذكروا أنّ تقديم الفاعل يُوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنّك إذا قلت: (زيد قام) - وكان تقديم الفاعل جائزاً - لم يدّر السامع أردتّ الابتداء بزيد والإخبار عنه بالجملة بعده، أم أردتّ إسناد (قام) المذكور إلى (زيد) المذكور على أنّه فاعل، وقام حينئذٍ خالٍ من

١ - شرح ابن عقيل ٢٣٠

٢ - البيت للزباء في جمهرة اللغة ١٢٣٧، وشرح التسهيل ٤١/٢، ولسان العرب ٤٤٣/٣ (وأد)، وأوضح المسالك ٧٨/٢، وشرح ابن

عقيل ٢٣٠، وشرح التصريح ٣٩٧/١، وشرح الأشموني ٣٣٦/١، وخرانة الأدب ٢٩٥/٧

٣ - ونيدا: تقيلاً بطيئاً. والجنديل: الحجر

٤ - شرح ابن عقيل ٢٣١، وشرح التسهيل ٤٢/٢

٥ - المقتصد ٢٨٢/١، وأسرار العربية ٧٩، واللباب ١٤٩/١، وشرح المفصل ٢٠٣/١، وتوضيح المقاصد ٥٨٤/٢، وشرح ابن

عقيل ٢٣١، وشرح الأشموني ٣٣٥/١

الضمير؟ ولا شكَّ أن بين الحالتين فرقاً، فإنَّ جملة الفعل وفاعله تدلُّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدلُّ على الثبوت، وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق<sup>١</sup>.

وكذلك فعل ابن مالك فعَلَّ بعِلَّةٍ مختلفة عمَّا علَّل به معظم النحاة، فذكر أنَّ الاسم إنَّ قُدِّم على الفعل، أو ما ضُمِّن معناه صار مرفوعاً بالابتداء؛ "لأنَّه تعرَّض بالتقدُّم لتسلط العوامل عليه"<sup>٢</sup>.

وما علَّل به ابن مالك صراحة جاء عند المبرِّد ضمناً من خلال بعض المواضع التي يستحيل فيها أن يكون المتقدم فاعلاً، كقولنا: رأيت عبد الله قام، حيث دخل على الابتداء ما يزيله، وبقي الضمير في (قام) على حاله<sup>٣</sup>.

وهكذا نجد تعليل النحاة لهذه المسألة تعليلاً يسيراً طابعه التعليم، إلاَّ أن ابن أبي الرِّبيع نحا بها نحو التنظير والجدل، فبدأ التعليل بردِّ رأي الكوفيين، وبيان فساده، فأورد أربعة أوجه لا يمكن أن يكون الاسم المقدم فيها فاعلاً، وهي أوجه متداولة عند الآخرين، وسأذكرها عند الحديث عن تناول الدكتور فاضل السامرائي للمسألة، إلاَّ أن ابن أبي الرِّبيع انفرد بوجه لم أجده عند غيره، فقد ذكر أن العرب تقول: طلع الشمس، وطلعت الشمس، فإذا تقدَّم الشمس لم يقولوا إلاَّ: الشمس طلعت. فدلَّ على أن حال الشمس في تقديمه على الفعل على غير حاله في تأخيرها. وليس فاعلاً تقدِّم<sup>٤</sup>.

ثم إنَّه افترض بعض الاعتراضات، وتناول الردَّ عليها، مثل:

١- أنَّ العرب لا تقدِّم الفاعل، ومتى تقدِّم فائماً يتقدِّم على تقدير الابتداء، بخلاف

١ - شرح ابن عقيل ٢٣١

٢ - شرح التسهيل ٤٠/٢

٣ - المقتضب ١٢٨/٤

٤ - البسيط ٢٧٣/١

المفعول، فما وجه ذلك؟

وردّه بأنّ الفاعل يطلبه الفعل بالبنية؛ فصار الفعل والفاعل لذلك كالشيء الواحد، فكرهوا تقديمه عليه، كما يكرهون تقديم آخر الشيء على أوله.

وما ذكره يصلح أن يكون جواباً عاماً لعدم جواز تقديم الفاعل على فعله مع بقائه على الفاعلية، دون أن يقرنه بجواز تقديم المفعول وبقاؤه على المفعولية. وعلى هذا فإنّ جوابه يُعدّ ضعيفاً. وخيرٌ منه ما أورده الورّاق إذ إنّ "المفعول إذا تقدّم على الفعل فليس ثم عامل آخر يوجب نصب المفعول، فيجب ألا يخرج عما كان عليه في حال التأخير، وأمّا الفاعل فإنّه إذا تقدّم على الفعل أمكن أن يُقدّر له عامل غير الفعل وهو الابتداء، وعمله رفع كعمل الفعل في الفاعل، فلمّا كان الابتداء سابقاً لذكر الفعل وجب أن يعمل فيه".<sup>١</sup>

وقد استمرّ ابن أبي الرّبيع في تفرّيع علّله، فأخذ في سرد الأدلّة على أنّ العرب تجعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وذكر بعض ما يمكن الاعتراض به على أدلّته وردّها.

والحقّ أنّها في مجملها تفرّيعات لم تخدم التعليل الأساس، وأنّها ممّا لا طائل من ورائه، وذلك مثل: الاستدلال بـ(ضرب) إذا اتّصل به ضمير الفاعل بُني على السكون، وإذا اتّصل بضمير المفعول بقي على الفتح، وإنّما فرّقت العرب بينها؛ لأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وليس الفعل والمفعول كذلك، فكرهوا توالي أربع حركات فيما هو كالشيء الواحد.

وسار على مذهب الكوفيين الدكتور مهدي المخزومي من المحدثين، وذكر أنّ المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه، وإنّما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدق. يتميز بأنّه يتّصف بالمسند اتصافاً ثابتاً، ولا يتحقّق هذا إلّا إذا كان المسند اسماً جامداً، أو وصفاً دالّاً على الدوام. وأنّ الفاعل -وهو مسند إليه أيضاً- إنّما يتّصف بالمسند اتصافاً متجدداً، ولا يتحقّق

هذا إلا بكون المسند فعلاً، أو وصفاً دالاً على التجدد".<sup>١</sup>

وقد تعقبه الدكتور فاضل السامرائي، وردّ مزاعمه بأدلة لا تقبل التّأويل، يطول المقام بذكر تفاصيلها؛ ولذا سأوجزها. فقد ردّ الادّعاء الأول، وهو: أنّ المبتدأ يتّصف بالمسند اتصافاً ثابتاً، وأنّ الخبر يجب أن يكون اسماً جامداً، أو وصفاً دالاً على الدوام، وقد ردّه بقولنا: (محمد أقبل أخوه)، فلا يمكن تكون كلمة (محمد) فاعلاً، بل هي مبتدأ لم يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً، لأنّ الخبر جملة مسندها فعل، والفعل يفيد الحدوث، ثم إنّ المسند ليس اسماً جامداً ولا وصفاً. ومع ذلك كانت كلمة (محمد) مبتدأ لا فاعلاً<sup>٢</sup>.

ثمّ ردّ الادّعاء الثاني، وهو: مسألة اتصاف الفاعل بالمسند اتصافاً متجدداً، وقد ردّه بقولنا: (محمد طويلة يده)، فكلمة (يده) فاعل لم يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، كما أنّ مسنده ليس فعلاً، ولا وصفاً دالاً على التجدد.

وبعد أنّ خرم قاعدة المبتدأ والخبر والفاعل التي وضعها الدكتور المخزومي عاد الدكتور فاضل لفكرة تقديم الفعل على الفاعل، وذكر أنّ النظرة الأولى توحى بصحة إعراب المتقدم فاعلاً في نحو: (محمد سافر)، ولكن هناك ما يمنع ذلك، ثم حصر المواضع التي تمنع ذلك، ويستحيل فيها أن يكون الاسم المتقدم على الفعل فاعلاً، وأبرزها:

١- إذا كان الفعل خالياً من الضمير، فيجب أن نقول: (الرجلان سافر)، و(الرجال سافر)، وهذا لا يصحّ، فلا بُدّ من الضمير المطابق للاسم المتقدم، ولا يفرغ الفعل من الضمير. فكيف نعرب هذا الضمير؟ وقد استدللّ بهذا ابن السراج وابن أبي الرّبيع<sup>٣</sup>.

٢- دلالة التّقديم والتأخير، ف(حضر المسافرون) ليست مثل (المسافرون حضروا)، فلو

١ - في النحو العربي ٤٢ - ٤٣

٢ - تحقيقات نحوية ٩٦

٣ - الأصول ٢/٢٢٨، والبسيط ١/٢٧٣



كان العمل واحداً عند التّقديم والتأخير ما اختلف التعبيران. وهذا ممّا استدلّ به المبرد<sup>١</sup>.

٣- الإشكال في إعراب المتقدّم فاعلاً إذا تسلّطت عليه العوامل مثل: إنّ محمداً سافر، ورأيت عبد الله قام، وجاء عبد الله يركض. ففي قولك: (إنّ محمداً سافر) إذا أعربت اسم إنّ فأين فاعل سافر؟ وقد أشرتُ إلى أنّها عِلَّة المبرّد وابن مالك.

٤- قد يحول بين الاسم المرفوع والفعل ما له صدر الكلام، أو ما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وذلك نحو قولنا: (محمّد هل حضر؟)، فلا يصحّ أن يعرب محمّد فاعلاً لحضر، وذلك لوجود (هل) بينهما. وهذا ممّا استدلّ به المبرّد<sup>٢</sup>.

٥- إذا كان المتقدّم اسماً موصولاً، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾<sup>٣</sup>، ونحو قولنا: (الذي حضر أكرّمته)، فلا يمكن إعرابه فاعلاً وتبقى جملة الصلة بلا عائد، فلا بدّ من تقدير ضمير مستتر يكون فاعلاً والموصول مبتدأ.

٦- إذا لم نأخذ برأي الجمهور اضطررنا أن نعرب الاسم الواحد إعرابين في آن واحد، وذلك في نحو قولنا: (رجل يقوم أعجب إليّ من رجل لا يقوم)، فإنّ (رجلاً) فاعل للفعل (يقوم)، وهو مبتدأ أيضاً خبره (أعجب)، فهل نأخذ بهذا القول؟ أي نعرب الكلمة إعرابين في آن واحد، وهل هذا من قبيل التيسير؟

هذه أبرز الإشكالات التي طرحها الدكتور فاضل السامرائي، ورأى أنّه لا مخرج منها إلا بإتباع رأي الجمهور، فهو الصواب<sup>٤</sup>.

ونظراً لقوة أدلة البصريين ومنطقيتها فإنه لا وجهة لرأي الكوفيين عندي.

١ - المقتضب ٤/١٢٨

٢ - المقتضب ٤/١٢٨

٣ - سورة الشعراء الآية ٧٨

٤ - تحقيقات نحوية ٩٧ - ١٠٢

## علة امتناع توكيد النكرة بالتوكيد المعنوي:

لا يجوز توكيد النكرة بالنفس والعين باتفاق البصريين والكوفيين<sup>١</sup>. وعَلَّ ابن أبي الزَّبيح ذلك بأنَّهما معرفتان بالإضافة فلا يتبعان إلا المعارف<sup>٢</sup>؛ لأنَّ التوكيد والمؤكَّد كالشيء الواحد.

أما (كُلٌّ وأجمع) - وهما موضع الخلاف بين المدرستين<sup>٣</sup> - فقد أطال الحديث فيهما. فذكر أنَّهما معرفتان كنفس وعين، حيث يقول: "فيلزم على هذا أن لا يؤكد بكلِّ إلا المعرفة، لأنَّ (كُلًّا) ملازمة للإضافة فهي معرفة، فلا تجري إلا على معرفة؛ لأنَّ التوكيد والمؤكَّد كالشيء الواحد، فيلزم عن هذا أن لا يؤكد بأجمع وتوابعه إلا المعارف، لأنَّ أجمع معناه ومعنى (كُلٌّ) واحد. فإذا كان المعنى فيهما واحداً فيلزم أن يكون أجمع معرفة؛ لأنَّ كُلاً معرفة، ولا يمكن في اللفظين الجارين على طريقة واحدة أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة؛ لما بين النكرة والمعرفة من المنافرة"<sup>٤</sup>.

ولا أرى ضرورة لما قام به؛ وذلك لأنَّ الكوفيين عندما أجازوا توكيد النكرة بكُلِّ وأجمع فليس لأنهما نكرتان، وإنما أجازوا توكيد النكرة بهما إذا كانت النكرة محدودة، أي: معلومة المقدار، نحو: يوم، وشهر<sup>٥</sup>. وذكر ابن عصفور أنَّ الكوفيين يجيزون توكيد النكرة بكُلِّ وما في معناها إذا كانت متبعضة، نحو: أكلت رغيفاً كُله<sup>٦</sup>. فلم ينكر أحدُ أنهما معرفة حتى يستدل له، ثم إنَّه لم يكتف بهذا، فأخذ يعلل في شكل جدلي لتعريف (أجمع) من أيِّ الوجوه هو؟ فذكر اختلاف النحويين في ذلك:

---

١ - البسيط ٣٧٤/١. وابن مالك أجاز ذلك إذا أفاد، فيصحَّ عنده: هذا أسدُّ نفسه؛ لدلالته على أنَّ المشار إليه أسدُّ حقيقي.

انظر شرح التسهيل ١٥٨/٣

٢ - البسيط ٣٧٤/١

٣ - البسيط ٣٧٧/١، وانظر شرح المفصل ٢٢٧/٢، وشرح الرضي ١٠٨/٣، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١

٤ - البسيط ٣٧٥/١

٥ - شرح المفصل ٢٢٧/٢، وشرح التصريح ١٣٨/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢

٦ - شرح الجمل ٢٦٧/١

فمنهم من ذهب إلى أن تعريفه بالإضافة، وأنه لزم القطع عن الإضافة، إذ كان القطع عن الإضافة جائزا في (كُلُّ)، و(كُلُّ) أقوى من (أجمع)، فلزم في (أجمع) أحد الجائزين في (كُلُّ). وأبطل هذا القول من وجهين: أحدهما: أنه لو كان ك(كُلُّ) للزم أن ينون مثلها. وافترض من يعترض هذا باجتماع التعريف ووزن الفعل، وردّ هذا الاعتراض بأنه لا يمنع التعريف الصرف، إلا أن يكون تعريف العلمية، فمالا ينصرف إذا أضيف أو عُرّف بالألف واللام انصرف، فكيف يكون تعريف الإضافة مانعا من الصرف، وهو إذا لحق ما لا ينصرف صار منصرفا؟ فإن اعترض مرة أخرى بأن الإضافة منويّة، فكأنها موجودة، ولو كانت موجودة لسقط التنوين، فسقط لذلك. وردّه أيضا بأمرين: الأول: أن (كُلًّا) منونة، والإضافة منويّة فيها، والثاني: أنه لو كان كذلك للزم أن يُخفّض (أجمع) بالكسرة؛ لأنّ كُلٌّ مضاف منصرفا كان قبل الإضافة أو غير منصرف يخفّض بالكسرة.

الدليل الثاني: أن (كُلًّا) إذا قطعت عن الإضافة لم تجرِ توكيدا؛ لأنّك إن أكدت بها النكرة تكون قد أكدت النكرة بالمعرفة، لأنّها في تقدير الإضافة، وإنّ أكدت بها المعرفة فلا يجوز؛ لما في ذلك من قبح اللفظ، لأنّها بلفظ النكرة، ولذلك لم تُوصف (كُلُّ) المقطوعة عن الإضافة بالمعرفة ولا بالنكرة.

ومنهم من قال: تعريف (أجمع) بالعلمية، وعلميته علمية الجنس، وهو اسم لجملة أجزاء ما يجري عليه، كما كان (أمس) عند بني تميم في الرفع اسم علم لليوم الذي قبل يومك من أي يوم كنت. وقد رجّح هذا القول الأخير.

والحق أنه لم يخدم المسألة بطريقته هذه في التعليل، فكان بالإمكان أن يلتزم ما التزمه أكثر من تناول هذه العلة ففيه كفاية، وقد عللوا بما علل به هو في أول المسألة، فقالوا: إنّ (كُلًّا، وأجمع) معرفتان، فلا يتبعان إلا المعارف، ولا تتبع النكرات توكيدا لها؛ لأنّ التوكيد كالصفة.<sup>١</sup> ويعنون بذلك أنّ التوكيد مع المؤكّد كالشيء الواحد.

<sup>١</sup> - انظر أسرار العربية ٢١١، وشرح المفصل ٢/٢٢٧، واللباب ١/٣٩٥، وشرح الجمل لابن هشام ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٩، والمنهاج ١/٢٤٧، والمجمع ٥/٢٠٤

وهذه العلة هي الأكثر تداولاً بين النحويين، إلا أن هناك من أورد عللاً أخرى، أبرزها:

١- "أنَّ النَّكْرَةَ لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال"<sup>١</sup>.

٢- "أنَّ النَّكْرَةَ شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد؛ لأنَّ تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه"<sup>٢</sup>.

٣- "أنَّ النَّكْرَةَ تدلُّ على الشّيع والعموم، والتوكيد يدلُّ على التخصيص والتعيين، وكلّ واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له"<sup>٣</sup>.

وكلّ هذه الوجوه ممكنة، والتعليل بها في غاية الوضوح والإقناع، فلا داعي لتكلف غيرها مما لا طائل من ورائه.

وما ذكر كان في حجج البصريين لمذهبهم. أمّا الكوفيون فيرون جواز توكيد النكرة بكُلٍّ، وأجمع) إن كانت النكرة محدودة<sup>٤</sup>. واستدلوا له بقول العرب: (قبضت درهما كلّه، وصمت شهراً كلّه).

وذكر ابن أبي الزبيع في ردّه على مذهب الكوفيين أن هذا موجود في كلام العرب، وفي الحديث، ولا سبيل إلى إنكاره. وانفصل عنه بما انفصل به الخليل عن قول العرب: "ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل هذا"<sup>٥</sup>، وذلك أن هذا الموضع ممّا تترادف فيه المعرفة والنكرة على معنى واحد، فيقال: ما يصلح برجل خير منك، على معنى: ما يصلح بالرجل خير منك، وكأنّه إذا نُطق بالواحد نُطق بالآخر، فجرى (خير منك) صفة على النكرة الصالحة مكان الرجل وكذلك هذا، لأنّه لو قال: صمتُ الشَّهرِ كلّه، أي: صمتُ هذه الحقيقة كلّها، لكان المعنى معنى صمتُ شهراً كلّه؛ لأنّه لا يريد شهراً بعينه وإنما يريد هذه الحقيقة،

١ - شرح المفصل ٢/٢٢٧، وانظر ترشيح العلل ٢٦٨

٢ - الإنصاف ٢/٤٥٥، وانظر: العلل في النحو ٢٤٠، واللباب ١/٣٩٥، والمنهاج ١/٢٤٧

٣ - الإنصاف ٢/٤٥٥

٤ - وهو اختيار ابن مالك. انظر شرح ابن عقيل ٤٣٩، والجمع ٥/٢٠٤. واختاره الأزهري في شرح التصريح ٢/١٣٨

٥ - الكتاب ٢/١٣

وكذلك الحال في قبضتُ درهماً كلّه، لا يريد درهما بعينه، فعبر عنه بلفظ التثنية  
ومما استدلوا به أيضا قول الشاعر<sup>١</sup>:

لِكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ دَا رَجَبُ      يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبُ

(فحول) نكرة، وأكد بـ(كلّه). وَرَدَّ هذا الشَّاهد بأنَّ الرُّواية فيه: يا ليت عِدَّةَ حولي، فتكون  
حولي معرفة بالإضافة، فلا شاهد فيه حينئذ<sup>٢</sup>.

واستدلوا بأبيات أخر لا حُجَّة لهم فيها لكونها مصنوعة. ولو صَحَّتْ - افتراضاً - فهي  
من الشاذ الذي لا يقاس عليه<sup>٣</sup>.

وذكر السيوطي أن من يمنع توكيد النكرة توكيدا معنويا ردَّ هذه الشواهد بأنها محمولة  
على البديل، أو النعت، أو الضرورة<sup>٤</sup>.

كانت هذه بعض العلل الجدلية التي وردت عند ابن أبي الربيع. والحق أنها ليست على  
درجة واحدة من الأهمية والقيمة، بل تتفاوت في ذلك. فمنها المقبول الذي نحتاج إليه في  
فهم دقائق هذه اللغة، وجعل قواعدها منتظمة لا متعارضة. ومنها المتكلف الذي لا فائدة  
فيه.

---

<sup>١</sup> - البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في أوضح المسالك ٢٩٦/٣، والمعجم المفصل ١/١٧٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢١٢،  
وتذكرة النحاة ٦٤٠، وخزانة الأدب ١٧٠/٥

<sup>٢</sup> - أسرار العربية ٢١٣، والإنصاف ٢/٤٥١-٤٥٢، وشرح الرضي ٤٣٤/١

<sup>٣</sup> - ينظر: أسرار العربية ٢١٣، والإنصاف ٢/٤٥١-٤٥٢، وشرح المفصل ٢/٢٢٧-٢٢٨، واللباب ١/٣٩٣

<sup>٤</sup> - الهمع ٥/٢٠٥

## الفصل الثاني

# سمات التعليل عند ابن أبي الربيع وقيمة تعليلاته

- المبحث الأول : طريقته في التعليل .
- المبحث الثاني : قيمة تعليلاته في خدمة النص المشروح والقواعد النحوية .

## المبحث الأول

### طريقته في التعليل :

تعليلات النحاة منذ القرن السابع الهجري في مجملها ظهر واضحاً أنّها تسير في اتجاهين غالباً على أعمال النحاة في هذه المرحلة:

أحدهما: نزع إلى جمع ما يُستطاع من العلل، والتّرجيح بينها في مطولات نحوية كشرح الكافية، والبسيط، وغيرهما، والآخر: نزع إلى اختيار عِلَّة مناسبة أو أكثر، والسُّكوت عن العِلل الأخرى، كما في المختصرات، مثل: الكافية، وقطر الندى.

وقد وقع هذان الاتجاهان بصفة عامة في أسرِ عِلل النُّحاة السابقين<sup>١</sup>.

وابن أبي الزَّبيع أحد أولئك النُّحاة الذين اهتموا بالتَّعليل، ويمكن أن نوجز طرائق التَّعليل عنده في الآتي:

#### ١- الإكثار من التَّعليل:

وجد النحاة أنفسهم منذ القرن السابع أمام تراث نحوي قد نضج أو كاد، فلم يعد أمامهم مجال واسع في تقرير أحكام النحو العامة، إذ استوى النحو على عوده، فوجهوا همتهم إلى مسائل الخلاف والعلل، حتى أصبح الإكثار من العِلل سِمَة غالبية على كثير من مؤلفاتهم<sup>٢</sup>، وابن أبي الزَّبيع واحد من هؤلاء العلماء، فعلى الرّغم من ثورة ابن مضاء على العلل النحوية، إلّا أنّ أبرز ما يطالعنا ويلفت انتباهنا في كتابه (البسيط) كثرة التعليل كثرة مفرطة، فلا تكاد تخلو مسألة، أو ظاهرة نحوية، أو لغوية من تعليل يعقبها؛ لمحاولة إيضاحها وترسيخها في الأذهان، ولا نكاد نجد صفحة من كتابه خلت من التعليل، وما ذلك إلا دليل على شدة اهتمامه بالعِلَّة، وإيمانه بأهميتها في الدرس النحوي.

---

١ - نظرية التعليل النحوي ٨٢

٢ - نظرية التعليل النحوي ٨٩

## ٢- متابعة النحاة السابقين في تعليلاتهم:

لم يتفرد ابن أبي الزبيع بعلة النحوية، وإنما هي مما اطلع عليه ممن سبقوه إلا النزر اليسير منها مما لا يكاد يذكر. بل إنّه لم ينفرد بعلة تامّة مستقلة، وإنما ينفرد - نادراً - بوجه من وجوه العلة فيما تعددت أوجه تعليله، وذلك نحو تعليل عدم نعت المضمّر، إذ ذكر وجهين: وجهاً نسب لسيبويه، والآخر لم ينسبه، ولم أجده عند غيره فيما اطلعت عليه، وهو: " أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمراً؛ لأنّ المضمّر وضعه مخالف لوضع الظاهر، فالمضمّر إنّما يذكر حيث يعلم على من يعود، ويكون معه ما يفسره، والظاهر إنّما وُضِعَ لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به"<sup>١</sup>.

ومما أضافه على علل النحاة الآخرين ما ذكره في تعليل عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، وهو " أنّ العرب تقول: طلع الشمس، وطلعت الشمس، فإذا تقدّم الشمس لم يقولوا إلا: الشمس طلعت. فدلّ على أنّ حال الشمس في تقديمه على الفعل على غير حاله في تأخيرها، وليس فاعلاً تقدّم"<sup>٢</sup>.

## ٣- ينسب العلة التي يوردها:

إذا كان ابن أبي الزبيع لم ينفرد بعلة خاصة، فإنّه في المقابل لم ينسب لنفسه شيئاً من تلك العلة، بل على العكس من ذلك تماماً نجده ينسب معظم العلة التي يوردها إمّا لعالم من علماء النحو يسميه إنّ نَمّا إلى علمه أنّه صاحب العلة، أو أنّه قد اعتمد تلك العلة. وإنّ غاب عن ذهنه فإنّه ينسب العلة بقوله: (علل بعض المتأخرين)، أو (حدائق هذه الصناعة)، أو (محققو هذه الصناعة)<sup>٣</sup>.

أمّا ما نسبته إلى أعلام النحاة فلسبويه منه نصيب الأسد، ثمّ لأستاذه أبي علي الشلوبين، ثمّ أبي علي الفارسي، ونسب عللاً لغيرهم لكن بشكل يسير جداً، كالأخفش وابن جني وغيرهما.

١ - البسيط ٣٢١/١

٢ - البسيط ٣٧٣

٣ - البسيط ١٨٣، ٣٧٦، ٤٥٨



وكان يذكر هذه الأسماء حيناً قبل التعليل، فيذكر مثلاً أنّ الأخص يعلل بكذا. وحيناً آخر يذيل بها تعليلاته، وهو الأكثر، فيذكر مثلاً بعد العلة قوله: وبهذا كان أبو علي يتعلل، أو وبهذا علله سيبويه<sup>١</sup>.

#### ١- لا يُصرّح بلفظ العلة غالباً:

على الرغم من كثرة العلل في البسيط إلا أنّ ابن الرّبيع لا يُصرّح بلفظ العلة إلا نادراً، وذلك في حال نسبتها لأحد النّحاة، أو في حال ترجيحه لإحدى العلل، فيذكر مثلاً أنّ أحد الأوجه أقوى في التعليل<sup>٢</sup>.

والأكثر أنّ يقول بعد الحكم النّحوي: (لأنّ)، أو (وذلك أنّه)، وهي أكثر من أنّ تُحصى، وعلى ندرة يقول: (والدليل)، أو (واستدلوا)، أو (وحجتهم)، أو (واحتجوا)<sup>٣</sup>.

#### ٥- يُصرّح بمذهبه البصري ويُرجّح علل البصريين:

ابن أبي الرّبيع بصري الاتجاه بلا شك في ذلك، حيث يتجلّى ذلك واضحاً في موقفه من مسائل الخلاف التي بين المدرستين، البصريّة والكوفيّة، فنجدّه يأخذ دائماً برأي البصريين.

وحين يريد ترجيح مسألة ما فإنّه يعرض علل البصريين بشكل أوسع ويؤيدها، ويُصرّح بأنّ ما اعتل به هي علل البصريين، وأنّها هي الصّحيحة. ومن ذلك مسألة إضافة الشّيء إلى نفسه، فقد ذكر أنّ الإضافة على قسمين: إضافة (اللام)، وإضافة (من)، وهي إضافة الشّيء إلى جنسه. "والفرق بينهما أنّ الثاني إذا لم ينطلق على الأول، فالإضافة إضافة اللام، ومن هذا: يد زيد، ورجل عمرو؛ لأنّ الثاني لا ينطلق على الأول، ومن هذا كلُّ الرجال؛ لأنّ كلاً تقع على جملة أجزاء الشّيء.

---

١ - البسيط ١٩٥، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٨، ٢٧١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٦٧، ٤٧٣، ٥٢٠، ٦٣٥،

٩٠٨

٢ - البسيط ٢١٥، ٢٣٠، ٢٦٨، ٣١٢

٣ - ١٨٢، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٠٧

فإذا قلت: كل الرجال، فكأنك قلت: أجزاء الرجال، وأجزاء جمع جزء، فإضافة الأجزاء إلى المتجزئ كإضافة الجزء، وإضافة الجزء لإضافة اللام؛ لأنه مثل: يد زيد، ورجل عمرو، فإضافة الأجزاء كذلك، فإذا صحَّ هذا لزم أن تكون إضافة (كلِّ) إضافة اللام، فاضبط هذا، فإن الكوفيَّين قالوا: إنَّ الشَّيء يضاف إلى نفسه، واستدلُّوا بقول العرب: (كلَّ الرجال).  
والبصريُّون ذهبوا إلى أنَّ الشَّيء لا يضاف إلى نفسه، واعتلُّوا لهذا بما ذكرته، وهو الصَّحيح<sup>١</sup>.

وكونه بصريًّا يتَّضحُ باعتمادِ علمهم، وبالتَّصريحِ بذلك كما رأينا، أو بنسبة العِلَّة إلى أحد العلماء البصريين، كسيبويه والفراسي، واليهما عزا أكثرُ علَّله ثقةً بها<sup>٢</sup>.

٦- يعتذر للمصنَّف ويدافع عنه:

ذكر الدكتور عيَّاد أنَّ "من الأمور البارزة في السِّفر الموجود من كتاب البسيط عناية ابن أبي الرِّبيع عناية فائقة بذكر الاعتراضات الموردة على كلام أبي القاسم الرِّجَّاجي، ومناقشتها وردِّها ... والاعتراضات التي يوردها ابن أبي الرِّبيع تشمل: اعتراضات على التَّرجمة(العنوان)، واعتراضات على الحدود، واعتراضات على اللفظ، واعتراضات على الآراء، واعتراضات على الاستشهاد"<sup>٣</sup>. وهناك اعتراضات غيرها كالاعتراضات على التعليل، والاعتراضات على الشَّرح وطريقة العرض.

أمَّا العنوان فقد اعتذر له في أبواب عدة، منها: (باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)، ويعني به (كان وأخواتها)، وقد أعتذر له بأنَّه إنَّما سماها حروفاً لأحد أمرين:

أحدهما: أن يريد بالحروف الكَلِم، وهو كثير في كلامهم، وقد استعمله سيبويه وغيره.

الثاني: أن يكون سماها حروفاً؛ لضعفها من أمرين:

١ - البسيط ٨٩٧/٢ وللاستزادة انظر ص ٢٢٧/١، ٢٦٧/١، ٣٦٨/١، ٨١٦/٢، ٩٠٨/٢

٢ - انظر السمة السابقة عند ابن أبي الرِّبيع .

٣ - انظر مقدمة التحقيق ١٠٣/١

أحدهما: أن كلَّ فعلٍ يستقل بمرفوعه وأنت بالخيار في منصوبه، وليس لك ذلك في (كان)، فلا تقول: كان زيد وتسكت، فلا بُدَّ أن تأتي بخبره.

الثاني: أن جميع الأفعال تؤكَّد بالمصدر، فنقول: ضرب زيد عمراً ضرباً شديداً، ولا يجوز ذلك في كان الناقصة وأخواتها، لا تقول كان زيد قائماً كونا<sup>١</sup>.

ومن الاعتراضات على الحدود الاعتراض على حدِّ الحرف، وقد حدَّ الزَّجَاجي بأنَّه: (ما دلَّ على معنى في غيره)، فقال بعض المتأخرين: إنَّه رسم مردود لأنَّ الأسماء الموصولة تدخل تحت هذا الرسم، فليس بمانع وإن كان جامعاً، والأولى أن يقول: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، ولم يكن أحدَ جزأي الجملة، وبهذا يقع الفصل.

وقد ردَّ هذا الاعتراض بأنَّ هذه الأسماء الموصولة لا تدلُّ على معنى في غيرها، إنَّما تدلُّ على معنى مع غيرها، وأخذ في شرح الفكرة في كلام طويل<sup>٢</sup>.

ومن الاعتراض على اللفظ الاعتراض على قوله: (والنون علامة الرفع في خمسة أمثلة من الفعل)، حيث اعترضه بعض المتأخرين، فقال: كان ينبغي أن يقول: النون علامة الرفع في الفعل المضارع إذا لحقته (ألف) التثنية، أو (واو) الجمع، أو (ياء) التانيث، ويكون أبين وأضبط.

وردَّه بأنَّ الذي ذكره الزَّجَاجي يعطي هذا ويزيد زيادة لا تُفهم ممَّا قال هذا الزَّاد، وذلك أنَّ الفعل المضارع إذا كان بالهمزة لم يرفع بالنون، ولا يرفع إلا بالضمَّة، وكذلك إذا كان بالنون، وإنَّما يرفع بالضمَّة والنون الفعل المضارع إذا كان أوله ياء، رُفِعَ بالضمَّة إن لم يلحقه ألف التثنية ولا واو الجمع، فإنَّ لحقه واحد من هذين رُفِعَ بالنون، وكذلك الحال تماماً إذا كان أوله تاء<sup>٣</sup>.

ومن ردَّه للاعتراض على الآراء" أنَّ خبر (مازال) لا يتقدَّم عليها إذا كان حرف النفي

١ - البسيط ٦٦١/٢ - ٦٦٣ وانظر أيضاً ١٨٧/١، ٤١٢/١، ٦١٥/٢

٢ - البسيط ١٦٩/١ - ١٧٠ وانظر أيضاً ١٦٠/١ - ١٦٥، ١٦٦/١ - ١٦٧

٣ - البسيط ٢٠٢/١ وانظر ٤٤٩/١، ٨٩٥/٢

حرف صدر، فإن كان غير حرف صدر جاز أن يتقدّم الخبر عليها، فعلى هذا لا يصحّ أن يُعترض على أبي القاسم في قوله: (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها؛ لأنّها متصرفّة) بـ(ما زال)، و (ما انفك)، و(ما فتئ)، و (ما برح)، لأنّ المانع ليس من جهة الفعل، وإنّما المانع من جهة الحرف، وهذا الحرف ليس بلازم لها، قد صارت هذه الأربعة بمنزلة غيرها: أن أخبارها تتقدّم ما لم يمنع مانع<sup>١</sup>.

ومن الاعتراض على التعليل الاعتراض على قول الرّجّاجي: "ولو قلت: ما انفك زيد إلا عالماً، وما زال عبد الله إلا شاخصاً كان خُلُفاً من الكلام، لأنّك توجب بقولك (ما انفك) الخبر، وتنفيه بـ(إلا)، فتصير نافياً موجبا للخبر في حالة واحدة، وذلك محال". وقد أعتريه بأنّه يلزمه على هذا التعليل ألاّ يقال: ما كان زيد إلاّ عالماً؛ لأنّك تنفي الخبر بما وتوجبه بإلاّ، فتصير نافياً موجبا للخبر في حالة واحدة، وذلك محال، ويلزم على تعليله ألاّ تقع إلا بعد النفي، وهذا في القرآن كثير، وفي كلام العرب.

وقد ردّ الاعتراض هذا بشرح كلام أبي القاسم؛ لأنّ الاعتراض مبني على عدم الفهم السليم، فهو يريد أن (ما زال)، و(ما انفك) تدخل لإثبات الخبر، "فإذا قلت: ما كان زيد عالماً، فالعلم منفي، وكذلك: ما أصبح عمرو شاخصاً، الشخوص منفي عن عمر، فإذا تحصّل أن (إلا) إنّما تدخل على شيء كان قبل دخولها منفيًا، فقد صارت بذلك لا تدلّ على أنّ (ما) قبلها ينفي، ودخول النفي على (زال) يقتضي أن يكون (ما زال) يوجب، فيصير بدخول (إلا) بعد (زال)، ودخول (ما) على (زال) نافياً مثبتاً للخبر في حال واحدة، وذلك محال، ألا ترى أنّ دخول (ما) على (زال) يقتضي أن يكون الخبر منفيًا إذا تعرّى عن كل شيء، ودخول (إلا) بعد (ما زال) يقتضي أن يكون خبر (ما زال) منفيًا إذا تعرّى الخبر عن كل شيء، فهذا تناقض بين وتضاد<sup>٢</sup>.

١ - البسيط ٦٧٥/٢ - ٦٧٦ ، وانظر ١٨٩/١ ، ٦٨٢/٢

٢ - البسيط ٧٣٦/٢ - ٧٣٧

ومن الاعتراض على الاستشهاد ما جاء عند استشهاد الزَّجَّاجي بقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>١</sup>، وقد استشهد بهذه الآية على جواز تقديم المفعول على الفاعل، فذكر ابن أبي الرِّبِّيع أنَّ هناك من ردَّ هذا بأنَّه استشهد بما لا يجوز فيه إلا التَّقْدِيم، وهو قد ذكر أنَّه يجوز تقديم المفعول، فكان يجب أن يأتي بما يجوز تقديمه، وليس ما يلزم تقديمه. وردَّه ابن أبي الرِّبِّيع بـ "أنَّ هذا لو كان في غير القرآن لجاز تقديمه، ويقال: ابتلى سيد زيد زيدا، ثم إنَّ العرب قدَّمت المفعول لجواز تقديمه عندهم، ثمَّ أُضْمِر لما تقدم ذكره طلبا للاختصار"<sup>٢</sup>.

"وممَّا يحسن ذكره هنا أنَّ ابن أبي الرِّبِّيع إذ يورد الاعتراضات على كلام الزَّجَّاجي يقف موقف المتحيز له، المدافع عنه، الرِّاد الاعتراضات عنه، مما جعل بعض ردوده ضعيفة"<sup>٣</sup>.

٧- يعرض العلل ويرجِّح بينها بما يظهر له بموضوعية تامَّة:

ابن أبي الرِّبِّيع مِمَّنْ أُولِعَ بالتَّعْلِيلِ إيماناً منه بأهميَّة التَّعْلِيلِ في تجلِية المسألة التي يتناولها، فنراه يعرض العديد من العلل للمسألة الواحدة، فإنَّ بدت له علَّة أقوى من الأخرى ذكر ذلك، وإنَّ تساوت عنده في قوتها ووجاهتها امتنع عن التَّرجيح، أو يُصَرِّح بأنَّ كلَّ ما علَّل به قوي عنده.

والتَّرجيح عنده يقوم على الموضوعية وليس على الميول والأهواء، وهو يُصَرِّح بذلك أحيانا، ففي مسألة (ياء) تفعلين - مثلاً - ذكر أنَّه سيتناول الخلاف فيها، ويرجِّح على حسب ما يظهر له، فعرض رأي الأخفش وحجَّته، ورأي سيبويه وحجَّته، ثمَّ رجَّح رأي سيبويه، مبينا وجه ذلك التَّرجيح.

وإنَّ كان في معظم ترجيحاته يتابع سيبويه إلا أنَّ ذلك لا يتعارض مع موضوعيته،

١ - سورة البقرة الآية ١٢٤

٢ - البسيط ٢٧٨/١

٣ - مقدمة تحقيق د. عياد الثبيتي لكتاب البسيط ١٠٥/١

وأنها الأساس الذي يقوم عليه التّرجيح عنده، حيث نجدّه لا يلتزم ذلك في كلّ آراء سيبويه وتعليقاته، فيخالفه أحياناً، كما فعل أثناء حديثه عن الابتداء هل يعمل في الحال؟ فذكر أنّه الظاهر من كلام سيبويه، ورجّح القول الآخر، وهو أنّه لا يعمل في الحال، لأنّ الحال إنّما انتصب على التّشبيه بالظرف، والظرف لا يعمل فيه إلاّ الفعل ومعنى الفعل، ولا يعمل فيه الابتداء، فيجب لما شبه به أن يكون كذلك. فإنّ الحال ليست بأقوى من الظرف، لأنّ الحال لم تنتصب ولا عمل فيها المعنى إلاّ بالحمل على الظرف ولشبهها به، ولا يعمل فيها المعنى مؤخراً ويعمل في الظرف مؤخراً، فكيف يعمل في الحال ما لا يعمل في الظرف؟ ثمّ ذكر أنّ هذا الذي يظهر له، وأنّ كلام سيبويه ليس بنصّ لا يحتمل التأويل<sup>١</sup>.

٨- يورد الكثير من الاعتراضات على العلل، وينفصل عنها بأقوال العلماء الآخرين:

عناية ابن أبي الرّبيع بالعلل جعلته يورد الكثير من الاعتراضات الممكنة عليها، ثمّ الانفصال عن تلك الاعتراضات إنّ لم تكن مقنعة. وقد أولى هذا الجانب الكثير من الاهتمام حتى امتلأ به شرحه للسيط. غير أنّ الانفصال عن هذه الاعتراضات ليس من صنع ابن أبي الرّبيع، وإنّما هي لعلماء آخرين يتقدمهم أستاذه أبو علي الشلوبين بشكل كبير لا يقارن بما نقله عن الآخرين، كالفرّاء، وابن جنبي، وابن الطراوة<sup>٢</sup>.

وهو يُسمّي صاحب الاعتراض والانفصال في معظم ما يعرضه، وفي مواضع قليلة جداً لا يذكر اسم العالم، والأرجح أنّه يفعل ذلك إذا كان لا يحضره اسم ذلك العالم، فيقول: "ومنهم من انفصل..."<sup>٣</sup>.

ومنه أيضاً الاعتراض على تعليل الأخفش في مسألة (الياء من تفعلين). فقد ذهب الأخفش إلى أنّها حرف للتأنيث، وحجّته أنّ الضمير في الظهور والكمون لا يختلف بحال التأنيث والتذكير، فمتى ظهر في أحدهما ظهر في الآخر، ألا ترى أنّك تقول: زيدٌ قام، فيستتر الضمير، وتقول في المؤنث: هند قامت فيستتر، وكذلك تقول: الزيدان قاما، والهندان

١ - البسيط ٥٢٨/١ وانظر ٢٠٦/١، ٢٥٧/١، ٣٤٧/١، ٣٦٧/١، ٤٧٥/١، ٤٩٦/١، ٦٣٥/٢، ٦٩٠/٢، ٨١٤/٢

٢ - البسيط ٧٤٩/٢، ٧٧٤/٢، ٨٩١/٢ .

٣ - البسيط ٦٤٥/٢، ٧٥٥/٢

قامتا، وزيدٌ يقوم، وهند تقوم، ولا تجد هذا النوع ينكسر، فيجب أن يُقال في مثل قولك: أنتِ يا هند تضربين: إنَّ الفاعل مضمر، والياء دالةٌ على تأنيث ذلك المضمر، كما يقال في المذكر: أنتِ يا زيد تضرب، والفاعل ضمير مستتر.

وقد رده بأنَّ المضمر لا يختلف في الكمون والظهور إذا أمكن لُحوقُ علامة التأنيث نحو: زيدٌ قام، وهند قامت، وإذا تعذر لحاق علامة التأنيث فلا بدُّ من الظهور والمخالفة للمذكر؛ ليكون ذلك فارقا بين المذكر والمؤنث، وأنتِ إذا قلت: أنتِ يا زيد تضرب بالتاء للخطاب، وإذا قلت: أنتِ يا هند تضربين وجب ظهور الضمير؛ ليفرق بين المذكر والمؤنث إذ لو لم يظهر لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق؛ لأنَّ الفعل المذكر لا يلحقه علامة التأنيث من آخره<sup>١</sup>.

ومنه الاعتراض على تعليل إعراب المضارع بوجهين من أوجه المشابهة للاسم، وهما:

١- دخول اللام في خبر إنَّ على الفعل المضارع، كما تدخل على الاسم فتقول: إنَّ زيدا ليقوم، كما تقول: إنَّ زيدا لقائم.

رده بأنَّ دخولها لم يَصِحَّ إلا بعد الشبه؛ لأنَّها لام الابتداء، ولام الابتداء مختصة بالأسماء كما أنَّ الإعراب مختصٌّ بالأسماء. فكلُّ واحد منهما طالبٌ دخوله في الفعل موجبٌ أوجب له ذلك. وليس قول من يقول: إنَّ دخول اللام سبب في دخول الإعراب بأولى ممن يقول: إنَّ دخول الإعراب سبب في دخول اللام؛ لما ذكرته من أنَّ كلَّ واحد منهما أصله الاختصاص بالوضع. فقد تحصَّل بما ذكرته أنَّ الذي أوجب دخول الإعراب هو الذي أوجب دخول اللام، وهو الشبه بالاسم، فلزم أن يكون الشبه قبل دخول اللام<sup>٢</sup>.

٢- الوقوع موقع الاسم، فنقول: إنَّ زيدا يقوم، كما تقول: إنَّ زيدا قائم.

وقد رده، وذكر أنَّه لا يَصِحُّ أن يكون ممَّا يوجب جملة الإعراب، لأنَّه الذي أوجب الرِّفع في الفعل، وهو نظير النواصب والجوازم، فكما لا يَصِحُّ أن يُقال: دخول النواصب أوجب دخول الإعراب لا يَصِحُّ أن يُقال: الوقوع موقع الاسم أوجب دخول الإعراب.

١ - البسيط ٢/٢٠٧

٢ - البسيط ١/٢٢٨

ومنه كذلك الاعتراض على الكوفيين في تعليلهم رفع الفاعل بكونه فاعلاً، وأبطله بأن ذلك لا يَصِحُّ في حالة النفي، وذلك أنك تقول: (ما قام زيدٌ)، فيرتفع زيدٌ، وأنت تعلم أنه لم يفعل شيئاً<sup>١</sup>.

ومنه الاعتراض على المبرِّد في تعليله للعامل في البديل بأنه على تقدير طرح الأول وإحلال الثاني محلّه، فذهب في قولك: جاءني أخوك زيدٌ إلى أن زيداً جاء على تقدير طرح أخيك، وإحلال زيد محلّه، وكأنك قلت: جاءني زيد. وأبطله من وجهين: أحدهما: قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا مَنْ أَمَنَ﴾<sup>٢</sup>، (فمن آمن منهم) بدل من (الذين استضعفوا)، فلو كان البديل على طرح الأول، وإحلال الثاني محلّه، لم تكرر اللام، وإنما هو على تقدير تكرار العامل، فتارة يظهر العامل، وتارة يبقى محذوفاً.

الثاني: قول العرب: (محمد أكرمه أخاك)، فأخوك بدل من الضمير المنصوب، فلو كان البديل على طرح الأول لبقى المبتدأ بلا ضمير يعود عليه من خبره وهو جملة<sup>٣</sup>.

ومنه أيضاً الاعتراض على الكوفيين في ذهابهم إلى أن النكرات تؤكِّد بكلِّ وأجمع، ولا تؤكِّد بالنفس والعين، وعللوا ذلك بقول العرب: (قبضتُ درهما كله، وصمتُ شهراً كله).

وردّه بما انفصل به الخليل عن قول العرب: (ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل هذا)، وذلك أن هذا الموضع ممّا تترادف فيه المعرفة والنكرة على معنى واحد، فيقال: ما يصلح برجلٍ خيرٍ منك، على معنى: ما يصلح بالرجلٍ خيرٍ منك، وكأنّه إذا نُطِقَ بالواحد نُطِقَ بالآخر، فجرى (خير منك) صفة على النكرة الصالحة مكان الرجل، وكذلك هذا؛ لأنّه لو قال: صمتُ الشهرَ كُلَّهُ أي: صمتُ هذه الحقيقة كُلّها، لكان المعنى معنى صمتُ شهراً كُلّه، لأنّه لا يريد شهراً بعينه وإنما يريد هذه الحقيقة، وكذلك قبضتُ درهماً كُلّه، لا يريد درهماً بعينه، فعبر عنه بلفظ التنكير، وإنما أراد ما ينطلق عليه درهمٌ.

١ - البسيط ٢٦١/١

٢ - سورة الأعراف آية ٧٥

٣ - البسيط ٣٨٧/١-٣٨٩



ومنه ما جاء في الردِّ على اعتراض ابن الطراوة على ضمير الأمر والشأن، فقد ذكر أنَّ قولهم ضمير الشأن لا منقول ولا معقول، وأمَّا كونه غير معقول فلأميرين:

أحدهما: أنَّهم قالوا في قول العرب: هو زيد قائم: المعنى الخبر الواقع في الوجود: زيد قائم، وبلا شك أن الواقع في الوجود ليس (زيد قائم) وإنَّما قيام زيد، وقولك زيد قائم، إخبار عنه.

الثاني: أنَّ الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم للضمير، وخبر عنه، وذلك متناقض؛ لأنَّها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأت إلا بواحد، ألا ترى أنَّك إذا قلت: نِعَمَ رجلاً، فكأنك قلت: نعم الرجل، ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند أحدهما إلى الآخر، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفده الأوَّل.

وقد أجاب ابن أبي الرِّبيع عن الوجه الأوَّل بأنَّ قوله: الخبر الواقع: قيام زيد، صحيح، إلا أنَّ الخبر الذي أراده النحويون ليس هذا، إنَّما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يُعوَّل عليه، ويُحدِّث به: زيد قائم، فأوقعه في هذا الإشكال اشتراك اللفظ، وذلك أنَّ الخبر يطلق بإطلاقين:

أحدهما: ما ذكره.

الثاني: ما ذكرته، وهو المتعارف في الصنعة.

وأمَّا الوجه الثاني وهو قوله: إنَّ التفسير والإخبار يتضادان، فردَّه ابن أبي الرِّبيع بأمرين:

الأوَّل: أنَّ الأصل: زيد قائم، لكنَّهم أرادوا تعظيم الخبر وتحقيقه، فأخروه أولاً، لأنَّ الشَّيء إذا أرادوا تعظيمه أخروه، وتارة يبهمون، وتارة يعرّفونه، والثلاثة ترجع إلى شيء واحد، فقالوا: هو، وهو إضمار للخبر الذي يعظمونه، ويريدون الإعلام بتحقيقه، ثم فسروه: فقالوا: زيد قائم، فصار قولك: هو زيد قائم بمنزلة قولك: زيد ضربته؛ لأنَّ الأصل: ضربت زيداً، وإنَّما قدّمت زيداً، وأخبرت عنه، لتأتي به ظاهراً ومضمراً، وفي ذلك من التأكيد ما ليس في قولك: ضربتُ زيداً، وزيد من قولك: زيد ضربته مبتدأ، وما بعده في موضع خبره، وكان

الأصل: زيد مضروب لي، فجعل في مكان (مضروب) ضربته، فلما صار: هو زيد قائم شبيهاً بالمبتدأ والخبر، قالوا في الجملة خبراً، أي: هي مشبهة بالخبر، وهي في الحقيقة تفسير.

الثاني: أن يُقال: أنك إذا قلت: هو زيد قائم، ف(هو) ضمير صالح أن يكون ضمير مفرد، وصالح أن يكون ضمير الخبر.

فإذا فُسِّرَ بـ(زيد قائم) على أنه ضمير الخبر فهو من هذه الجملة تفسير، وهو من جهة تعيين الخبر خبر، فيكون تفسيراً من جهة، وخبراً من جهة أخرى<sup>١</sup>. وكذلك اعترض على الكسائي في تعليل جواز إعمال اسم الفاعل واسم المفعول إن كانا بمعنى الماضي؛ لأنه جعل عملهما بالمعنى، ولم يجعل عملهما بالشبه. وردّه من جهتين:

الأولى: أن العرب لم تُعْمَلِ: هذا ضارب زيداً الآن، ولا هذا ضارب زيداً غداً بكونه فيه معنى الفعل، وإنما عمل بأمرين: أحدهما المعنى، والآخر: الشبه من جهة اللفظ؛ لأنه جار على الفعل في الحركات والسكنات، وإذا قلت: هذا ضارب زيداً أمس، فهو في معنى: ضرب زيداً أمس، وليس مثله في اللفظ، لا في الحركات ولا في السكنات، ولا في عدد الحروف؛ ولذلك لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي.

الثانية: "أنَّ الفعل الماضي لم يستحق بكون اسم الفاعل في معناه أن يُعرب، فكذلك اسم الفاعل لا يستحق بذلك أن يعمل؛ لأنَّ العمل للاسم بالحمل على الفعل، والأصل في العمل للفعل، والإعراب للفعل بالحمل على الاسم، والأصل في الإعراب للاسم، فنسبة الإعراب للاسم والفعل بنسبة العمل للفعل والاسم، فيجب أن يستوجب الاسم العمل بما استوجب به الفعلُ الإعراب، فكما أنَّ الفعل لم يستوجب الإعراب بكونه في معنى اسم الفاعل ينبغي أن يكون اسم الفاعل استوجب العمل بالأمرين المتقدمين المعنى والشبه"<sup>٢</sup>.

١ - البسيط ٧٥٥/٢-٧٥٧

٢ - البسيط ١٠١٥/٢

٩- يتجاوز تعليل المستعمل إلى تعليل المهمل من كلام العرب:

"وهذا الضرب من البحث النحوي لا يضيف شيئاً جديداً عملياً، ولكنه يشير إلى أنّ نظريات النحو مثل: العمل، والاختصاص، والإعراب، والأصل، وغيرها أصبحت أدوات منهجية قادرة على التنبؤ النظري بما يمكن أن يؤول إليه النحو لو حصل كذا أو كذا"<sup>١</sup>. وابن أبي الربيع كما ذكرت آنفاً كان كغيره من النحاة المتأخرين ممن أولعوا بالتعليل، ووقعوا في أسر علل النحاة السابقين، ومنها هذا الجانب، وهو تعليل ما وقع من كلام العرب وما لم يقع، ومن ذلك تعليله عدم جرّ الأفعال، ومما ذكر فيه أنّ الفعل لو أُضيف إليه لصار مع المضاف كالشيء الواحد، والفعل لا يخلو عن الفاعل، فيلحق على هذا الاسم وهو المضاف زيادتان، والاسم لا يحتمل زيادتين.

ووجه آخر أنّ المضاف إليه يقوم مقام التثوين، فإذا قلت: غلام زيد، فزيد قد قام مقام تثوين الغلام، فلو أُضيف إلى الفعل لكان الفعل قد قام مقام تثوين المضاف، والفعل لا بُدَّ له من فاعل، فيكون التثوين قد قام مقام جملة<sup>٢</sup>.

ومن ذلك أيضاً تعليله عدم تسكين الحرف الأول من الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك مثل (ضربت)، فقال: "لم يسكنوا الأوّل؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لاحتاجوا إلى أن يأتوا بألف الوصل"<sup>٣</sup>.

١٠- يعتمد على المناقشة:

من سمات أسلوبه الواضحة اعتماده على المناقشة والحوار، فتأتي علّله على شكل أجوبة لتلك الأسئلة التي يطرحها بعد التعليل للمسألة الأولى، ويهدف من خلالها إلى إحكام العلّة، وإظهار مقدرته العلميّة من خلال وجاهة الأسئلة المقترحة، وبراعة الردّ عليها. وهو في ذلك كلّه يفترض شخصاً يحاوره ويسأله، ويبدأ ذلك دائماً بقوله: (فإن قلت).

<sup>١</sup> - نظرية التعليل النحوي ٥٩

<sup>٢</sup> - البسيط ١٨٦/١

<sup>٣</sup> - البسيط ٢٢٣/١، وانظر ٢١٢/١

وكتابه يمتلئ بالأسئلة الحوارية، ومنها ما أورده في تعليل موجب رفع المضارع، حيث ذكر أن الكوفيّين يذهبون إلى أن رافعه التّعريّ، وقد ردّ ما ذهبوا إليه بأنّ التّعريّ عدم، والعدم لا ينسب له شيء ثم قال: "فإن قلت: فقد ذهب البصريّون في المبتدأ أنّه ارتفع بالتّعريّ والإسناد، فقد جعلوا للتّعريّ حظاً في العمل.

قلت: الصّحيح أنّ العامل: الإسناد، وأمّا التّعريّ فهو شرط في وجود الرّفْع. فالإسناد يرفعه بشرط تعريه عن العوامل اللفظية"<sup>١</sup>.

ومنها أيضاً ما جاء في باب الاشتغال: "فإن قلت: فما الذي حملكم على أن تكلفتم الحذف على شريطة التّفسير، وهلاً قلت: إنّ زيداً من قولك: زيذاً ضربته، منصوب بإضمار الضمير، أو قلت: إنّّه منصوب بالمعنى، أو يقال: إنّّه منصوب بهذا الظاهر.

قلت: أمّا النصب بالمعنى فلا يصح؛ لأنّ المعنى لا يعمل إلا في الظرف والمجرور، وأمّا المفعول الصّحيح فلا يعمل المعنى فيه، وأمّا أن يقال: إنّ زيذاً منصوب بهذا الفعل الظاهر - مع تعديده إلى مضمرة - فشيء لا نظير له؛ لأنّ الفعل إذا طلب معنى فلا يُعطى منه إلا لفظ واحد، ولا يُعطى منه لفظان إلا على طريقة التّبعية..."<sup>٢</sup>.

١١ - يدعم علله بالأمثلة :

لا يكاد يخلو تعليل عند ابن أبي الرّبيع من ضرب الأمثلة لتوضيح العلة، فعلّه كلّها مدعومة بالأمثلة، لذا جاءت علله قريبة إلى الأفهام في معظمها. ومن ذلك تعليل عدم جواز إعمال اسم الفاعل إذا وُصف؛ لأنّ الوصف يقوّي فيه جانب الاسم، وذلك نحو: مررتُ بضاربٍ عاقلٍ زيذاً تريد: مررت بضاربٍ زيذاً عاقلٍ، فإنّ أعملته ثمّ وصفته جاز<sup>٣</sup>.

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، حتى لا تكاد تخلو علة من الأمثلة التوضيحية لها.

١ - البسيط ٢٣٠/١

٢ - البسيط ٦٢٩/٢، وللاستزادة انظر ١٨٢/١، ٣٢١/١، ٣٢٢/١، ٤٣٨/١، ٤٢١/١، ٤٥٨/١، ٤٧٩/١، ٤٩٤/١، ٥١٢/١، ٥٤٨/١، ٥٤٩/١، ٦٢٩/٢، ٦٦٢/٢، ٦٦٥/٢، ٨٦٣/٢

٣ - البسيط ١٠٠٠/٢

## ١٢- يشرح العلة ويوضحها:

أحيانا لا يكتفي ابن أبي الزبيع بإيراد العلة معاقبة للمسألة النحوية، بل يقوم بشرحها متى ما شعر أنها لازالت بحاجة إلى مزيد من الإيضاح.

ومن الملاحظ عليه في شرحه طول النفس، ومحاولة التأسيس للفكرة التي يعرضها، والأمثلة على ذلك كثيرة، وسأكتفي بعرض مسألة واحدة؛ لما فيها من الطول، ولأنها تقي بالغرض. فقد علل لنصب الحال على التشبيه بالمفعول فيه، ثم أخذ في إيضاح ذلك، فقال: " لأنها لم توضع دالة بحق الأصل على ما يطلبه الفعل، ولكنها متضمنة ذلك، لهذا صح أن يقال: إنما تنصب على التشبيه بالمفعول، وأما ما يطلبه الفعل نفسه وجيء به لبيان ما يطلبه الفعل بغير بنيته فهو مفعول. وانتصب لأنه فضلة جاء بعد تمام الكلام.

وتختلف المفعولات بحسب الحروف التي يصل بها الفعل إليها، وما لا يصل الفعل إليه بحرف هو مفعول مطلق، فإذا قلت: ضربتُ وعمراً زيدا يومَ الخميس أماك تقويماً له فهذه كلها مطلوبة للفعل، لأنَّ الضربَ يطلب شخصاً وقع به، وزماناً وقع فيه، ومكاناً وقع فيه، وشيئاً وقع الفعل بسببه، ولأجله، والضرب لا يطلبه بحرف، وتعتبر ذلك بأن تقول: أوقعت مع عمرو الضربَ بزید في يومِ الخميس لأجل التَّقويم. والدليل على أن الحال لا يطلبها الفعل أنك إذا قلت: قام زيد ضاحكا فضاكاً إنما هو زيد، فحقه ألا يأتي إلا بيانا لزيد عند انبهامه، للاشتراك العارض أو للتوكيد، فحقه أن يجري عليه نعتا أو بدلا.

تعذر النعت هنا، لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والنعت اسم المنعوت، وتعذر البدل، لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل، وهذه الأسماء المشتقات لم توضع إلا أن تكون تابعة، وولايتها للعوامل إجراء على وجه ليس لها، واستعمال لها على غير وضعها، فلما تعذر الوجهان، نصبوا ضاحكا بلحظ أبيته إن شاء الله. وذلك أنك حين قلت: قام زيد فقد طلب القيام حالة وقع فيها، كما يطلب زمانا يقع فيه، ومكانا يقع فيه. ولو جئت له بمطلوبه لقلت: قام زيد في حالة الضحك، ولو أمكنك أن تجعل ضاحكا تابعا لزيد على جهة النعت، أو على جهة البدل، ولم يتعذر من الوجهين المذكورين لفهم منه ما يفهم من قولك: في حالة

الضَّحْك: ألا ترى أنَّك لو قلت: قام زيد رجل ضاحك، لعلم أنَّ القيام الذي صدر من زيد كان في حالة الضَّحْك، فلمَّا كان (ضاحك) يُفهم منه ما يفهم من قولك: في حالة الضحك، وتعذر جريانه تابعاً على حسب ما ذكرته نصبوه، وكان منصوباً على التَّشبيه بالمفعول فيه"¹.

١٣- يدعم عله بالشواهد :

يحتلُّ الشَّاهد النَّحوي حيزاً كبيراً من شرح ابن أبي الرَّبيع للجمل، فلا يكاد يذكر حكماً أو تعليلاً أو تعليقا إلا أعقبه بما توافر لديه من مصادر الاحتجاج؛ وذلك ما دعا الدكتور عيَّاد - في مقدِّمة التَّحقيق - أن يُفرد فصلاً خاصاً بالشَّاهد عند ابن أبي الرَّبيع².

ومجمل ما جاء فيه أنَّ أكثر شواهد من القرآن الكريم. ويرى أنَّ هذا مما يُحمَد لابن أبي الرَّبيع، فقلَّ أن تجد موضوعاً لا يَسْتشهد فيه بآية أو آيات، وقد يحكي اختلاف العلماء في توجيهها، ويوازن بين آرائهم، وقد يذكر ما فيها من أوجه القراءات³، أمَّا شواهد الحديث فيبدو أنَّه من المتشددین فيها، فلم يورد إلا بضعة أحاديث.

وأما شواهد الشَّعر، فقد اعتمد في كثير منها على ما أنشده سيبويه وأبو علي الفارسي والزَّجاجي، وتعود جميعها إلى عصور الاحتجاج ما عدا بيتين⁴. وهي لا تصل إلى ثلاث مئة شاهد في السُّفر الأوَّل من كتاب البسيط. إلا أنَّه شديد العناية بها، فيشرح ما يحتاج إلى شرح من ألفاظها، ويعرب ما يراه بحاجة إلى إعراب، مستعينا في ذلك على آراء النحاة.

وشواهد فيما يخصُّ العِلل التي يوردها تأتي حيناً على لسان غيره في شكل اعتراض على تعليل، وحيناً آخر يوردها هو دليلاً على صحة تعليل أو فساده، وكثيراً ما يعلِّل لأوجه

١ - البسيط ٥٠٩/١ - ٥١١، وللاستزادة انظر ٢٢٤/١، ٢٢٧/١، ٢٢٨/١

٢ - مقدمة تحققيق البسيط ١٢٥/١ - ١٣٠

٣ - انظر البسيط ٢٢٥/١، ٣٥٥/١، ٣٦٦/١، ٤٩٧/١، ٩٠٣/٢

٤ - بيت للحريري والآخر لأبي تمام. انظر مقدمة التحققيق ١٢٩/١

الإعراب التي يختارها في الشاهد نفسه، ويستطرد في ذلك.

ومن ذلك ما ذكره في مسألة زيادة ( كان )، فأورد ما استشهد به الرَّجَّاجِي، وهو قول الفرزدق<sup>١</sup>:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ      وَجَيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامًا؟

وذكر أنه "جعل ( لنا ) صفة لجيران، و( كرام ) صفة أخرى، وكان ملغاة، وَرَدَّ الْمُبَرِّدُ هذا، وقال: لا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هُنَا زَائِدَةٌ، لِأَنَّ (كانوا) رفعت الضمير، وكان الزائدة لا ترفع ولا تنصب، وسيبويه ذهب إلى زيادة (كانوا)، وجعل ( لنا ) صفة لجيران، وجعله المبرِّدُ خبراً عن كانوا، والتقدير - عنده - : كانوا لنا، ثُمَّ قَدَّمَ الخبر.

ومنع أبو علي في التذكرة أن يكون (لنا) - هنا - خبر (كانوا)؛ لِأَنَّ ( لنا ) وقعت في موضع الصفة لجيران، وجيران طالب بذلك فقد وقعت موقعها، فلا سبيل إلى أن تقطع وتجعل خبراً عما بعدها لما في ذلك من التهيئة والقطع<sup>٢</sup>.

ثُمَّ رَجَّحَ ما ذكره أبو علي، واستطرد في إيضاحه، فقال: " ألا ترى أنك لو أَخَرْتَ هذا، وقلت: كانوا لنا، لكانت ( لنا ) طالبة بجيران، وإن لم تقدر ذلك لم يكن لـ( لنا ) معنى، فإذا وقعت بعد (جيران)، فكيف تقطع عنه وينوي بها غير موضعها"<sup>٣</sup>. ثُمَّ استطرد - أيضا - واستشهد على صحّة ما ذكره بقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ ءِتَمَّ قَلْبُهُ ﴾<sup>٤</sup>، فَإِنَّ (قلبه) فاعل بآثم، ولا ينبغي أن يُدعى أن آثما خبر مقدّم، وقلب مبتدأ، لِأَنَّهُ قد تهيأ للعمل في(قلبه) بكونه وقع خبراً عن (إنه)، فلا يقطع عن ذلك.

وعلى هذا النحو يسير في تناول كثير من شواهد التي يوردها<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> - ديوان الفرزدق ٥٧٩، الكتاب ٢/١٥٣، المقتضب ٤/١١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٩، وشرح التصريح ١/١٩٢،

وحزانه الأدب ٤/٣٧

<sup>٢</sup> - البسيط ٢/٧٤٢

<sup>٣</sup> - البسيط ٢/٧٤٢

<sup>٤</sup> - البقرة ٢٨٣

<sup>٥</sup> - انظر البسيط ١/٣٣٥، ١/٣٥٦، ١/٣٩٦، ١/٣٩٨، ٢/٦٤٦، ٢/٦٥٤، ٢/٦٧٧، ٢/٧٠٧

١٤ - يقوِّي حجج النُّحاة الآخرين عند الحاجة إلى ذلك:

رأينا أن ابن أبي الرِّبيع لم يتقرَّد بعلمه النُّحوية، وإنما هي ممَّا أطلع عليه عند علماء النُّحو السَّابِقين، وهذا لا يخدش في مكانته العلميَّة، أو ينقص من قيمة كتابه بين الكتب التي اهتمت بالتَّعليل، وإن لم يكن له السَّبِق إلا أن له بعض الإضافات على علل السَّابِقين، يوردها تقوية لِمَا علَّلوا به، ويُصرِّح بما يضيفه، كما فعل عندما تحدَّث عن الخلاف في مسألة (هذا ثوبٌ خزٌّ)، فقال: "ويقوِّي ما ذهب إليه سيبويه أنك إذا قلت: هذا ثوبٌ خزٌّ، فلا تريد أن تقول: هذا خزٌّ، وتخبر بالخزِّ، وإنما قصدك وصف الثَّوب بذلك وبيان حاله، والبدل إنما هو على تقدير تكرار العامل، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني أخوك زيد، فهو على معنى. جاءني زيد، والقصد في البديل الإعلام بالاسمين، وأنت إذا قلت: ثوبٌ خزٌّ، فليس قصدك أن تُعلم بالاسمين، إنما قصدك بالخز بيان وصف الثَّوب، وكذلك إذا قلت: بابٌ ساجٌّ، فاضبط هذا، فإنَّه المفرَّق بين البديل والوصف في الأسماء الجامدة".<sup>١</sup>

١٥ - يهتم - كثيرا - بالعلل القياسية والجدلية:

من سمات منهج ابن أبي الرِّبيع في التَّعليل اهتمامه الكبير بالعلل القياسية، أو العلل الثواني، وكذلك العلل الجدلية، أو العلل الثالث، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً كما رأينا كلاً منهما في مبحثه الخاص به. وهي ظاهرة بارزة في التَّعليل في العصور المتأخرة.

ونجده يُصرِّح بلفظ عِلَّة العِلَّة، ففي شرحه لقول الزجاجي: (وهو مضارعة للفاعل) عند تعليله لموجب رفع المبتدأ، فقد ذكر أن الضمير في جملة الرَّجَّاجي لا يعود إلى الابتداء، لأنَّ الابتداء ليس المضارعة، إنما الابتداء ما ذكرته من التَّعْرِي والإسناد، وإنما الضمير يعود إلى الذي أوجب أن يكون الابتداء رافعا، ولم يكن ناصبا، فهي عِلَّة العِلَّة، كأنه لمَّا قال: (والابتداء معنى رفعه) قدَّر قائلا يقول: ولم كان الابتداء رافعا؟ وما هو الذي أوجب له ذلك؟ قال: الذي أوجب ذلك مضارعة، أي مضارعة المبتدأ للفاعل".<sup>٢</sup>

وقد ابتلي النُّحو في المراحل المتأخرة من مراحل التَّععيد "بتوغُّل المصطلحات الفلسفية والمنطقية فيه مثل: الدال والمدلول عليه، ودلالة الاستلزام، والذات، والعرض، والحال،

<sup>١</sup> - البسيط ٨٩٩/٢ وللاستزادة انظر ٢٠٧/١

<sup>٢</sup> - البسيط ٥٤٤/١



والجواهر، والمركب، وغيرها"<sup>١</sup>.

وابن أبي الربيع مِمَّنْ تأثروا بذلك، إلا أنَّ تأثره يُعدُّ محدوداً جداً إذا ما قورن بغيره مِمَّنْ عاصروه، كالرضي في شرحه للكافية، حيث استخدم مصطلحات المناطق بكثرة، كذكره للعلَّة الغائية، وإشارته إليها بأنواعها الثلاثة: العلة المادية، والعلة الفاعلة، والعلة الصورية<sup>٢</sup>.

في حين نجد ابن أبي الربيع مقتصداً جداً في تلك المصطلحات، ومنها ما أورده في تعليل عدم خفض الأفعال، وهو الوجه الثاني ممَّا علَّل به، فقال: " إنَّ الأفعال أدلة، والدليل ليس المدلول، والإضافة إنَّما تكون للمدلول، بخلاف الاسم، فإنَّ العرب تنزل الاسم منزلة المُسمَّى، فنزلت زيدا وعمرا وما أشبهها منزلة المسمَّيات حتى كأنَّها هي. والدليل على الشَّيء لم ينتزل عندهم بتلك المنزلة، فلا يضاف إلى الدليل، ويضاف إلى الاسم"<sup>٣</sup>.

والتأثر بالمناطق واضح جداً في النَّصِّ السَّابِقِ إلاَّ أنَّه النَّصُّ الوحيد على هذه الشاكلة، فلا يكاد تأثره بهم يتجاوز بعض المفردات الخاصة بهم، ك(نقض الغرض)<sup>٤</sup> ونحوها، وقد تكون من قبيل المُشترك اللفظي.

---

<sup>١</sup> - نظرية التعليل النحوي ٩١

<sup>٢</sup> - العلة النحوية عند الرضي ٢٣٠

<sup>٣</sup> - البسيط ١٨٤/١

<sup>٤</sup> - انظر البسيط ٣٥٧/١، ٤٠٣/١

## المبحث الثاني

### قيمة تعليلاته في شرح نصوص الجمل والقواعد النحوية:

إذا أردنا أن نتحدث عن قيمة العلة النحوية سواء عند ابن أبي الربيع، أو غيره من النحاة فلا بد أن نستعرض موقف النحاة منها، فقد رأينا موقف النحاة الراضين فكرة التعليل وبخاصة العلل الثواني والثالث منها، زاعمين أن ذلك ليس من النحو في شيء، بل إنه أثقل كاهل النحو، وشكل عبئاً على الدارسين، وعلى الدراسات النحوية، وأنه مما لا طائل تحته، ولا فائدة ترجى منه.

وكان على رأسهم ابن مضاء قديماً، وتابعه كثير من المحدثين من أتباع المنهج الوصفي، فهم يرون تعسف الكثير من العلل التي يذكرها النحاة للظواهر النحوية، وأنها من الغيبيات، ويجب الابتعاد عنها، والاقتراب بالبحث اللغوي إلى الحقائق العلمية من دون الحدس والتخمين<sup>١</sup>. وإذا سلمنا بهذا فلا يمكننا الحديث عن قيمة التعليل عند ابن أبي الربيع أو غيره بشكل عام، ودوره في خدمة الظاهرة النحوية.

إلا أنه في المقابل هناك من تبني فكرة التعليل وآمن بها، وبالغ في تعظيم شأنها، وفي الدفاع عنها، كما فعل ابن الفرخان، حين ادعى أن الأحكام النحوية تابعة للعلل، إذ قال: "إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها.

وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلّهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابع لها فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع"<sup>٢</sup>.

وكذلك تحدث ابن جني عن إرادة العرب من العلل والأغراض ما نسبه النحاة إليها

١ - التعليل في الدرس النحوي ٣٠

٢ - الاقتراح ١٤٠

وحملوه عليها<sup>١</sup>.

وعلى الرَّأي الآخر فإنَّه يمكننا أن نذهب بعيداً في الحديث عن قيمة العِلَّة النحوية بصفة عامة، ودورها في خدمة القاعدة النحوية، بل إنَّها تتجاوز ذلك لتكون مُلزِمة، فالظاهرة النحوية تابعة لها.

والصواب عندي أن نقف منها موقفاً وسطاً بين هذا وذاك، فلا نسلبها حقها وقيمتها في الدرس النحوي، ولا نضفي عليها من القداسة ما لا تحتمل.

ومن هنا يمكننا القول: إنَّ العِلَّة عند ابن أبي الرَّبيع وغيره مقبولة، وذات قيمة عظيمة مادامت لم تتجاوز طابعها التعليمي، إذ تُقدِّم في شكل تلقائي بسيط، فلا يمكن لعاقل -مثلاً- أن يُنكر قيمة تعليل ابن أبي الرَّبيع في بيان فساد بعض مذاهب النحويين في الجمع المذكور السالم، حيث ذهب بعضهم إلى أنَّه معرب بالحروف، وأنَّ الواو علامة الرفع، والياء علامة النصب والخفض، فذكر أن هذا القول فاسد، لأنَّ الإعراب إذا سقط لا يسقط بسقوطه إلا ما جيء بالإعراب دليلاً عليه، وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وأنت إذا أسقطت هذه الحروف سقط بسقوطها الدلالة على الجمع، ولا نجد شيئاً من الإعراب يسقط بسقوطه غير ما ذكرته.

وذهب آخرون إلى أنَّه معرب بالحركات، وأنَّ الواو لحقت بمنزلة الواو في قولك: ضربوا الزيدون، الواو لحقت دلالة على جمع الفاعل، بمنزلة التاء في قامت هندٌ، وإذا صحَّ هذا لزم أن ينتقل الإعراب إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم، فالإعراب في الميم، فإذا لحقت التاء، فقلت: قائمة انتقل الإعراب، لأنَّها حرف معنى، والواو جيء به لمعنى الجمع، فيلزم انتقال الإعراب إليه، فالزيدون مرفوع بضمة مقدرة في الواو<sup>٢</sup>.

وعلى هذا النحو نجد الكثير من علل ابن أبي الرَّبيع، ذات أثر طيِّب ملموس في تقرير حكم نحوي، أو بيان فساد مذهب خاطئ، أو إيضاح ما أشكل من عبارات الرَّجَّاجي. من

<sup>١</sup> - الخصائص ٢٠١

<sup>٢</sup> - البسيط ١٩٧/١

ذلك شرحه لعبارة الزجاجي: (وإنما لم تجزم الأسماء، لأنها متمكّنة يلزمها حركة وتوين). قال ابن أبي الرّبيع: "يحتمل هذا الموضع أن يريد الأسماء التي لا تتصرف، لأنّ الأسماء التي لا تتصرف مُنعت الخفض والتوين لشبهها بالفعل وخفضت بالفتحة، فيقال: لِمَ لَمْ تُجْزَمْ في موضع الخفض، ولم يُجعل خفضها كنصبها، إذ عَدَمُ الخفض فيها إنّما كان لشبهها بالفعل، فكان الواجب أن تستحقّ بذلك الجزم؟

يقال: الأسماء المتمكّنة قياسها أن تكون بالحركة والتوين، فحين حُذِفَ منها التوين لشبه الفعل لا تسقط الحركة؛ لأنّ ذلك إجحاف بالكلمة وإخلال بها.

ويحتمل أن يريد الأسماء كلّها، فنقول: الاسم متمكّن يدخله لذلك التوين، والتوين: نون ساكنة، فلا تقع إلّا بعد حركة، فلو جزمت الاسم لذهبت الحركة، ولو ذهبت الحركة لذهب التوين، ولو ذهب التوين؛ لاختلّ الاسم بزوال الحرف الذي دخله بإزاء تمكّنه<sup>1</sup>.

ومن ذلك أيضا تناوله لعبارة الزجاجي: (وهو مرفوع أبداً حتى يدخله ناصب أو جازم). قال ابن أبي الرّبيع: "يقنضي بظاهره أنّ الرفع أوجبهُ التّعري، وهو مذهب الكوفيين والبصريون يذهبون إلى أنّ الرفع للفعل الوقوع موضع الاسم. وهو الصحيح؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ التّعري عَدَمٌ، والعدم لا يُنسب له شيء، سواء كان مطلقاً أو مقيداً، ومن الناس من ذهب إلى أنّ العَدَمَ المقيد يوجب ويقع به الارتباط بخلاف العَدَمَ المطلق، والذي ذهب إليه المحققون من أهل النّظر التّسوية بين العدم المطلق والعدم المقيد، لأنّ العدم ضد الوجود، فما ليس موجوداً يستحيل أن يُوجدَ غيره.

فإن قلت: فقد ذهب البصريون في المبتدأ أنّه ارتفع بالتّعري والإسناد، فقد جعلوا للتّعري حظاً في العمل.

قلت: الصّحيح أنّ العامل الإسناد، وأمّا التّعري فهو شرط في وجود الرفع. فالإسناد يرفعه بشرط تعريه عن العوامل اللفظية. وهي كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، وإنّما اطلقوا اللفظ مسامحة، ولأنّ الرفع لا يوجد إلا بوجودهما.

<sup>1</sup> - البسيط ١٨٢/١

الثاني: أَنَّ التَّعْرِيَّ عن العوامل لو جاز أن يكون عاملاً، لم يَصِحَّ أن يكون في الفعل عاملاً، لأنَّه قد صحَّت مراعاته في رفع المبتدأ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، لأنَّ عوامل الأسماء مخالفةٌ لعوامل الأفعال"<sup>١</sup>.

فالذي أراه أَنَّهُ قد وُفِّقَ هنا في توظيف العِلَّةِ لخدمة نَصِّ الزجاجة وإيضاحه، وإثبات صحة مذهب البصريين، وردَّ ما يُمكن أن يُؤخذ عليه من اعتراض.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في باب ما يتبع الاسم في إعرابه، فقد قال الزَّجَاجِي: (وهي أربعة أشياء). وذكر ابن أبي الرِّبِّيع أنَّ التوابع خمسة، الأربعة التي ذكرها الزجاجة وعطف البيان، وعَلَّلَ لعدم ذكر الزجاجة لعطف البيان بأنَّ عطف البيان جاء على غير القياس، لأنَّه جامد، فقياسه أن يلي العوامل ولا يكون تابعاً، ومتى جيء به لبيان الأوَّل قُدِّرَ تكرار العامل، ليكون والياً للعوامل. فَجَعَلَ الجامد تابعاً لِمَا قبله تبعيَّة النَّعْتِ والتوكيد على غير تقدير تكرار العامل خروج عن القياس، ووَضَعَ للجامد في غير موضعه.<sup>٢</sup>

ومن ذلك ما جاء في إيضاحه لمعنى كلمة المُبْهَمِ في قول الزجاجة: (والمعرفة خمسة أشياء، منها الأسماء الأعلام، والمضمر، والمبهم). فقال: "اعلم أنَّ المبهمات هي: الأسماء التي يُشار بها، وسمَّيت مُبْهَمَةً لوقوعها على كل شيء، إلَّا أنَّها معارف لحضور ما تقع عليه، والإشارة إليه"<sup>٣</sup>.

ومن ذلك ما جاء في شرحه لقول الزجاجة: (وتقول: جاءني زيدُّ الراكب، ولو قلت: جاءني زيدُّ راكبٌ على أن تجعلَ راكباً نعتاً لزيدٍ لم يَجُز، ولكن إن جعلته بدلاً جارٍ، وإن جعلته حالاً فَتَصَبَّهَ كان أجود). فذكر ابن أبي الرِّبِّيع أنَّ في البديل قُبْحاً؛ لأنَّه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ لأنَّ البديل على تقدير تكرار العامل، والمشتق لا يلي العوامل، فلا بدُّ أن يكون الأصل: جاءني زيدُّ رجلٌ راكبٌ.

١ - البسيط ٢٢٩/١ - ٢٣٠

٢ - البسيط ٢٩٥/١

٣ - البسيط ٣٠٨/١

وإن جعلته حالاً فنصبته كان أجود؛ لأنك إن نصبته على الحال لم يلقك فيه شيء،  
وإن جعلته بدلاً كان فيه ما ذكّر من إقامة الصفة مقام الموصوف<sup>١</sup>.

ومنه أيضاً شرحه لقول الزجاجي: (واعلم أنه يجوز أن تُنعت الأسماء كلها إلا  
المضمر). فذكر أن الأسماء على أربعة أقسام:

قسم لا يُنعت ولا يُنعت به، وهو المضمر، لا ينعت به؛ لأنه لا يدلُّ على وصفٍ، وحدُّ  
النعت هو: الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصف فيه. ولا يُنعت هو لأمرين:

أحدهما: أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمرًا؛  
لأنّ المضمر وضعه مخالف لوضع الظاهر، المضمر إنّما يذكر حيث يُعلم على من يعود،  
ويكون معه ما يُفسره، والظاهر إنّما وُضع لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به.

الثاني: أن الاسم لا يُضمَر إلا بعد أن يُعرَف، فقد استغنى عن النعت<sup>٢</sup>.

وكذلك الحال في شرحه قول الزجاجي: (واعلم أنه يجوز أن تُوكّد الأسماء كلها، إلا  
النكرات، فإنها لا تُوكّد). فذكر أن المعارف كلها تُوكّد، ظاهرة كانت أو مضمرّة، وضرب  
لذلك أمثلة عدّة، ثم فرّق بين استعمالين أحدهما يصحّ والآخر لا يصحّ، فلا يصحّ أن نقول:  
جاؤوني أنفسهم حتى نُوكّد بالضمير المنفصل، فنقول: جاؤوني هم أنفسهم، وكذلك القياس  
في أعينهم، فإنّ أكّدناه بكلّ وأجمع جاز، وإن لم نأت بالضمير المنفصل، فنقول: جاؤوني  
كلّهم، وجاؤوني هم كلّهم، ونقول: جاؤوني أجمعون، وجاؤوني هم أجمعون، وإنّما فرقت  
العرب في هذا بين النَّفس وأجمع لأنّ النفس تلي العوامل، فنقول: خرجت نفس زيدٍ، ولا تلي  
أجمع العوامل، لا تستعمل إلا تابعة، والضمير المرفوع قد اتّصل بفعله حتى صار معه  
كالشيء الواحد، فكرهوا أن يأتوا بالنفس بعده، فيصير كأنه الذي يلي العوامل، فأرادوا أن  
يُفرّقوا بين حالتيه، فلزم لذلك أن يقولوا: قمتم أنتم أنفسكم، لأنّهم لو قالوا: قمتم أنفسكم لصار  
كأنه الذي ولي العامل من حيث صار الفاعل مع فعله كالشيء الواحد، وأجمع لمّا كان لا

١ - البسيط ٣١٢/١-٣١٣

٢ - البسيط ٣٢٠/١-٣٢١

يلي العوامل لم يكن له إلا حال واحدة صار أمره معلوما، فلم يحافظ بلزوم التوكيد بالضمير المنفصل ليبيّن عن مخالفته الحالة الأخرى، كما فعل ذلك في النَّفس، ثم أُجْرِي العين مجرى النَّفس، وأُجْرِي كُلُّ مجرى أجمع، لأنَّ المعنى فيهما واحد، ولأنَّ كُلاًّ المضافة لا تستعمل في الأعراف إلا تابعة على جهة التوكيد، أو مبتدأة.

ومن ذلك ما جاء في باب الابتداء، فقد كانت عبارة الزجاجي مُوهمةً إلى حدٍّ ما إذ قال: (وهو مضارعة للفاعل). قال ابن أبي الرِّبيع: "لا يرجع الضمير إلى الابتداء؛ لأنَّ الابتداء ليس المضارعة، وإنَّما الابتداء ما ذكرته من التَّعْرِي والإِسْناد، وإنَّما الضمير يعود إلى الذي أوجب أن يكون الابتداء رافعا، ولم يكن ناصبا، فهي عِلَّةُ العِلَّة، كأنه لما قال: (والابتداء معنى رفعه) قدَّر قائلاً يقول: ولم كان الابتداء رافعا؟ وما هو الذي أوجب له ذلك؟ قال: الذي أوجب ذلك مضارعة، أي مضارعة المبتدأ للفاعل".<sup>1</sup>

ومن ذلك ما جاء في تعليل عمل الحروف الناسخة. قال الزجاجي: (هذه الحروف على اختلاف معانيها تنصب الاسم وترفع الخبر). ورغم أنَّ عبارة الزجاجي كانت في غاية الوضوح إلا أنني أرى أنَّ لتعليل ابن أبي الرِّبيع دورا مهما في تقرير الحكم النَّحْوِي في هذه المسألة، وقد وُفِّق في التَّدْرُج في عرض العِلل، فقد ذكر "أنَّ هذه الحروف اختصَّت بالدخول على الجملة الاسمية، ولا تدخل على الفعل والفاعل؛ لأنَّها شبيهة بالأفعال الماضية في معانيها، وفي العدد، وفي الأواخر، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: إنَّ، ففيها معنى: أكَّد، وكذلك (لكن)، فيها معنى: استدرك، وكذلك (كأنَّ) فيها معنى شَبَّه، و(ليت) فيها معنى تمنَّى، و(لعل) فيها معنى: ترجَّى وتوقَّع. وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، وعددها كعدد الأفعال؛ فلزمت لهذا الدخول على المبتدأ والخبر، فلما اختصَّت بالدخول على الجملة الاسمية، وجب لها بالاختصاص العمل، لأنَّ الاختصاص في الحروف هو الذي يُوجب له العمل، ولا تجد حرفا مختصا غير عامل إلا قليلا، وكأنَّه خرج عن الأصل والقياس، أو رُوِيَ فيه أصله، نحو: (هَلَّا) وما أشبهها من حروف التحضيض، فإنَّها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية، ولم تعمل، وسبب ذلك أنَّها مركبة من حرفين كلُّ واحد منهما ليس له

اختصاص، ألا ترى أنّ (هَلَّا) مركبة من (هل) و(لا)، فلمّا ركبها حدث بالتركيب معنى التحضيض، فطلب بذلك الجملة الفعلية، لأنّ التحضيض طالب بالفعل، فلمّا كانت (هَلَّا) مركبة من حرفين غير مؤثرين لعدم اختصاصهما لم تؤثر شيئاً، وبقي الفعل بعدها مرفوعاً".<sup>١</sup>

ولا يمكن القول أنّ كل ما ورد عند ابن أبي الربيع من العلل كان على هذا النحو من الفائدة، فهو -كغيره من علماء عصره- ممّن اهتم بالعلل الثواني والثالث، وهي موضع اعتراض من بعض النحاة؛ وذلك لأنّ الإسراف في التعليل شكّل عقدة كبيرة أمام المتعلمين، "فالقاعدة بتفريعاتها تُعلّل في كل جزئياتها، والتعليل قد ينشأ عنه عديد التساؤلات ممّا ينتهي إلى احتجاب القاعدة وراء الأقوال المختلفة والحجج المتضاربة والاستطرادات البعيدة"<sup>٢</sup>.

والمتمأل لشرح ابن أبي الربيع يجد شواهد عديدة من العلل الجدليّة التي سارت على هذا النحو، حيث تكاد تحتجب القاعدة خلف العديد من التّفريعات والتساؤلات، فلا تخدم النصّ المشروح.

ومن الأمثلة على ذلك ما علّل به لعدم جواز تقديم الفاعل على فعله. فقد استدلّ على بطلان تقديم الفاعل على فعله بأربعة أدلة، ثم استشهد على تقديمه في الشعر، وذكر الأوجه المحتملة فيه، ثم طرح تساؤلاً حول مسوّغ تقديم المفعول به وامتناع تقديم الفاعل، وعلّل ذلك بأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ثم ذكر الأدلة على أنّ العرب تجعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فذكر ثلاثة أدلة في كلام طويل.

ويحسّن بنا عرض هذه المسألة كما وردت في البسيط؛ لتكون الصورة أكثر وضوحاً. وقد كانت عبارة الزّجاجي على النّحو التّالي: (واعلم أنّ الوجه تقديم الفاعل على المفعول، وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل كما ذكرت لك). قال ابن أبي الربيع: "يريد بذلك قوله: (رَكِبَ الفرسَ عمرو، وأروى أخاك الماءً)".

<sup>١</sup> - البسيط ٢ / ٧٦٨

<sup>٢</sup> - نظرات في التراث اللغوي ١٤٢



والكلام هنا في ثلاثة فصول:

أحدها: الوجه الذي أوجب أن يكون الفاعل مقدّماً.

الثاني: أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل، ولا يجوز أن يُقدّم عليه.

الثالث: أن المفعول به يكون مقدّماً، وموسّطاً، ومؤخّراً.

فأمّا الوجه الذي أوجب تقديم الفاعل فهو أن الفاعل عُمدة، لا يستغني عنه الفعل، لأنّ الفعل بني له، وللإخبار عنه أخذ من المصدر، فلا يمكن حذفه، لأنّ ذلك نقض الغرض، وأمّا المفعول فإنّ شئت جئت به، وإنّ شئت لم تأت به، لأنّ الفعل لم يُبَيّن للإخبار عنه، وإنّما يطلبه بالمعنى، لا يطلبه بالبنية، فإنّ بُني له الفعل ففعل: ضُربَ، صار المفعول به عُمدة لا بد من ذكره بمنزلة الفاعل.

فقد تحصل من هذا أنّ كلّ ما يطلبه الفعل ببنيته فهو عُمدة لا يجوز حذفه، وكلّ ما لا يطلبه الفعل ببنيته فهو فضلة، ويُستغنى عنه، وأنت في إثباته بالخيار. فتقديم ما لا بُدّ للفعل منه، وما اشتقّ الفعل منه؛ من المصدر للإخبار عنه، أولى مما أنت في إثباته بالخيار.

وأما الفصل الثاني وهو: أنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل، فلا أعلم فيه خلافاً بين النحويين، إلا خلافاً ضعيفاً نُقلَ عن بعض الكوفيين، قال في قولك: زيد قام: إنّ زيدا فاعل مقدّم، والأصل: قام زيد، وكذلك: محمد قعد، وما أشبه ذلك. وهذا عند جمهور النحويين خطأ. واستدلوا على بطلانه بأربعة أدلّة:

أحدها: أنّ فصحاء العرب تقول: قام الزيدان وقام الزيدون، فإذا تقدم الزيدان قالوا: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فلو كان الزيدان في تقدّمه على حاله في تأخّره لكان الاختيار أن يقال: الزيدان قام، والزيدون قام، كما كان الاختيار: قام الزيدان وقام الزيدون. لأنّه وإنّ تقدّم فالنية فيه التأخير .

الثاني: أنّ العرب تقول: طلع الشمس، وطلعت الشمس، فإذا تقدّم الشمس لم يقولوا إلا: الشمس طلعت. فدلّ على أنّ حال الشمس في تقديمه على الفعل على غير حاله في تأخيره، وليس فاعلاً تقدّم.

الثالث: أنَّ العرب تقول: الزيدان أبوهما قائمان، ولا يجوز غير ذلك، فإن قَدَّمت قائماً، فقلت: الزيدان قائم أبوهما جاز لك في قائم وجهان:  
أحدهما: الإفراد، وهو أحسن.

الثاني: التثنية، فمن ثنى جعله خبراً عن زيد، وأبوه فاعل به. فلو جاز للفاعل أن يتقدّم لجاز أن تقول: الزيدان أبوهما قائم، ويكون قائم خبراً عن الزيدين، وأبوهما فاعل مقدّم.

الرابع: أنك تقول: مررت برجلٍ قائم أبوه، ويكون قائم نعتاً لرجل، فإذا تقدّم الأب لم يكن في قائم إلا الرفع، لأنه يكون خبراً عن الأب، فلو جاز للفاعل أن يتقدّم لجاز أن تقول: مررت برجل أبوه قائم، بخفض قائم، وكذلك تقول: كان زيداً قائماً أبوه، فإذا قَدَّمت الأب قلت: كان زيد أبوه قائم، لم يكن في قائم إلا الرفع، لأنَّ الأب عند التقدّم لا يكون إلا مبتدأ، فلو كان الفاعل يجوز فيه التقديم لجاز أن تقول: كان زيداً أبوه قائماً. وقد جاء في الشعر تقديم الفاعل قالت الرِّبَاء:

#### مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَوَيْدًا

رُويَ برفع (مشيها) وهو فاعل بوئيد، والتقدير: ما للجمال وئيداً مشيها. ومن روى مشيها بالخفض فهو بدل من الجمال، والتقدير: ما لمشي الجمال وئيداً. وهو بدل اشتمال.  
فإن قلت: فقد صحَّ أنَّ العرب لا تقدّم الفاعل، ومتى تقدّم فإيماً يتقدّم على تقدير الابتداء، بخلاف المفعول فما وجه ذلك؟

قلت: لمّا كان الفاعل يطلبه الفعل بالبنية، صار الفعل والفاعل لذلك كالشيء الواحد، فكرهوا تقديمه عليه، كما يكرهون تقديم آخر الشيء على أوله. وممّا يدلُّك على أنَّ العرب تجعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد أنهم يقولون: ضَرَبَ، فيبينونه على الفتح، وقد بيّنتُ علّة ذلك، وأنَّ الأصل بناؤه على السكون، فإذا اتّصل به ضمير الفاعل سُكّنتِ الباء، فقالوا: ضَرَبْتُ، وضرَبْنَا، وإذا اتّصل به ضمير المفعول، بقي على فتحه، فقالوا: ضَرَبْتُكَ، وضرَبْتِي وضرَبْتَنَا، وإيماً فرقت العرب بينهما، لأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وليس الفعل

والمفعول كذلك، فكهوا توالي أربع حركات فيما هو كالشيء الواحد؛ لأنَّ توالي أربع حركات لا يوجد في كلمة واحدة.

فإن قلت: فقد جاء: عُدْفِرٌ وَهُدَيْدٌ.

قلت: هذا محذوفٌ، والأصل: عُدَاْفِرٌ، وَهُدَاْبِدٌ، ثم حذفت الألف ثم جرى كلُّ فعل ماضٍ مجرى هذا، فقالوا: أَكْرَمْتُ وَإِنْ لم يتوالٍ فيه أربع متحركات؛ لتجري كلها مجرى واحداً.

ومما يدلُّك على جَعَلِ العرب الفعلَ والفاعل كالشيء الواحد لحاقُ علامة إعراب الفعل المضارع بعد الفاعل في قولهم: يضربان، ويضربون، وتضربين، لأنَّ إعراب الشيء إنَّما يلحق في آخر الكلمة. فلولا ما تنزَّلَ الفعل والفاعل كالشيء الواحد ما لَحِقَ إعراب الفعل بعد الفاعل. ألا ترى أنَّ المفعول إذا اتَّصل بهذا الفعل لم يكن إلا بعد النون. فنقول: هما يضربانك ويضربونك، لأنَّ المفعول لم يتنزَّلَ مع الفعل كالشيء الواحد. ومن هذا أيضاً قولهم في النسب إلى كُنْتُ: كُنْتِي، وإنما كان القياس أن يُقال: كُونِي، وقد قيل هذا، لكنهم قالوا: كُنْتِي لأنَّهم نزَّلوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فتنزَّلَ (كُنْتُ) عندهم منزل فُعْل، ومن هذا أيضاً لحاق الفعل علامة لتأنيث الفاعل.

ومن ذلك قولهم: ما أَحْسَنَ زيداً، وما أَمِيلِحَ عمراً، فإنَّهم ألحقوا الفعل علامة لتصغير الفاعل. فإن قلت: زيدٌ في قولك: ما أَحْسَنَ زيداً إنَّما هو مفعول. قلت: هو فاعل في الحقيقة. والأصل: حَسُنَ زيدٌ جداً. وسيأتي الكلام في هذا مكملًا بحول الله. فهذه جملة تدلُّك على أنَّ الفعل والفاعل تنزلا عند العرب منزلة الشيء الواحد<sup>١</sup>.

ومن العلل الجدلية التي تكاد تحتجب القاعدة خلفها تعليله لامتناع تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً. فقد ابتدأ التعليل بعلّة واضحة مغنية تماماً عما جاء بعدها، فعلى عدم جواز تأكيد النكرة بالنفس والعين بأنَّهما معرفتان بالإضافة فلا يتبعان إلا المعارف. وكان بالإمكان أن تشمل هذه العلّة (كلاً) و(أجمع) لكنه استطرده، فذكر أنه يلزم على هذا أن لا يؤكد بكلِّ إلا المعرفة، لأنَّ (كلاً) ملازمة للإضافة، فهي معرفة، فلا تجري إلا على المعرفة، لأنَّ التوكيد

١ - البسيط ٢٧٢/١ - ٢٧٦

والمؤكد كالثَّيِّء الواحد. فإذا تَبَيَّنَ أَنَّ (كُلًّا) لا تجري إلا على المعرفة لتعريفه، فيلزم عن هذا أَنَّ لا يُوَكَّدُ بـ(أجمع) وتتابعه إلا المعارف، لأنَّ (أجمع) معناه ومعنى (كُلٌّ) واحدٌ، فإذا كان المعنى فيهما واحداً فيلزم أَنَّ يكون (أجمع) معرفة، لأنَّ (كُلًّا) معرفة، ولا يمكن في اللفظين الجاريتين على طريقة واحدة أَنَّ يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة؛ لِمَا بين النكرة والمعرفة من المنافرة.

وأرى أَنَّهُ لا حاجة لما ذهب إليه، فالكوفيون عندما أجازوا توكيد النكرة بكُلٍّ وأجمع فليس لأنهما نكرتان، وإنما أجازوا توكيد النكرة إذا كانت محدودة، فلم ينكر أحدٌ أنهما معرفة حتى يستدل لذلك، ثم إنَّه لم يكتف بهذا، فأخذ يعلل للتعريف في(أجمع) من أيِّ الوجوه هو؟ فذكر اختلاف النحويين في ذلك:

فمنهم من ذهب إلى أَنَّ تعريفه بالإضافة، وأنَّه لزم القطع عن الإضافة، إذ كان القطع عن الإضافة جائزاً في (كُلٌّ)، و(كُلٌّ) أقوى من (أجمع)، فلزم في (أجمع) أحد الجائزين في (كُلٌّ). وأبطل هذا القول من وجهين:

أحدهما: أَنَّهُ لو كان كـ(كُلٌّ) للزم أن ينون مثلها. وافترض من يعترض هذا باجتماع التعريف ووزن الفعل، وردَّ هذا الاعتراض بأنَّه لا يمنع التعريف الصرف، إلا أن يكون تعريف العلمية، فما لا ينصرف إذا أضيف أو عُرِّف بالألف واللام انصرف، فكيف يكون تعريف الإضافة مانعاً من الصرف، وهو إذا لحق ما لا ينصرف صار منصرفاً؟ فإن اعترض مرة أخرى بأنَّ الإضافة منويَّةٌ، فكأنها موجودة، ولو كانت موجودة لسقط التنوين، فسقط لذلك. وردَّه أيضاً بأمرين: الأول: أَنَّ(كُلًّا) منونة، والإضافة منويَّةٌ فيها، والثاني: أَنَّهُ لو كان كذلك للزم أَنَّ يُخَفِّضَ (أجمع) بالكسرة؛ لأنَّ كُلٌّ مضاف منصرفاً كان قبل الإضافة، أو غير منصرف يخفض بالكسرة.

الدليل الثاني: أَنَّ(كُلًّا) إذا قطعت عن الإضافة لم تجر توكيداً؛ لأنَّك إن أكدت بها النكرة تكون قد أكدت النكرة بالمعرفة، لأنَّها في تقدير الإضافة، وإنَّ أكدت بها المعرفة فلا يجوز؛ لما في ذلك من قبح اللفظ، لأنَّها بلفظ النكرة، ولذلك لم تُوصَفَ (كُلٌّ) المقطوعة عن الإضافة بالمعرفة ولا بالنكرة.

ومنهم من قال: تعريف (أجمع) بالعلمية، وعلميته علمية الجنس، وهو اسم لجملة أجزاء ما يجري عليه، كما كان (أمس) عند بني تميم في الرفع اسم علم لليوم الذي قبل يومك من أي يوم كنت. وقد رجّح هذا القول الأخير.

والحق أنه لم يخدم المسألة بطريقته هذه في التعليل، فكان بالإمكان أن يكتفي بالتعليل الذي أورده في أول المسألة.

وإن كان الخلاف وقع في قيمة العلل الجدلية تحديدا فإنها في الحقيقة تتفاوت فيما بينها من حيث الأهمية والفائدة؛ وذلك يعود لقيمة الاعتراض الوارد على التعليل الأول، وأهمية دفع ذلك الاعتراض. وعلى هذا نجد العديد مما أورده ابن أبي الربيع من العلل الجدلية مقبولا إلى حد ما، وذلك كالاقتراضات الواردة على تعليل بناء الماضي على الفتح، والاعتراضات الواردة على نصب إنَّ للأول ورفعها للثاني، والاعتراضات الواردة على عدم عمل اسم الفاعل إذا وُصِفَ أو صُعِّرَ، وغيرها من الاعتراضات الواردة في مبحث العلل الجدلية.

والذي أراه أنَّ تعليل الجزئيات في العلل الجدلية مقبول في موضعه في كثير من العلل الجدلية، وأنه يؤدي دوراً مهماً في عملية الإقناع التي يتوخاها التعليل أصلاً. والمشكلة تكمن في مجموع العلل وتداخلها وتفرعاتها؛ لأنه يؤدي إلى تشتت الذهن، خاصة للمبتدئين ممن يبتغون إلى علم النحو سبيلاً. ولكنهم سيجدون بغيتهم في المختصرات من الكتب، وقد تنبّه علماء السلف لذلك، فراعوا حال المتعلم عند التأليف، فوضعوا لكل ما يناسبه. وجاء البسيط ليناسب شريحة من المتعلمين المتقدمين الذين أمضوا شوطاً لا يستهان به، وتجاوزا مبتغى التيسير إلى المضي قدماً نحو التعمق في الدرس النحوي، وذلك بما حواه من العلل الجدلية.

## الخاتمة

الحمد لله أولاً و آخراً وله الحمد على كل حال، فقد توصلَ هذا البحث المتواضع في نهايته إلى عدة نتائج يمكن إجمالها في قسمين: نتائج عامة، ونتائج خاصة .

### النتائج العامة:

١- أن علم النحو نشأ نشأة عربية خالصة، بعيدة كل البعد عن المؤثرات الخارجية، كما يدّعي البعض من أنه مدين للفلسفة اليونانية أو المنطق الأرسطي. وكان الهدف منه حفظ القرآن الكريم وصونه عن الخطأ، ثم تيسير تعلم العربية لمن أراد ذلك من الأعاجم بعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية.

٢- أن نشأة التعليل اقترنت بنشأة النحو، فهو جزء من جسد النحو العربي، نشأ معه وتطور بتطوره، بدءاً من تعليل نشأة علم النحو نفسه. فهي وليدة استقراء العرب للغتهم، فكانت استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية.

٣- أن طبيعة العِلل النحوية اجتهادية، فالقول بالعلل يتسم بطابع فردي اجتهادي يسعى لمحاولة الإقناع، ولذلك فالعلل قابلة للأخذ والردّ، وكان العلماء يعون ذلك تماماً، وقد أشار إليه الخليل عندما سئل عن علّله.

فهي في جوهرها محاولة لتفسير الظاهرة النحوية والإقناع بها، ومن الخطأ محاربتها والتقليل من شأنها. وأمّا ما لحقها من تكلف فهو جنائية من بعض النحاة الذين اتخذوها وسيلة لإظهار مقدرتهم العلمية وبراعتهم الاستدلالية، فخرجت عن مقاصدها، وصارت غاية لا وسيلة، حيث صارت ميداناً للتنافس بين العلماء.

٤- أن العِلّة النحوية مرّت بمراحل عدة، وانتقلت من البساطة في مراحلها الأولى، وغلبة الطابع التعليمي الذي يتقبّله العقل وتأنس به النفس إلى المبالغة في فلسفة العِلل والتكلف فيها، وتحميلها ما لا تحتل في مراحلها المتأخرة.

٥- أن تقسيم العِلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية تقسيمٌ يفتقر إلى الدقة، وبحاجة إلى إعادة النظر فيه.

٦- أن من العلماء المعارضين للتعليل من لم يستطع الانفكاك عنه، فنراه معلا بين حين وآخر، سواء من القداماء منهم أو من المحدثين.

٧- أن معظم اعتراضات النحاة المحدثين على عِلل النحاة السابقين ضعيفة واهية، لا تلبث أن تتحطم وتتهوى أمام استدالات المؤيدين للعلة النحوية.

٨- أن للعلة النحوية قيمة عظيمة في ترسيخ الظاهرة النحوية والإقناع بها، خاصة التعليمية منها، وأن تحديد مدى تلك القيمة يعود للملتقى نفسه، فيختلف باختلاف منزلته وبُغيته العلمية.

### النتائج الخاصة:

١- أن ابن أبي الربيع كبقية النحاة المتأخرين، وقع في أسرِ عِلل النحاة السابقين، وأصبح التعليل عنده ترجيحاً بين العِلل واختياراً منها، تتخلله تفصيلات لما أجمله النحاة من العِلل، وتوضيحات لما جاء غامضاً مبهماً منها، فلا جديد - حقا - في عِلله.

٢- يُعدُّ كتاب البسيط واحداً من أبرز كتب العلة النحوية وإن لم يُصنّف كذلك، وذلك بما أودعه ابن أبي الربيع فيه من عِلل كثيرة.

٣- توسّع ابن أبي الربيع في التعليل أتاح له عرض آراء ومذاهب يعزُّ وجودها في كثير من كتب النحو المتداولة.

٤- تجلّت مقدرة ابن أبي الربيع في عرض العِلل والترجيح بينها.

٥- معظم عِلل ابن أبي الربيع، والنحاة عموماً مصدرها كتاب سيبويه.

وصل اللهم وسلم وبارك على خير خلقك محمد بن عبدالله

## فهرس الآيات

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٢٧	سبأ	٣	﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِرُ بِالْحَقِّ عِلْمُ الْغُيُوبِ ﴾
٣٤	العنكبوت	١٥	﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةَ ﴾
٣٤	الحديد	٢٦	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾
٣٤	الشورى	٣	﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾
٣٥	المؤمنون	٣٧	﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾
٣٥	البقرة	٥٨	﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾
٣٥	الأعراف	١٦١	﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾
٤٠	ص	٧٣	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾
٤٥	الأعراف	٧٥	﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾
٤٦	العلق	١٦-١٥	﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَسَفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾
٥٨	النحل	١٢٤	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾
١١٧, ٦٩	يوسف	٤٢	﴿ إِنَّ كُنْتُمْ لِلرِّئَآءِآ تَعْبُرُونَ ﴾
٨٠	مريم	٣٠	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾
٨١	نوح	١٧	﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾
٨٣	الأنفال	٣٣	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾
١٠٧	النمل	٨٧	﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَرِعَ ﴾
١١١	الشعراء	٤	﴿ إِنَّ نَشْرًا نَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَآءِ ءَابِيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾



الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١١٩	الإسراء	١١٠	﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾
١٢٧	الأعراف	٢٠	﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾
١٣٣	الكهف	١٨	﴿ وَكَلْبُهُمْ بَسِطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾
١٣٣	الأنعام	٩٦	﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾
١٣٥	غافر	٧٠	﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَعْتَالُ فِيَّ اعْتَقِبَهُمْ ﴾
١٤٤	الشعراء	٧٨	﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾
١٤٨	البقرة	١٢٤	﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾
١٥٨	البقرة	٢٨٣	﴿ فَإِنَّهُ ءِتَمَّ قَلْبُهُ ﴾

## فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	البحر	البيت
٣٣	الطويل	إذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى، فكيف الأبعاد
٣٦	الكامل	أعلي السباء بكل أدكن عاتق أو جونة قدحت وفض ختامها
٦٣	الوافر	ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
٦٣	الرجز	إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق
٧١	الكامل	إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
٧٤	الطويل	ويوما شهدناه سليما وعامرا قليلا سوى الطعن النهال نوافله
٧٤	الرجز	رب ابن عم لسليمي مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل
٨١	الوافر	فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
١٠٦	الوافر	فلو أن الأبطبا كان حولي وكان مع الأطباء الأساة
١٢٧	الطويل	ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير
١٢٧	الطويل	وما كل من ييدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجدا
١٣٢	الطويل	إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمي في الخليط المزابل
١٣٣	الطويل	وقائلة تخشى علي أظنه سيؤدي به ترحاله ومذاهبه
١٣٤	الطويل	لعمري لقوم قد ترى أمس فيهم مرابط للأمهارة والعكر الدثر
١٣٨	البسيط	مقدوفة بدخيس النحض بازها له صريف صريف القعو بالمسد
١٤٠	الرجز	ما للحمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا
١٤٨	البسيط	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

## المراجع والمصادر

### أولاً: الكتب المطبوعة:

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرحي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، الطبعة الأولى، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.
- ابن جني النحوي، د. فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، دار عمار، عمّان الأردن، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هُبُود، الطبعة الأولى، دار الأرقم، بيروت لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- الأصول، دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أ.د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الطبعة الرابعة، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.

- الأماي النحوية، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: هادي حسن حمّودي، الطبعة الأولى، عالم الكتب ومكتبة النهضة العصرية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار النفائس، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر، مصر، ١٩٦٤م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق: محمد المصري، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، راجعه وعلق عليه د. شوقي ضيف، دار الهلال، ١٩٧٥م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تحقيقات نحوية، د. فاضل بن صالح السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمّان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- التخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩ م.
- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، الخوارزمي، تحقيق: عادل محسن العميري، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ.
- التعريفات، العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر القاهرة.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر و أ.د. جابر محمد البراجة و أ.د. إبراهيم جمعة العجمي، و أ.د. جابر السيد المبارك و أ.د. علي السنوسي محمد و أ.د. محمد راغب نزال، الطبعة الأولى، دار السلام، مصر ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧ م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، مصر القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، الطبعة الخامسة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان ذي الرُّمة، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ديوان الشماخ، شرح أحمد الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ .
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: أ. علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان لبيد بن أبي ربيعة، شرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. حنا نصر الحتي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة، دار القلم، دمشق، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- سر صناعة الإعراب، ابن جنبي، الطبعة الثالثة، دراسة وتحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لنور الدين علي بن محمد الأشموني، تحقيق: أحمد محمد عزّوز، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- شرح التسهيل، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن خروف الإشبيلي، دراسة وتحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح .
- شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، تقديم: عبد الرحمن المصطاوي، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، للشيخ أحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٢٦ هـ.
- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١١ م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوين، تحقيق ودراسة: د. تركي بن سهو العتيبي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن احمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧ م.
- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ، تحقيق وتقديم: د. محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، مصر، ١٩٧٨ م.
- العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: مها مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر، دمشق ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي.
- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، الطبعة السادسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي الشيرازي، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.



- قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز البغدادي جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، تحقيق: د.يس أو الهيجاء و د.شريف عبد الكريم النجار و د.علي توفيق الحمد، دار الأمل ، إربد، الأردن، ١٤٢٣هـ - ٢٠١١م.
- كتاب سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الطبعة الرابعة، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهاوني، الطبعة الأولى، تحقيق: د. علي دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ابو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر.
- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: حامد مؤمن، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البرسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السابعة، القاهرة.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق وتقديم: محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٢م.
- المسائل المشكلة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تعليق: د. يحيى مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، الطبعة الخامسة، دار الفكر، الأردن عمّان، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. أميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تعليق: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيبي بدر الدين محمود بن أحمد، تحقيق: محمد باسل السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقرب، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: احمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، الطبعة الثانية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، د. مازن مبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٤ م.
- نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبد القادر المهيري، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣ م.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ٢٠٠١ م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ثانيا: البحوث المنشورة:**
- إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، د. محمد الروابدة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، مجلة محكمة تصدر عن جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٧.

- التعليل في الدرس النحوي (نظرة في أصول اللغة)، د. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السابع، العدد الرابع، ٢٠٠٩م.
- شروط عمل اسم الفاعل (دراسة تطبيقية على الربع الأول من القرآن الكريم)، د. مالك يحيى، مجلة دراسات في اللغة وآدابها، العدد السادس، تصدر عن جامعة تشرين، سورية، ١٣٩٠هـ - ٢٠١١م.
- الظرف المشبهة بالمفعول به، حقيقته وأحكامه وفوائده، د. مؤمن صبري غنام، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها، المجلد الثامن عشر، العدد السابع والثلاثون، ١٤٢٧هـ.
- الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، د. فوزي حسن الشايب، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث، الآداب (١)، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

### ثالثاً: الرسائل العلمية:

- ابن فلاح النحوي المتوفى سنة ٦٨٠هـ - ١٢٨١م، حياته، وآراؤه، ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني، عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، حماد بن محمد بن حامد الشمالي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ - ١٤١٠م.
- شرح كتاب الجمل للزجاجي، تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) دراسة وتحقيق، حسين علي لفته السعدي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية، علي سعيد جاسم الخيكاني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة بابل، ٢٠٠٤م.
- العلل النحوية في كتاب سيويه، أسعد خلف جبار العوادي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة بابل، ٢٠٠٢م.

## فهرس الموضوعات

٤	المقدمة
٧	تمهيد: العلة في النحو العربي - تعريفها : في اللغة والاصطلاح
٨	- نشأتها وتطورها وأنواعها وموقف النحاة منها
الفصل الأول : أنواع العلل عند ابن أبي الربيع	
١٥	المبحث الأول: العلل التعليمية: - توطئة
نماذج من العلل التعليمية:	
٢١	- علة عامل رفع الفاعل
٢٤	- علة تقديم الفاعل على المفعول به في الرتبة
٢٥	- علة عدم نعت المضمرة ولا النعت به
٢٧	- علة عدم النعت بالعلم
٢٨	- علة عدم جواز الفصل بين النعت والمنعوت إذا كان مبهما
٣٠	- علة كون الاتفاق في العامل شرطا من شروط الجمع بين الاسمين إذا كان نعتهما واحدا.
٣٢	- علة بطلان مجيء كيف حرف عطف
٣٣	- علة عدم العطف إلا بالواو إذا كان الفعل لا يستغني بفاعل واحد

٣٦	- علة عدم جواز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل
٣٩	- علة ترتيب ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت
٤٢	- علة عدم جواز عطف التوكيد بعضه على بعض
٤٤	- علة عامل البدل
٤٦	- علة جواز بدل المعرفة من النكرة والعكس
٤٧	- علة كون الرفع أجود في نحو: (زيد ضربته) في باب الاشتغال
٤٨	- علة نصب الفعل للمصدر
٤٩	- علة عدم تثنية المصدر وجمعه إلا إذا دخلته تاء التانيث
٥٠	- علة امتناع التقديم في معمولي (إنَّ وأخواتها)
٥٢	- علة جواز تقديم خبر ( إنَّ وأخواتها) إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٥٤	- العلة في الجر بحروف الجر
٥٦	المبحث الثاني: العلة القياسية:
٥٦	- توطئة
نماذج من العلة القياسية:	
٥٧	- علة إعراب الفعل المضارع
٦١	- علة حذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم
٦٤	- علة كون الياء من ( تفعلين) ضميراً وليست حرفاً
٦٦	- علة منع الاسم من الصرف
٦٨	- العلة في أنّ (رُبَّ) حرف وليست اسماً

٧٢	- علة نصب ظرف الزمان
٧٥	- علة نصب الحال
٧٧	- العلة الموجبة رفع المبتدأ دون نصبه أو جره
٧٩	- علة رفع كان وأخواتها للمبتدأ ونصبها للخبر
٨٤	- خلاف جواز وقوع خبرين لكان وعلة كل رأي
٨٥	- علة عمل (إنَّ وأخواتها)
٨٨	- علة عمل اسم الفاعل
٩٢	المبحث الثالث: العلل الجدلية:
٩٢	- توطئة
نماذج من العلل الجدلية:	
٩٤	- علة عدم جزم الأسماء
٩٧	- علة عدم جرّ الأفعال
١٠٢	- علة حمل الجر على النصب في الممنوع من الصرف
١٠٤	- علة بناء الفعل الماضي على الفتح
١١٢	- علة رفع الفعل المضارع
١١٥	- علة عدم جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان معنى فعل
١١٧	- علة عامل رفع المبتدأ وعلة عامل رفع الخبر
١٢٢	- علة وجوب إضمار الفعل الناصب للمشغول عنه
١٢٤	- علة تسمية (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة
١٢٨	- علة نصب (إنَّ وأخواتها) للأول ورفعها للثاني

١٣٠	- علة عدم عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي
١٣٥	- علة الخلاف في نون المثني
١٣٨	- علة تسمية الممنوع من الصرف بهذا الاسم
١٣٩	- علة امتناع تقديم الفاعل على فعله
١٤٥	- علة امتناع توكيد النكرة توكيدا معنويا
١٥٠	الفصل الثاني: سمات التعليل عند ابن أبي الربيع وقيمة تعليلاته
١٥٠	المبحث الأول: طريقته في التعليل
١٦٩	المبحث الثاني: قيمة تعليلاته في شرح نصوص الجمل والقواعد النحوية
١٨١	الخاتمة
١٨٣	الفهارس الفنية
١٨٦	المصادر والمراجع
١٩٦	فهرس الموضوعات



